

المركز الديمقراطي العربي  
بن ليدن - ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي  
بن ليدن - ألمانيا



دراسات في تاريخ العالم المعاصر

تأليف:  
د. وسام  
هادي عكار



تأليف:  
د. وسام هادي عكار

دراسات في تاريخ العالم المعاصر

2021

Democratic Arab Center  
Berlin - Germany

Studies in the history  
Of the contemporary world

:by  
Dr. Wissam Hadi Akkar



DEMOCRATIC ARABIC CENTER  
Germany, Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717

# النـاشـر:

المركز الديمقراطي العربي  
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية  
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center  
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه  
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.  
جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

All rights reserved No part of this book may be reproduced.  
Stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without  
Prior permission in writing of the publisher

المركز الديمقراطي العربي  
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

[book@democraticac.de](mailto:book@democraticac.de)





# المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center  
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: دراسات في تاريخ العالم المعاصر

إعداد: د. وسام هادي عكار

ضبط وتدقيق: د. يوسف الرقاي

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: B . 6483 - 3383 . VR

الطبعة الأولى

مارس 2021 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



# المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center  
for Strategic, Political & Economic Studies



# دراسات في تاريخ العالم المعاصر

الاستاذ المساعد الدكتور

وسام هادي عكار

وزارة التربية العراقية/ المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
2	المحتويات
3	المقدمة
7	الفصل الأول: السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914:
8	أولاً: الأوضاع العامة في تونس حتى عام 1881
12	ثانياً: الأوضاع السياسية في تونس (1881-1914)
17	ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية في تونس (1881-1914)
22	رابعاً: الأوضاع الاجتماعية في تونس إلى عام 1914
39	الفصل الثاني: سياسة يوغسلافيا الإقتصادية 1965-1971:
39	أولاً: لمحة جغرافية وتاريخية عن يوغسلافيا حتى عام 1965
42	ثانياً: أثر نظام الإدارة الذاتية في سياسة يوغسلافيا الإقتصادية (1965-1971)
52	ثالثاً: المصادر الرئيسة للإقتصاد اليوغسلافي
68	الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية الصينية 1978-1992:
68	أولاً: موجز جغرافي وإقتصادي عن الصين (1949-1976)
72	ثانياً: إصلاح السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)
80	ثالثاً: مصادر السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)
100	الفصل الرابع: النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران للأعوام 1979-1996:
101	أولاً: النظام السياسي في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979:
107	ثانياً: السلطة التشريعية
114	ثالثاً: الحياة الحزبية في إيران (1979-1997)
117	رابعاً: الانتخابات الإيرانية (1980-1996)

## المقدمة:

لا شك ان الهدف من دراسة التاريخ هو خدمة الحاضر والمستقبل، وانه لا معنى للاهتمام بوقائعه والغوص في تفاصيله إذا لم يكن مفيداً للحاضر الذي نعيشه والمستقبل الذي نطمح إليه. فاهتمامنا بتاريخنا هو تعبير عن اهتمامنا بحاضرنا ومستقبلنا أكثر مما هو تعبير عن اهتمامنا بماضيها، لأن الماضي قد طويت صفحته بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات، من انتصارات وانكسارات ونجاحات واخلاقات. لم يعد بإمكاننا تغيير اي شيء من وقائعه او تعديل اي مفصل من مفاصله، ولكن علينا ان نستفيد من دروسه وعبره في تغيير حاضرنا ورسم معالم مستقبلنا، ومن هنا ينبع سر اهتمامنا به وأهمية دراسته واستحضاره.

ستبقى قراءتنا للتاريخ ضرباً من التسلية وفي أحسن الاحوال ضرباً من معرفة ما جرى، ولا فرق في حياتنا بين ان نقرأ التاريخ ولا نعيد من التجارب التي تراكمت على طريقه، او نتابع المسلسلات والافلام الخيالية التي تساعدنا على قتل الوقت والاستمتاع او النفور من بعض المشاهد التي لا تغنينا في حقيقة الامر، ولا تجد لها صدى في عقولنا ومشاعرنا.

في ضوء ذلك، جاءت هذه الدراسة لكي تُسلط الضوء على جوانب متعددة من تاريخ العالم المعاصر، والتي بسبق وان نشرت في دوريات متعددة ولربما قد لا تكون في مُتناول الجميع. قُسمت الدراسة إلى اربعة فصول تناول الفصل الأول السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)، وقد قسم إلى أربعة محاور رئيسة تناول الأول منها الأوضاع العامة في تونس حتى عام 1881، واستعرض بشكل موجز طبيعة العلاقات الدولية التي أعطت لفرنسا الحجج في احتلال تونس وإرغامها على توقيع معاهدة باردو 1881، بينما تطرق المحور الثاني إلى الأوضاع السياسية في تونس (1881-1914)، ونوقش فيه طبيعة تلك السياسة من الناحية الإدارية

وسياسة الهجرة والتجنيس وأثارهما على تونس من كافة الجوانب. في حين درس المحور الثالث، الأوضاع الاقتصادية في تونس (1881-1914) ومدى تأثيرها في سياسة فرنسا الاستعمارية، لاسيما بعد هيمنتها على أهم القطاعات الاقتصادية (الزراعية والتجارية والصناعية)، أما المحور الأخير فقد عالج مدى انحدار الأوضاع الاجتماعية في تونس إلى عام 1914، عن طريق الاستيلاء على الأوقاف، وتدهور النظام التعليمي والصحي. أما الخاتمة تطرقنا إلى أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان منها كشف السياسة الاستعمارية الفرنسية عن طبيعتها الاستحوادية، والحييف والظلم الذي وقع على الشعب التونسي طيلة زمن الاحتلال الذي حاول تجريد الشعب من هويته العربية الإسلامية.

في حين تطرق الفصل الثاني إلى سياسة يوغسلافيا الاقتصادية منذ إعلان قانون الإصلاح الاقتصادي عام 1965 إلى أزمة النقد العالمية عام 1971 وإنعكاسها على الاقتصاد اليوغسلافي، إذ قُسم الفصل إلى ثلاثة محاور، قدم الأول منها لمحة جغرافية وتاريخية عن يوغسلافيا وطبيعة نظامها الاقتصادي حتى عام 1965. وتصدى المحور الثاني إلى سياسة يوغسلافيا الاقتصادية التي ركزت على نظام الإدارة الذاتية بعد التخلص من الهيمنة السوفيتية، وأثره في القوى العاملة والسوق المحلية. في حين إهتم المحور الثالث بدراسة أهم موارد يوغسلافيا الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية، ومدى تأثيرها في توجيه مسار سياستها الاقتصادية العامة للأعوام (1965-1971).

تناول الفصل الثالث السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)، وهي مدة تولي الزعيم الصيني (دنج شياو بينغ) زمام السلطة، لاسيما أن حقبة الرئيس (ماو تسي تونغ) درست في العديد من الكتب والرسائل الجامعية. قسم الفصل على ثلاثة محاور رئيسية، تطرق الأول إلى أهمية الموقع الجغرافي على النشاط الاقتصادي، وإعطاء لمحة عامة عن السياسة الاقتصادية للأعوام (1949-1976). أما المحور

الثاني فقد تناول أهمية الإصلاحات الاقتصادية في عهد (دنغ)، وأثرها في تطور السياسة الاقتصادية عن طريق ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الخارجية داخل الصين، في حين أوضح المحور الأخير، مقومات السياسة الاقتصادية، وركزنا فيه على السياسات الزراعية والصناعية والتجارية، والتي يمكن عدّها العمود الفقري لإنعاش الاقتصاد الصيني.

درس الفصل الرابع (النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران للأعوام 1979-1996)، وبهذا الصدد أعتمد النظام السياسي في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979، على عمل أربع سلطات رئيسة تشكل بموجبها النظام السياسي. كانت أولى تلك السلطات (الولي الفقيه)، أما السلطات الأخرى فهي (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية). تتكون السلطة التشريعية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما: (مجلس الشورى الإسلامي)، و (مجلس صيانة الدستور). واقتصر الفصل إلى أبرز دور (مجلس الشورى الإسلامي)، لأنه يمثل البرلمان. أما (مجلس صيانة الدستور) فإن الهدف منه ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور. ركّز الفصل على النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران (1979-1996).

وعليه، قسّم على أربعة محاور أساسية. تطرق الأول منها إلى لمحة موجزة عن النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1979. ودرس المحور الثاني السلطة التشريعية، تحديداً صلاحيات (مجلس الشورى الإسلامي). في حين تناول المحور الثالث أهم الأحزاب والتيارات السياسية في إيران ودورها في النظام السياسي والحياة البرلمانية الإيرانية، ولاسيما (الحزب الجمهوري الإسلامي)، أما المحور الأخير فقد أوجزنا فيه أعمال الدورات الانتخابية منذ عام 1980 وحتى عام 1996 وركزنا بشكل دقيق على الدورة الأخيرة لأنها أفرزت وصول (التيار الإصلاحي)، الذي كان له دور في دعم مرشحهم لرئاسة الجمهورية محمد خاتمي ولدورتين متتاليتين.



## الفصل الأول

### السياسة الفرنسية حيال تونس ( 1881-1914 )

## الفصل الأول: السياسة الفرنسية حيال تونس ( 1881-1914 ) (\*)

تعود الأطماع الفرنسية في تونس إلى حقبة بعيدة، تمتد لعام 1270 م عندما قاد ملك فرنسا لويس التاسع حملة عسكرية للسيطرة عليها كان مصيرها الفشل، وبعدها تمكنت فرنسا عام 1685 من فرض معاهدة مع تونس تخولها أحقية الامتياز على بقية الدول الأخرى. وعقب الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 أولت فرنسا اهتماماً خاصاً لتونس التي عدتها امتداداً للجزائر من الجهة الشرقية، وأخذت تختلق المسوغات لاحتلالها. في ضوء ذلك جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914.

فُسم الفصل إلى أربعة محاور رئيسة تناول الأول منها الأوضاع العامة في تونس حتى عام 1881، واستعرض بشكل موجز طبيعة العلاقات الدولية التي أعطت لفرنسا الحجج في احتلال تونس وإرغامها على توقيع معاهدة باردو 1881، بينما تطرق المحور الثاني إلى الأوضاع السياسية في تونس (1881-1914)، ونوقش فيه طبيعة تلك السياسة من الناحية الإدارية وسياسة الهجرة والتجنيس وأثارهما على تونس من كافة الجوانب. في حين درس المحور الثالث، الأوضاع الاقتصادية في تونس (1881-1914) ومدى تأثيرها في سياسة فرنسا الاستعمارية، لاسيما بعد هيمنتها على أهم القطاعات الاقتصادية (الزراعية والتجارية والصناعية)، أما المحور الأخير فقد عالج مدى انحدار الأوضاع الاجتماعية في تونس إلى عام 1914، عن طريق الاستيلاء على الأوقاف، وتدهور النظام التعليمي والصحي. أما الخاتمة تطرقنا إلى أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان منها كشف السياسة الاستعمارية الفرنسية عن وطبيعتها الاستحوادية، والحيث والظلم الذي وقع على الشعب التونسي طيلة زمن الاحتلال الذي حاول تجريد الشعب من هويته العربية الإسلامية.

## أولاً: الأوضاع العامة في تونس حتى عام 1881

غدت تونس تابعة للدولة العثمانية بعد فرض السيادة المباشرة عليها منذ عام 1574، وحتى مطلع القرن الثامن عشر<sup>(1)</sup>، إذ أسس الحكم المحلي في الثالث عشر من تموز 1705 بإعلان البيعة إلى (حسين بن علي التركي 1705-1735) مؤسس الأسرة الحسينية التي استمر حكمها بالوراثة، وحكمت البلاد بشكل شبه مستقل عن الدولة العثمانية عن طريق (بايات) - تعني الحاكم أو الوالي - الأسرة الحسينية، وعاشت البلاد مرحلة من التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، لاسيما في أواخر القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر<sup>(2)</sup>.

عانت تونس منذ عام 1815 وحتى فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1881 من ظروف سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، قادت إلى تدخلات أجنبية فرنسية، لاسيما سياسياً واقتصادياً<sup>(3)</sup>، في أثر سيطرتها على مدينة الجزائر الساحلية منذ عام 1830، وتوسع نفوذها ومحاولتها القضاء على المقاومة الوطنية المسلحة التي قامت ضدها متطلعةً لاحتلال تونس<sup>(4)</sup>.

أخذت فرنسا بعد احتلال الجزائر، التخطيط من أجل احتلال تونس لتأسيس إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي، في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة تعاني حالة من الضعف العام بفعل التدخلات الأجنبية واستيطان أعداد كبيرة من الجالية الأوربية، لاسيما الفرنسية والإيطالية، واستحواذها على مرافق الدولة الاقتصادية والاجتماعية<sup>(5)</sup>. وتعد فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تونس، إذ انتعشت مصالحها الاقتصادية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات، ورأت فرنسا في تونس ميداناً لاحتواء عن أزماتها الداخلية والبحث عن الأسواق والاستحواذ على الخيرات لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية، واقامت القواعد البحرية، لاسيما في تونس<sup>(6)</sup>، ولتحقيق

غايتها انتهزت الفرص للتدخل في شؤون تونس الداخلية، ووضع العراقيل في سبيل عدم نهوضها من جهة، ومواصلة منافستها للأطماع والتغلغل الإيطالي في تونس من جهة أخرى<sup>(7)</sup>.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر أزداد نشاط الجاليات الأجنبية إلى تونس، وشرع البايات في استقدام الخبراء الأجانب ومنحهم عدد من الامتيازات للمشروعات الخدمية، مثل توسيع ميناء تونس وإنشاء سكك حديد وإقامة خطوط تلغراف، ما حمل القناصل الفرنسيين على التدخل لحماية مصالحهم، والتأثير في البلاط للاستدانة وأخذ القروض من أوروبا، وتحديدًا من فرنسا، ونتيجة لذلك بدء التدخل الفعلي في شؤون البلاد، لحماية مصالحها وامتيازاتها وأموالها<sup>(8)</sup>.

أدت تلك الأوضاع في تونس إلى فرض ضرائب ثقيلة على الشعب ونتج عن ذلك التصرف قيام ثورة بزعامة علي بن غداهم في نيسان عام 1864<sup>(9)</sup>، وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية لاسيما المالية وتأثير الضغط الدولي، سلمت الدولة مصلحة الكمارك للأجانب نظير ما اقترضته من أموال، فتشكلت في تموز 1869 لجنة مراقبة مالية دولية برئاسة (خير الدين باشا التونسي الوزير الأكبر - رئيس الوزراء)<sup>(10)</sup>. وبدورها حولت تلك اللجنة مجموع الديون إلى دين موحد قدر بنحو مائة وعشرين مليون فرنك، بفائدة (5%)، فاضحى من الصعب على تونس أن تدفع لفرنسا أكثر من ستة ملايين فرنك سنوياً من مجموع ثلاثة عشر مليون التي هي إيرادات الحكومة التونسية. وبذلك أصبحت تونس مسخرة لدفع فوائد الدين الأجنبي، وغدت تلك اللجنة ميداناً للتنافس بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، ما حدا بفرنسا إلى محاولة وضع يدها على تونس<sup>(11)</sup>.

تزامنت المطامع الفرنسية في تونس مع انعقاد مؤتمر برلين في (13 حزيران - 13 تموز 1878)<sup>(12)</sup> الذي أعطاها الضوء الأخضر لاحتلالها، إذ تخلت بريطانيا عن أطماعها في تونس مقابل اعتراف فرنسا بسيطرتها على جزيرة

قبرص، وقد صرح بذلك وزير خارجية بريطانيا اللورد (روبرت سيسل سالسبوري Robert Cecil Salisbury 1878-1880) لنظيره الفرنسي (وليم هنري إدينكتون Wiliam Henry Waddington 1877-1879) على هامش انعقاد المؤتمر بقوله: " إنه لا يعارض فرنسا إذ أرادت الأستيلاء على تونس" في الوقت نفسه شجع مستشار الإمبراطورية الألمانية (أوتو ثون بسمارك Bismarck Otto Von 1871-1890) المقترح البريطاني، رامياً من وراء ذلك منح التعويضات لفرنسا بهدف صرف أنظارها عن فكرة الأخذ بالثأر لحرب (سيدان Sedan)<sup>(13)</sup>. ومن جهتها فان إيطاليا ما كانت لتتخلى عن أطماعها في احتلال تونس، الا أنها لم تتلق دعماً فعلياً من أحد، إذ عارضت بريطانيا تدخلها في تونس، لأنها تمكنهم من مراقبة الساحل الجنوب الغربي من البحر المتوسط، وتمكنهم في النهاية من قطع طريق الهند (درة التاج البريطاني)، لاسيما بعد فتح قناة السويس عام 1869<sup>(14)</sup>. وعلى الرغم من تأييد ألمانيا لفرنسا لاحتلال تونس إلا أن الرأي العام الفرنسي وعدداً كبيراً من السياسيين الفرنسيين، عدوا تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في الشؤون التونسية مناورة قصد بها تعكير العلاقات الفرنسية مع إيطاليا وعزل فرنسا على الصعيد الأوربي<sup>(15)</sup>، إلا أن فرنسا وافقت على مقررات مؤتمر برلين لان ذلك سيؤدي إلى إعادة التوازن في منطقة البلقان والمضايق بشرق أوروبا، ويمكنها من الحصول على موارد جديدة وثروة وميدان لنشاطها الاستعماري وتحقيق تطلعاتها الاستعمارية في المغرب العربي منذ احتلال الجزائر<sup>(16)</sup>.

اتخذت فرنسا من انتقال عدد من القبائل العربية التونسية (بني خمير) شمال غرب تونس عبر الحدود الجزائرية في كانون الثاني 1881، ذريعة للغزو بحجة مسانبتها للثوار الجزائريين، وقام الفرنسيون بتحرير الضالعية الفرنسية داخل تونس على رفع عريضة في الرابع عشر من اذار 1881 إلى الحكومة الفرنسية، ألتتمست

فيها تدخل فرنسا السريع لضمان حقوق الرعايا الفرنسيين وأموالهم.<sup>(17)</sup> وعليه عبرت القوات الفرنسية في الثامن والعشرين من نيسان 1881 من دون سابق إنذار الحدود الجزائرية - التونسية بقيادة الجنرال (جول إيمي بريار Jules Aime Breart)، وكان تعدادها ثلاثون ألف جندي واحتلت مدينتي الكاف وطبرقه، وقد واجهت تلك القوات صعوبة في تقدمها بسبب المقاومة العربية ورداءة الطرق، بعدها نزلت القوات البحرية في ميناء بنزرت شمال تونس، وبعد احتلالها تقدمت القوات الفرنسية نحو العاصمة (18).

وفي غضون ذلك قام الباي (محمد الصادق 1859-1882)، بجهوده في الاحتجاج لدى الدول الموقعة على معاهدة برلين وطلب منها التدخل لوقف الاحتلال، في الوقت نفسه كلف الباي أخاه علي بقيادة الجيش لصد القوة الفرنسية، إلا أنه لم يستطع صدها ولا منعها من التقدم. وآمل الباي بايفاء الدولة العثمانية بوعدا بإرسال أسطولها البحري إلى تونس، إلا أن آماله باءت بالإخفاق<sup>(19)</sup>، فقد وصلت القوات الفرنسية في 11 أيار 1881، إلى مقر الباي في (قصر سعيد)، وفي اليوم التالي توجه الجنرال بريار برفقة القنصل الفرنسي في تونس (تيودور روستان Theodore Roustan) لمقابلة الباي وقدم له نسختين من معاهدة فرنسية -تونسية معدة سلفا وأمهله خمس ساعات لقبولها أو رفضها وبعد ساعتين وتحديدا في الساعة الثامنة مساءً وقع الباي معاهدة (باردو Pardo) -مدينة شمال تونس تبعد 4 كم عن العاصمة التونسية- في 12 أيار 1881<sup>(20)</sup>.

تضمنت المعاهدة عشرة شروط أهم ما جاء فيها أن التواجد المؤقت للقوات الفرنسية وتركزها في مناطق الحدود والساحل، ورحيلها عندما تصبح الإدارة التونسية قادرة على حفظ الأمن والنظام، في الوقت نفسه لا يحق للباي عقد معاهدة مع أية دولة أجنبية إلا بموافقة فرنسا، ومقابل ذلك تتعهد بحماية الباي

وأُسرتَه<sup>(21)</sup>. والمُلاحظ أن معاهدة باردو لم تذكر في نصها لفظة (حماية Protection)<sup>(22)</sup>؛ بل نصت على أنها معاهدة ود وصداقة، بيد أن فرنسا ذكرت أن وجودها ليس احتلالاً بل حماية، لكنها في الواقع اعتدت على السيادة التونسية داخليا وخارجيا، ومن الأهمية بمكان أن الإشارة إلى أوضاع تونس السياسية والإقتصادية والاجتماعية إبان الاحتلال الفرنسي إلى عام 1914.

### ثانياً: الأوضاع السياسية في تونس (1881-1914)

بعد فرض الاحتلال الفرنسي غدت الحكومة التونسية (الباي ورجال السلطة العليا) مجرد واجهة شكلية للحكم الوطني، وأصبح منصب المقيم العام وهو - موظف يمثل الحكومة الفرنسية في تونس- ومساعدوه من المدنيين والعسكريين، هم الحكام الفعليين للبلاد وفي المجالات كافة. وكان من اختصاصات المقيم العام، التوجيه والإرشاد في إدارة سياسة البلاد الداخلية، إلا أن الأمر اختلف بعد ذلك، إذ أصبح المقيم العام صاحب الكلمة الأولى في تونس<sup>(23)</sup>، لاسيما بعد أن ألحقت فرنسا معاهدة باردو بمعاهدة أخرى عرفت باتفاقية (المرسى الكبير) في الثامن من حزيران 1883، في عهد الباي (علي بن الحسين 1882-1902)، وكانت أكثر وضوحاً وصراحة في فرض الاحتلال، إذ كان هدفها منح صلاحيات أكبر لفرنسا لتكريس احتلالها لتونس في المجالات كافة<sup>(24)</sup>.

لم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل أصدرت مرسوماً عام 1884 وسع من اختصاصات المقيم العام، وتعين مدراء في الوزارات التونسية كخبراء أو مستشارين، لكن معظم الوزارات ألغيت، وتحولت إلى دوائر كالمالية والمعارف والصحة والإشغال العامة التي تولاها مدراء فرنسيون لهم الحق في إصدار الأوامر الإدارية<sup>(25)</sup>.

من جانب آخر كان هناك منصب سكرتير الإقامة وهو حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين والمدراء الفرنسيين، وبصيغة أخرى كان هو المسؤول عن تسيير شؤون الوزارات التي بقيت شكلياً بيد التونسيين، في حين تولت حكومة الجمهورية الفرنسية إصدار المراسيم التشريعية للجالية الفرنسية حسب مرسوم عام 1883، وذلك هو أساس المبدأ الذي تمسك به المستوطنون الفرنسيون، وسموه فيما بعد بـ (السيادة المشتركة Co- Soverainete)<sup>(26)</sup>. أما من حيث القانون فقد أدى الفرنسيون، دور المشرع في القوانين والتشريعات التونسية، واستأثروا بها لتدعيم سياستهم وتقوية شوكة مواطنيهم، فعمدوا إلى تجميع السلطات المملوكة للمحاكم القنصلية بين يدي المحكمة الفرنسية، والقنصليات المتفرعة عنها، بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في السابع والعشرين من آذار 1883، والنافذ المفعول في الثامن عشر من نيسان 1883<sup>(27)</sup>. إما الباي فكانت سلطته اسمية، لكن الفرنسيين ادعوا بأن للباي حق التشريع وهو صاحب السلطة المطلقة، ومن ثم له حق تفويضها لمن يشاء. وبموجب اتفاقية المرسى، منح الباي تفويضاً إلى المقيم العام الفرنسي حق تشريع القوانين التي تخدم الطرفين، ولذلك فهو يشرع المراسيم ثم يصدرها بعد توقيع الباي عليها، وقد وجد الاحتلال الفرنسي في عهد الباي علي منفذاً طليقاً لسياسته<sup>(28)</sup>.

أما عن وظائف الدولة الأخرى، فقد تغلغل الفرنسيون في أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعة نظام الحماية عن الاحتلال، إذ جعلت الحكومة الفرنسية جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بيد الفرنسيين وشجعهم عن طريق منحهم علاوات مختلفة (سكنية وتعليمية وصحية وتعويضات سفر... الخ)، التي بلغت 75% من ميزانية الدولة التونسية<sup>(29)</sup>. في الوقت نفسه حال الاحتلال الفرنسي دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي، وتمثل المظهر الوحيد لإشراك التونسيين في الحياة العامة في قيام المجالس البلدية في



المدن بقاعدة مناصفة المقاعد بين الجالية الأوربية والتونسيين. وفي عام 1896 أسس مجلس شوري يؤخذ رأيه في سبيل الاستشارة في رسم السياسة الإقتصادية للبلاد، وظل ذلك المجلس مقتصرًا على المستوطنين فيختارون ممثلهم من بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية، وعندما سمح للتونسيين بدخول هذه المجالس للمرة الأولى عام 1907 جعل تمثيلهم بالتعيين<sup>(30)</sup>. وعلى الرغم من كونهم أقلية في المجلس فقد لوحظ ارتفاع أصوات المعارضة في وجه الممثلين الأوربيين، لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل منهما على حدة وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين هو القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية في تونس، فأقحمت عدد من التعديلات على هذه المجالس إلا أنها كانت بعيدة عن الاستجابة للطلبات الوطنية<sup>(31)</sup>.

ومن الناحية العسكرية، قسمت تونس إلى تسع عشر قيادة، وألحق بكل واحدة قائد عسكري ومشرف مدني فرنسي، وينضم إلى مجلس المقيم العام قائد الجيش البري، ثم أضيف إليه قائد قاعدة بنزرت البحرية، بعد أن صارت من أكبر القواعد البحرية الفرنسية في المغرب العربي<sup>(32)</sup>.

ومن أجل تغيير صنع القرار السياسي لصالح الحكومة الفرنسية، شجعت الأخيرة منذ بداية احتلالها لتونس، مواطنيها على التجنيس والهجرة إلى تونس بعد أن وفرت لهم كل المغريات المادية، ولما كانت إيطاليا أقرب إلى تونس فقد تعرضت البلاد للهجرة الجماعية من كلا البلدين، ناهيك عن هجرة أعداد كبيرة من المالطيين، وقد استمرت الهجرة والاستيطان الأجنبي، لاسيما والفرنسي والايطالي كما يظهر من الجدول التالي الذي يوضح أعداد المهاجرين من فرنسا واطاليا ومالطا إلى تونس للأعوام 1881-1911<sup>(33)</sup>.

العام	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
1881	700	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1896	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	11300

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع الهجرة الإيطالية ومحدودية الفرنسية منها وذلك لأسباب تتعلق بوضع فرنسا الاجتماعي آنذاك منها انخفاض سكان فرنسا وتراجع عدد الولادات فضلاً عن ارتفاع حالات الطلاق، ورغبة الطبقة الوسطى والعاملة وحتى المزارعين في تكوين أسر صغيرة<sup>(34)</sup>، برغم ذلك كان التوسع في سياسة الهجرة الأوروبية شديد الخطورة على تونس، نظراً لقلّة كثافة السكان، فلم يزد التونسيون منذ بداية الاحتلال حتى عام 1914 عن مليون ونصف<sup>(35)</sup>. كما حال قيام الأوربيين بالاستيلاء على قسم كبير من الأراضي الزراعية، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للتونسيين، ولم يكتف المستوطنون الفرنسيون بالاستيطان والاستيلاء على الأرض بوجودهم فيها، بل نافسوا التونسيين في الوظائف، إذ بلغ عدد الموظفين الفرنسيين ستون ألفاً، في حين لا يزيد عدد التونسيين على الخمسة آلاف، إلى جانب هؤلاء كان ارتفاع اعداد الايطاليين والمالطيين الذين تزايدوا تدريجياً مما أثر سلباً في حالة الاقتصاد التونسي وعرض البلاد للاثمات الاقتصادية<sup>(36)</sup>.

شرعت فرنسا عام 1885 قانوناً أباح لكل تونسي مسلم التمتع بحقوق المواطن الفرنسي إذا تقدم بطلب ذلك، وفي تلك الحالة يصبح خاضعاً للقانون المدني الفرنسي في جميع أحكامه. ومعنى ذلك أن التونسي إذا أراد أن يباشر حقوقه السياسية فعليه

التنازل عن القواعد والحقوق التي جاء بها الإسلام<sup>(37)</sup>. ومنذ عام 1897 قدمت فرنسا تسهيلات كبيرة في منح الجنسية الفرنسية حيث شملت الإقامة في تونس للأجانب مدة ثلاثة أعوام بعدها يمنح الجنسية الفرنسية، ثم حاولت الحكومة الفرنسية إصلاح ذلك القانون فاشتترطت للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي أن يكون التونسي اعزب أو متزوجاً من واحدة فقط، كما اشترطت إلا يقل العمر عن خمس وعشرين عاماً، وأدى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وملماً بالقراءة والكتابة الفرنسية، أو موظفاً عاملاً في الحكومة أو محالاً إلى التقاعد<sup>(38)</sup>.

وفي السياق نفسه، أصدرت فرنسا في حزيران 1898 قانوناً منع تبعية المرأة الفرنسية التي تتزوج من أجنبي، إلى جنسية زوجها، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها الزوج تتيح تنسب جنسيته إليها، علماً بأن تونس لم يكن في وسعها آنذاك إصدار قانون سحب جنسية الزوجة الفرنسية المتزوجة من تونسي<sup>(39)</sup>. ومنذ مطلع القرن العشرين وحتى عام 1914، أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين التي تشجع على التجنيس، لاسيما سحب الجنسية التونسية ومنح الجنسية بدلاً عنها للأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس، عدا الايطاليين الذين أقيمت لهم امتيازات قانونية خاصة، ومثل تلك الإجراءات قصد بها ممارسة سياسة التغريب المفروضة على الشعب التونسي. كما صدر في تونس قانون أتاح التجنيس لكل من يقدم طلباً يرغب بالحصول على الجنسية الفرنسية، مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون، وحاولت فرنسا تجنيس التونسيين بصورة جماعية فضلاً عن تجنيس الجاليات الأوربية في تونس<sup>(40)</sup>.

وفي ضوء أخفاق المحاولات الفرنسية لتطبيق مبدأ (الفرنسة La Francisation)، الهادف إلى نشر وتوسيع اللغة والثقافة الفرنسية في العالم، اضطرت أمام ضخامة المشروع الاعتماد على سياسة أخرى أقل عمقاً من سياسة التجنيس والإدماج وهي سياسة المشاركة، إذ لا تتطلب تلك السياسة تنازل التونسي

عن قانون أحواله الشخصية لكي يغدو مواطناً فرنسياً، بل تركت له الجمع بين الميزتين، وقد أرادت فرنسا بذلك النظام اجتذاب الصفوة الممتازة من الأهالي، وترك سواد الشعب التقدم ببطء، مع العمل على نشر اللغة الفرنسية على جميع الأصعدة (41). ويبدو أن الشعب التونسي كان واعياً لخطر التجنيس، ولشدة تمسكه بلغته ودينه وقوة اعتزازه بحضارته العربية الإسلامية، فوث الفرصة على تمرير الخطة الاستعمارية الخبيثة، وانكشفت دوافعها بيسر، فقاومها الرأي العام وعد المتجنس من أبناء البلاد مرتداً عن الدين، بل حتى إذا مات لا يدفن في المقابر الإسلامية ولا يصلى عليه (42). وبذلك لم تنجح عملية التجنيس على الرغم من قوة السلطة التي خطت لها.

### ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية في تونس (1881-1914)

يُعد الاستغلال الاقتصادي من أول وأهم دوافع الهيمنة الاستعمارية على البلدان، وأن هدف الاستعمار إلى ترسيخ أقدامه وإبقاؤه فيها، وتحجيم إمكانية شعبه الاقتصادية لثنيه من بناء قاعدة صناعية مستقلة، باستثناء تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية لتكون أسواقاً لتصدير منتجاته وتنشيط تجارته. وفي هذا السياق تميز الاقتصاد التونسي في عهد الاحتلال بشدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي، ودارت تجارته الخارجية في فلك الاقتصاد الفرنسي، عن طريق تصديره المواد الخام واستيراده المواد المصنعة (43). وقد بادرت فرنسا منذ احتلالها لتونس إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس مهينة لهم سبل استحواذ ثروة البلاد والدخل القومي، ما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي، إذ شمل التدخل الفرنسي جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية (44).

وبما أن لفرنسا قصب السبق في تطبيق القانون الحديث فان مشرعها وجدوا المسوغ القانوني لانتزاع الأراضي من العرب، فاتخذوا القانون ذريعة لتنفيذ أغراض الجشع الاستعماري، وانتهاج سياسة السلب والنهب في تونس والباسها ثوباً من المشروعية، ولأجل أن هيمنة فرنسا كلياً على الحياة الاقتصادية في البلاد، وجهت انضارها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية، واتخذت كافة الوسائل ومن ضمنها إصدار القوانين والتشريعات لانتزاع الأراضي من يد أهلها الأصليين<sup>(45)</sup>. اكتفت فرنسا في بادئ الأمر بتشجيع الاستعمار المباشر، وكانت المشكلة في إيجاد وسيلة تطمئن الراغبين في استغلال الأراضي على ثبوت ملكيتهم وحریتهم في التعامل بها، وفي الأول من تموز 1885 تقرر تطبيق (مرسوم تورنس Act Torrence) - وهو نظام مطبق في استراليا منذ كانون الأول 1858 نسبة إلى مقترحه الاسترالي (رتيشارد تورنس Richard Torrence) لتنظيم الملكية العقارية- وبمقتضاه يستطيع المالك لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها عن طريق تسجيلها في محكمة أنشئت خصيصاً لذلك الغرض، وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها، ويحتفظ بصورة من صحة إصدار سند الملكية في سجل خاص بالمحكمة للرجوع إليه في حالة إراد المالك بيع قطعة الأرض، وبذلك يضمن المشتري الجديد عدم ادعاء شخص آخر ملكية العقار<sup>(46)</sup>.

على الرغم من تلك التسهيلات لم يشجع نظام الاستعمار الحر سوى عدد قليل من الفرنسيين على الهجرة والعمل في المجال الزراعي، فضلاً عن أن ذلك العدد القليل اقتصر على كبار الرأسماليين الذين اشتروا مساحات واسعة من الأراضي لتأجيرها للسكان الأصليين أو للأوروبيين أو من الجنسيات الأخرى<sup>(47)</sup>. وفي ضوء ذلك سعت الحكومة الفرنسية في حصول جاليتها على مساحات شاسعة من الأراضي والغابات، إذ بيعت لهم بأسعار زهيدة على أن يكون الدفع طويل الأمد. كما اتخذت السلطات الفرنسية خطوات أخرى منها إصدار مرسوم في الثالث عشر من كانون

الثاني 1896 الذي قضى بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، وقد أدى ذلك إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي في الجنوب، مكنت الفرنسيون المشاركة في زراعة الزيتون الذي يُعد أهم المحاصيل التي شكلت عصب الواردات التونسية قبل الاحتلال<sup>(48)</sup>.

بلغت مساحة الأراضي التونسية الصالحة للزراعة سبعة ملايين هكتاراً (يساوي 10,000م<sup>2</sup>) من مساحة تونس التي تقدر باثنا عشر مليون ونصف من الهكتارات، وكانت تلك الأراضي قبل الاحتلال تحت تصرف أهل تونس يعتاشون على إنتاجها، ومن تربية المواشي في مراعيها، وكان أما ملكاً للدولة أو للأفراد أو للقبائل أو للأوقاف العامة والخاصة. ومع احتلال الفرنسيين لتونس فأخذوا التفكير في أنجع الوسائل لهجرة العنصر الأوربي إليها واستيطانها من دون تباين اختلاف الوضع القانوني بين الحماية والمستعمرة<sup>(49)</sup>. على أن الحماية لم تلجأ إلى سياسة الاستعمار الرسمي في الوقت الذي سعت فيه إلى أن تثبت للرأي العام الفرنسي أن تونس لا تكلف حكومتهم شيئاً، ومن الطبيعي أن تؤدي سياسة الاستعمار الرسمي إلى ضرورة مساعدة الدولة مالياً لاستعمار تونس. في عام 1897 انشأ صندوق لمساعدة صغار المهاجرين، ثم صرفت الحكومة الفرنسية مبلغ سبعة ملايين ونصف المليون فرنك لتغطية نفقات الهجرة والاستغلال، وبرغم ذلك فإن نتائج الاستعمار الزراعي في تونس كانت ضئيلة، إذ بلغ عدد المشتغلين في الزراعة 1708 شخص في عام 1914<sup>(50)</sup>.

تمكن المستوطن الأوربي الذي استخدم الأيدي العاملة التونسية، من استغلال (ممتلكاته) الكبيرة إلى أبعد مدى بحيث لم يتناسب نصيبه في الإنتاج مع المساحة التي كان يستغلها، فقد بلغ مجموع الملكيات الأوربية في تونس نحو (770,500 هكتار) وهو ما يعادل ربع الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ (3,866.000 هكتار)، ومع ذلك فإن نصيب الأوربيين من المنتجات الزراعية بلغ

نحو 35% عام 1914 من مجموع الثروة الزراعية، مع ملاحظة أن المنتفعين من تلك النسبة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص في حين يعتمد معظم الشعب التونسي في قوته على ثروة بلاده الزراعية (51).

أدت سيطرة رجال الإدارة الفرنسية على السياسة المالية في البلاد، إلى تهديد الشعب التونسي بالفقر أمام تلك القوى التي ساندتها السلطة التشريعية والتنفيذية في تونس، فاحتكرت فرنسا التجارة الخارجية لتونس، إذ إنها لم تسمح بالاستيراد من دول أخرى إلا بوساطة الشركات الفرنسية، وبذلك ارتفعت الأسعار على المستهلك التونسي، في الوقت الذي استفادت فيه الشركات الفرنسية من التصدير والاستيراد والبيع بالجملة والمفرد (52). وفي مجال التجارة الخارجية فمن الوجهة الاقتصادية يجب أن يكون معظم صادراتها و وارداتها لمصلحة فرنسا، التي اشترت قبل الحرب من مجموع صادرات تونس ما يعادل 56% وباعت من مجموع الواردات ما يعادل 62%، كما أدخلت فرنسا تحسينات على النظام الكمركي لفائدتها، إذ استوردت مواد أولية من تونس صدرت لها منتجات مصنعة، ما أدى إلى عجز اقتصادي أخذ بالارتفاع مع تزايد عدد سكان تونس، وتتنوع الأذواق والرغبات (53).

شهدت التجارة الداخلية تطوراً فاعلاً، اسهم فيه الأوروبيون أو الوسطاء اليهود الذين سرعان ما تفرنسوا (54)، ويبدو أن من أسباب انتعاش تلك التجارة هو توسيع شبكة الطرق والمواصلات، التي تطورت بفضل الإعتمادات والقروض، إذ ما لبث أن مدت خطوط السكك الحديدية عبر أنحاء البلاد بلغت نحو ألفي كيلو متر، لخدمة المناطق التي توجد فيها مستوطنات زراعية، ثم مدت شبكة من الطرق المعبدة طولها نحو تسع آلاف كيلو متر (55)، وجهزت الموانئ بمعدات حديثة، إذ أظهرت فرنسا اهتمامها ورغبتها في أن تدخل على بحيرة بنزرت تحسينات عام 1897، وكلفت لجنة خاصة بذلك قدرت نفقاتها بـ(860,000 فرنك)، وبفضل تلك التحسينات غدت بنزرت قاعدة بحرية حيوية صالحة في المجالين الاقتصادي والعسكري (56).

أما في مجال الصناعة فقد حارب الفرنسيون، الصناعات الوطنية التونسية التي ازدهرت قبل احتلالهم البلاد، وذلك بهدف فتح السوق التونسية على مصراعيها أمام الصناعة الأجنبية، لاسيما الفرنسية وتحويل تونس بأكملها إلى مجال لتصريف منتجاتها، إذ بدأ المستعمرون في تطوير القطاعات الخاصة بالصناعات الإستخراجية، وأخذوا تطوير بعض المرافق الضرورية كالموانئ وسكك الحديد، وعمد الفرنسيون إلى الانفراد في ذلك المجال والعمل على استبعاد أهل البلاد عن تملك أية مشروعات لها قيمة في هذا الصدد<sup>(57)</sup>.

وفي هذا السياق، ساعد تطور الآلات في مرحلة التطورات الصناعية على تزايد رأس المال ومن ثم سرعة وصول الأرباح إلى رجال الأعمال، مما أغراهم بالاندفاع إلى حب المغامرة فيما وراء البحار، لاسيما في المناطق القريبة من فرنسا، فأصبح أوائل صغار المستغلين والمهاجرين والمستوطنين شبه المعدمين الذين وصلوا إلى الجزائر قبل تونس بأربعين عاماً من أصحاب الأموال والنفوذ<sup>(58)</sup>. واصدرت فرنسا تشريعات وقوانين لرعاية مصالحها ودعم نفوذها، وأعطت لوجودها لونا قانونياً يصعب الجدل فيه، مادام قد صدر باسم الباي وتوقيع. فعلى أساس ذلك قام الفرنسيون باستغلال الثروة المعدنية في وسط البلاد وجنوبها، بعد أن تمكنت سلطات الاحتلال من إعلان الوديان والغابات والمناجم ملكاً للإدارة التونسية، فمنحت حقوق استغلالها لمن تشاء، ومهدت بذلك السبيل لمنح الامتيازات للفرنسيين فقط، مانعة بذلك التونسيين، والأجانب من غير الفرنسيين من دخول ذلك الميدان، فاستولت على إنتاج الحديد والرصاص والنحاس، ما أدى إلى إفلاس الخزينة التونسية، وأدى إلى انخفاض أجرة العامل وانخفاض مستواه المعاشي، وانتشار الفاقة بين أبناء الشعب التونسي. أما فيما يتعلق بإنتاج الفوسفات الذي اكتشف عام 1885، قرب مدينة قفصة جنوب غرب تونس فإن الأخيرة أصبحت تنتج حتى عام 1914 ما قيمته (348 مليون فرنك)، ما أهلها لاحتلال المركز الثاني في العالم في إنتاجه



وتصدر منه نحو 60% إلى الأسواق الغربية فيما يصدر الباقي إلى أوروبا الشرقية والصين<sup>(59)</sup>. أدت تلك السياسة الاقتصادية إلى تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة السيطرة الاستعمارية، ما دفع الشعب إلى مقاومتها وتجلت المقاومة في حملات صحفية وتظاهرات في الشوارع والمقاطعات ضد تلك السياسة ومطالبة الحكومة الفرنسية باستبدالها، لأن الأراضي التي عثر فيها على مناجم الفوسفات أو الحديد وغيرها من المعادن التي كانت تنتجها تونس، ضمت إلى الأملاك الأميرية، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة، ما أدى على نحو عام إلى تأزم الوضع الإقتصادي التونسي<sup>(60)</sup>.

#### رابعاً: الأوضاع الاجتماعية في تونس إلى عام 1914

عانت تونس إثر الاحتلال الفرنسي أوضاع اجتماعية سيئة من جوانبها كافة، وتحقيقاً لإغراض فرنسا الاستعمارية في إحكام سيطرتها على تونس ونهب خيراتها، استولت على أراضي الأوقاف، ولتخفيف وقع الصدمة على التونسيين الذين يعتاشون من تلك الأوقاف، تجنبت مؤقتاً الاستيلاء على الأوقاف الأهلية. ولما كانت تلك الأوقاف غير قابلة للبيع، بحث الفرنسيون في الفقه الإسلامي عن حل يجيز للمستوطنين الاستيلاء على تلك الأراضي بالحجج الواهية، فتمسكوا برأي ضعيف في المذهب المالكي يبيح الإجارة المستديمة للأراضي الموقوفة، وإباح آخر في المذهب الحنفي جواز استبدال العقار المؤقت الموقوف بآخر إذا كان ذلك في مصلحة الأوقاف<sup>(61)</sup>. وعليه صدر أمر في الثالث عشر من شباط 1898 فرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام جزءاً من أراضيها لا تقل مساحتها عن ألفي هكتار، وبذلك حصل المستوطنون على أراضي الأوقاف الشاسعة البالغة نحو أربعة ملايين الهكتارات في شمال تونس، وذلك نظير إيجار سنوي ضئيل، إلا أن المستوطنين لم يلتزموا شروط الاستغلال، إذ قدموا اقتراحاً عام 1904 بانتزاع الأوقاف الأهلية ورفضوا الإيجار منذ عام 1905<sup>(62)</sup>.

توسعت السلطات الفرنسية في تفسير الأملاك الأميرية، إذ كانت أملاك الدولة لا تتجاوز مئة ألف هكتار، وسرعان ما استحوذ عليها المستعمرون الفرنسيون وأخذوا بالبحث عن مصادر جديدة، فصدرت مراسيم بضم المراعي إلى الأملاك الأميرية، ما أدى إلى الاصطدام بالقبائل المنتفعة بالمراعي في شمال تونس<sup>(63)</sup>. ولكي تقطع على القبائل أية دعوة في ملكية تلك المراعي، صدر حكم من محكمة العقارات بأنه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند إليها في ادعاء الملكية، ثم ألحقت فرنسا قراراً آخر قضى بضم جميع الغابات والأحراش إلى أراضي الحكومة فاستولت على معظم الأراضي الزراعية وحولتها للمهاجرين الفرنسيين بأسعار زهيدة<sup>(64)</sup>.

ومن الناحية التعليمية والثقافية، سيطرت فرنسا على التعليم الرسمي وأخضعته لنظمها، أما التعليم الخاص فقد ترك حراً، فكان هناك مائة وأربع وثلاثون ألف طالب وطالبة في المدارس الرسمية حتى أصبح الطالب التونسي يتقن اللغة الفرنسية وقواعدها أكثر من العربية، إذ قضت فرنسا على المعاهد الأهلية التي خرجت علماء اللغة والشريعة وأبقت الشيء القليل منها، في محاولة لجعل تونس خاضعة للثقافة (الفرانكفونية) - وهو مصطلح يطلق على الشعوب الناطقة بالفرنسية-. وفي ضوء ذلك حاربت فرنسا كل المؤسسات الدينية في تونس، وقضت على اللغة العربية وشيدت مدارس ومعاهد فرنسية، ولأن مساحة تونس صغيرة تمكنت من بسط نفوذها بسرعة على جميع الأراضي<sup>(65)</sup>.

اتجهت سياسة فرنسا التعليمية إلى محو الروح الوطنية، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الجيل الناشئ عن قوميته العربية الإسلامية، وقطع الصلة بينه وبين ماضيه وتاريخه لتمكن من دمجها في الثقافة الفرنسية<sup>(66)</sup>. وفي ضوء ذلك أسس الفرنسيون عام 1883 إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجاً لإنشاء المدارس الابتدائية الفرنسية للأوروبيين والعرب على غرار المدارس الموجودة في فرنسا نفسها، إذ كانت فكرة مدير

العلوم والمعارف وهو موظف فرنسي إنشاء شبكة من المدارس في كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أم جاليات أجنبية لينشئهم نشأة فرنسية (67). ومع أنه لم يكن هناك حصص لتدريس اللغة العربية في برامج الإدارة الفرنسية، سمح بتدريس اللغة العربية في مدارس خاصة وجعلت هذه المادة اختيارية، وقد أدرك الشعب التونسي خطر تلك السياسة، ولم يكف منذ البداية عن المطالبة بتعليم وطني أساسه العربية، وكان لجامعة الزيتونة في بلدية تونس وغيرها من المؤسسات الثقافية والدينية الصغرى من الكتاتيب والزوايا التي ضمت أكثر من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة، الدور الفاعل في الدفاع عن اللغة العربية وثقافتها (68). وتأسيساً على ما تقدم، كانت جامعة الزيتونة منهل العلوم والمعارف زمنبر العربية وحاملة أمجاد الإسلام، فقد غرست في نفوس طلابها الروح الأدبية واصطبغت خريجوها بالولاء لمجد العروبة والإسلام. ومن هنا كانوا هم رواد وطلّاع القوى الوطنية لشق طريق الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، وغدت ممثلةً بعلمائها وخريجها في الصف الأمامي على خط المجابهة ضد المستعمر، لذا عمل الفرنسيون على إلزام طلبة جامعة الزيتون تعلم اللغة الفرنسية والنجاح فيها شرطاً لمنح الشهادة (69). وهنا لا بد من الإشارة إلى دور المصلح (البشير صفر) (70) الذي لُقّب بأبو النهضة التونسية وزعيم الحركة الإصلاحية في تونس، فقد دعا إلى تطوير عمل (المدرسة الصادقية) (71) لنشر العلوم الحديثة، فكانت مقصداً لطلاب العلوم العصرية من كيمياء ورياضيات وجغرافية ولغات، وكانت الغاية من ذلك تحقيق نهضة حقيقية للبلاد التونسية (72).

سعى الاحتلال الفرنسي جاهداً للقضاء على اللغة والهوية العربيتين، لأنهم كانوا على علم بأن وجوده لن يدوم بالقوة العسكرية فقط، بل يجب السعي للقضاء على لغة الشعب عن طريق فرنسة التونسيين، فحول المدارس الوطنية إلى فرنسية، بل حتى

شكك التونسيين في هويتهم العربية والادعاء بانتسابهم إلى البربر، وأن تلك السياسة لم تكن إلا مظهراً واحداً من مظاهر مقاومة اللغة العربية والدين الإسلامي.<sup>(73)</sup>

من جانب آخر، تدهورت الأوضاع الصحية في تونس أثناء عهد الاحتلال، فلم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في المجال الصحي، ولم تخصص في الميزانية التونسية من الاعتماد لمالي ما يكفي للقيام بشؤون الصحة، ولم تتعهد السلطة الفرنسية برعاية العجزة من التونسيين، بل خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية. وبرغم تزايد أعداد الطبقة الفقيرة، فقد أهملت ولم تقدم لها رعاية صحية، ولم توفر سوى مستشفى واحدة للولادة، في حين كانت الطفولة وحمايتها معدومة بالنسبة للعرب<sup>(74)</sup>. وعلى نحو عام أهملت السلطة الفرنسية الجوانب الصحية، وقد ظهرت ذلك في ضآلة عدد المستشفيات وعدد الأسرة فيها، إذ لم تتجاوز أعدادها في احسن الحالات عن (4285 سرير) للعرب، في حين وجد في العاصمة تونس ألفا سرير عام 1914، ما يعني أن بقية السكان العرب سواء كانوا من أهل المدن أم القرى لا يوجد لمرضاهم سوى (2285 سريراً)، أما الأوربيون والفرنسيون فكان كل شيء موفراً لهم<sup>(75)</sup>.

وما زاد في تفاقم أزمة الأحوال الصحية للشعب التونسي واستفحال معاناته تحت وطأة الظروف الصعبة التي عاناها في كل شيء. وذلك ما جعل الصدام الحل الأفضل لتحقيق الاستقلال، فكانت حادثتنا (الزلاخ والترامواي)<sup>(76)</sup>، خير دليل على ذلك، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون استمرار المقاومة التونسية.

## الخاتمة:

يبدو إن معاهدة باردو واتفاقية المرسى الكبير قد سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية، وأن فرنسا سارت في سياستها الاستعمارية في المغرب العربي على وفق خطة منظمة صريحة، أساسها أن يبقى الحكم بيد الفرنسيين، وأن تهيأ المستعمرات أولاً وأخيراً لخدمة فرنسا وحدها، وساعد نظام الحماية على سرعة استغلال المستوطنين الفرنسيين لمقدرات تونس وبقوة، لاسيما أنه جعل منهم رعايا الدولة الأولى في البلاد ومنحهم الحماية اللازمة للقيام بعملهم ومساندتهم أمام أية منافسة أوروبية أخرى. فإذا أضفنا إلى هذا شعور الفرنسيين بالاطمئنان والثقة للعمل في منطقة تخضع لحماية بلادهم وعمل السلطات الفرنسية على تمهيد الطريق أمام التوسع الفرنسي، لوجدنا أن الظروف اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستغلال الاستعماري الفرنسي.

ويبدو أن الجهود المتقنة التي بذلها الاحتلال عن طريق سياسة التعليم كانت أقوى أثراً وأشد خطراً على الثقافة العربية والدين الإسلامي، إذ نشأت أجيال جاهلة بكل ما يعنيه الدين والإسلام، وبكل أسرار العربية وتاريخ الحضارة الإسلامية، كما إن الإطار الثقافي مثل إحدى تجليات النفوذ الذي مارسه الاحتلال، قد ترك بصمات واضحة على البنية الثقافية لتونس، وحفر أخاديد عميقة في نسيجها الاجتماعي، ونجح في جعل اللغة الفرنسية رمزاً للمعاصرة.

## ملحق (1)

## نص معاهدة باردو 12 أيار 1881

" أن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وان يحكما علاقات وداهما القديم وروابط حسن الجوار، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين، وبناءً على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جنب الجنرال بريار نائباً مفوضاً من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية:

الشرط الأول: أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس وقع تأكيدها وتمديدها.

الشرط الثاني: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذي يقصده الجانبان العالميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطان: الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن.

الشرط الثالث: تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمائته من كل خطر يمكن ان يهدد ذاته او عائلته او يعيبث بأمن مملكته.

الشرط الرابع: تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدولة الأوروبية.

الشرط الخامس: يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

الشرط السادس: يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسة في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية والحصول على موافقتها مقدما.

الشرط السابع: تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنها الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

الشرط الثامن: تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي مسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

الشرط التاسع: لاجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً ادخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسي قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

الشرط العاشر: سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في اقرب وقت ممكن.

وقعها محمد الصادق مع الجنرال بريار في 12 مايو 1881<sup>(1)</sup>.

(1) صفوة الاعتبار، ج 3، ص 135-136؛ حقي، المصدر السابق، ص 125-126؛ تشايحي، المصدر السابق، ص 286؛ زيادة، مصدر سابق، ص 238-239.

## ملحق (2)

نص اتفاقية المرسى 8 حزيران 1883<sup>(2)</sup>

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجه إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقاً لإحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من آيار سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين القطرين العامرين، اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بييربولس كامبون.

الفصل الأول: لما كان غرض سمو الباي المعظم إن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة من ادخلها.

الفصل الثاني: تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويل و دفع الدين المجمد البالغ 125 مليون فرنك والدين لا يمكن ان يتجاوز 175 مليون فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

الفصل الثالث: يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة:

1- المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

(2) حقي، المصدر السابق، ص126-127؛ تشايحي، المصدر السابق، ص289-290؛ زيادة، مصدر سابق، ص239.



2- مخصصات لسمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية أي 1,200.000 فرنك وما فضل من ذلك يعني لمصاريف إدارة المملكة ودفن مصاريف الحماية.

الفصل الرابع: هذه الاتفاقية مؤكدة ومكاملة للمعاهدة المعقودة في 12 أيار سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى تأكيد والتكميل ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس: تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق الى سمو الباي المعظم في اقرب وقت ممكن إيذانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختمها.

**هوامش الفصل:**

- (\*) البحث منشور بالاشتراك مع الاستاذ الدكتور جمعة عليوي الخفاجي، مجلة الاستاذ، كلية التربية جامعة بغداد، مج 1، 2015.
- (1) صلاح العقاد، المغرب في بداية العصور الحديثة، (القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1963)، ص53.
- (2) إحسان حقي، تونس العربية، (بيروت، دار الثقافة، 1970)، ص 105-115.
- أستمر حكم هذه الأسرة إلى إعلان النظام الجمهوري في تونس بتاريخ 26 تموز 1957. للتفاصيل عن أوضاع تونس أثناء حكم الأسرة الحسينية للمدة 1705-1881. يُنظر: محمد بيرم الخامس التونسي، صفة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، ج2، (مصر، المطبعة الإعلامية، 1302، ص2-125. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب يضم خمسة أجزاء تطرقت الثلاث الأولى منه إلى أوضاع تونس عبر التاريخ حتى إعلان الحماية الفرنسية عليها عام 1881. وهو كتاب قيم للباحثين بالشأن التونسي أثناء تلك المدة، علما أنه طبع عام 1884م، وسيشار له لاحقا بصفة الاعتبار.
- (3) محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، (تونس، سراس للنشر، 1993)، ص81-95.
- (4) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004)، ص41.
- (5) عبد الرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913)، ترجمة عبد الجليل التميمي، (تونس، دار الكتب الشرقية، 1972)، ص217.
- (6) حسن العطار، الوطن العربي دراسة مركزية لتطورات السياسية الحديثة، (بغداد، مطبعة أسعد، 1966)، ص135.
- (7) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو، دار التقدم، 1971)، ص336-337.
- (8) الحبيب ثامر، هذه تونس، (القاهرة، مطبعة الرسالة، 1948)، ص22؛ صفة الاعتبار، ج3، ص12-122.

- (9) للتفاصيل عن هذه الثورة. يُنظر: الشريف سلامة ، ثورة ابن غداهم ، وثائق تونسية، ج1،(تونس ،الدار التونسية للنشر ، د.ت)، ص26.
- (10) هو أحد أهم المصلحين التونسيين في مجال التعليم والجيش والاقتصاد، تقلد مناصب فأصبح عدة أمير لواء الخيالة ثم وزيراً للبحرية عام 1857، ثم رئيس مجلس الشورى عام 1861م ، انقطع عن العمل الحكومي (1862-1869) ثم أصبح رئيس الوزراء للأعوام 1873-1877. تم إغافؤه وسافر إلى الأستانة وتوفى هناك في 30 كانون الثاني 1890. يُنظر: أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1965)، ص146-183.
- (11) صلاح العقاد ، المغرب العربي الجزائر -تونس-المغرب الأقصى،(القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، 1969)، ص189؛لوتسكي، المصدر السابق، ص 226.
- (12) جاء ذلك المؤتمر لكي يعدل معاهدة سان ستيفانو في 3 آذار 1878، وأعلان استقلال دول البلقان والمتعلق باقتسام أملاك الدولة العثمانية بين الدول الكبرى، وضم (64) مادة تم التوقيع عليها في الثالث عشر من تموز 1878. للاطلاع على نص تلك المواد. يُنظر: صفوة الاعتبار، ج5، ص79-97؛ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية،(بيروت، دار الجليل،1977)، ص389-405.
- (13) حدثت بين فرنسا وألمانيا واستمرت من 1 أيلول 1870 إلى آذار 1871 استسلمت خلالها فرنسا وتم أسر الإمبراطور نابليون الثالث وأسرته، فاضطرت فرنسا للتنازل عن الألزاس واللورين ودفعت غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك. يُنظر: روجر پاركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الحليم الجليبي، ج1،(بغداد، دار المأمون، 1990)، ص105-106؛ يقضان سعدون العامر، خصوصيات استعمار الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1914،(بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2013)، ص 5.
- (14) حسن حسني عبد الوهاب ، خلاصة تاريخ تونس ،(تونس، دار الكتب العربية الشرقية، د.ت)، ص71؛ نيقولا زيادة، تونس في عهد الحماية 1881-1934، (القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، 1963) 110-111، ص123؛ صفوة الاعتبار، ج3، ص 132-133.

- (15) وفي هذا الصدد رأيت عدد من المصادر ان أي تدخل من جانب فرنسا في تونس ربما يؤدي إلى قيام الحرب بينهما، لوجود مصالح ايطالية مهمة في تونس لا تقل أهمية عن المصالح الفرنسية. يُنظر: لوتسكي، المصدر سابق، ص 330 .
- (16) العقاد، المغرب العربي الجزائر -تونس-المغرب الاقصى، ص 195.
- (17) حقي، المصدر السابق، ص123؛ داهش، مصدر سابق، ص41.
- (18) زيادة، المصدر السابق، ص 133-134.
- (19) علي سلطان، تاريخ العرب الحديث1516-1918، (طرابلس، منشورات مكتبة طرابلس العالمية، د.ت)، ص553؛ صلاح الدين التلاي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، ترجمة محمد السويس، (تونس، دار النشر بوسلامة ، 1959)، ص50-51.
- (20) عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1984)، ص187؛ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1975)، ص 523.
- (21) للاطلاع على نص معاهدة باردو. يُنظر: ملحق رقم(1).
- (22) تبعية دولة وفقاً للقانون الدولي إلى (دولة حامية) لاسيما في العلاقات الخارجية وفقاً لمعاهدة بين الطرفين. يُنظر: أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، (بيروت، مكتبة لبنان، 2004)، ص 168 .
- (23) فيصل مطلب فارس نجم، فرحات حشاد ودوره النقابي والوطني في تونس حتى عام 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2013، ص17.
- (24) Rounard Docard, La Torque et le Protectorate Francisen Tunisie (1881-1913, Paris, 1916), p. 18.
- للاطلاع على نص اتفاقية المرسى الكبير. يُنظر: ملحق رقم (2)
- (25) محمد الفكياني، بنزرت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد (39)، السنة الرابعة، دار النشر العربية، بيروت ، 1982، ص94.
- (26) ثامر، المصدر السابق، ص37؛ العقاد ، المغرب العربي الجزائر -تونس-المغرب الاقصى ، ص212.
- (27) محمد منصور، تأثير الحركة الوطنية على تطور التشريع التونسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد الأول، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1975، ص173.

- (28) محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العربي، (تونس، نشر الشركة التونسية للتوزيع ، د.ت)، ص148؛ سعد توفيق عزيز عبد الله، الحركة العمالية في تونس (1946-1956)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الموصل، 2005، ص 7.
- (29) منصور، المصدر السابق، ص 174.
- (30) جلال يحيى، المغرب الكبير، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966)، ص246-247.
- (31) عبد الله، المصدر السابق، ص 8-9.
- (32) يحيى، المصدر السابق، ص 329.
- (33) زاهر رياض، استعمار أفريقيا، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص246.
- (34) العامر، المصدر السابق، ص 15.
- (35) سمير أمين، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل قيصر داغر، (بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981)، ص22.
- (36) علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، (تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1986)، ص45.
- (37) محمد رفعت، في أفق السياسة العالمية مشكلة فرنسا في افريقيا الشمالية، مجلة الكاتب المصري، العدد 8، مج2، القاهرة، 1946، ص578.
- (38) عبد الله، المصدر السابق، ص 10.
- (39) عفيف البوني، وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث، (باريس، منشورات العالم العربي، د.ت)، ص83.
- (40) خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي نشوؤه وتطوره من 1830 إلى 1962، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ، 1982)، ص84.
- (41) رفعت، المصدر سابق، ص579.
- (42) علاء الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، (القاهرة، 1948)، ص 50.
- (43) راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1968)، ص 352.

- (44) محمد مهدي الشريف، ما يجب ان يعرف عن تاريخ تونس، ترجمة محمد شاوش ومحمد عجينة، (تونس، سراس للنشر، 1985)، ص95.
- (45) يسري عبد الرزاق الجوهري، شمال أفريقية، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1970)، ص204؛ عبد الله، المصدر السابق، ص 19.
- (46) Docard., Op. Cit., p.44.
- (47) إبراهيم كبة، أزمة الاستعمار الفرنسي، مطبعة المعارف، (بغداد، 1957)، ص16-17.
- (48) ثامر، المصدر السابق، ص 42-43؛ الشريف، ما يجب ان يعرف، ص98-101.
- (49) نجلاء عز الدين، العالم العربي، (مصر، دار الإحياء للكتب العربية، 1953)، ص393.
- (50) عبد الحميد مسعود الجزائري، ثورات المغرب العربي، ( لجنة الدعاية للمغرب العربي، دار الجامعة للطباعة والنشر، د.ت) ص82.
- (51) كبة، المصدر السابق، ص33؛ لوتسكي، المصدر السابق، ص 338-339.
- (52) الجزائري، المصدر السابق، ص 82-86.
- (53) رفعت، المصدر السابق، ص576.
- (54) المصدر نفسه، ص576-577.
- (55) الشريف، ما يجب أن يعرف، ص 103 .
- (56) الهادي التيموري، الحركة الصهيونية في تونس في الفترة بين 1911 و1927، (بغداد، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، د.ت)، ص 3-8.
- (57) إبراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس، (بيروت، دار الكلمة للنشر، 1979)، ص 22.
- (58) يحيى، المصدر السابق، ص336.
- (59) عبد الله، المصدر السابق، ص 23.
- (60) وادي، المصدر السابق، ص88.
- (61) عبد الحميد براهيمى، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1996)، ص81-82.
- (62) يحيى، المصدر السابق، ص334.
- (63) المصدر نفسه، ص 334-335.
- (64) وادي، المصدر السابق، ص88.

- (65) يحيى، المصدر السابق، ص3.
- (66) وادي، المصدر السابق، ص74.
- (67) الجزائري، المصدر السابق، ص83؛ ثامر، المصدر السابق، ص56-57.
- (68) البوني، المصدر السابق، ص73.
- (69) رياض، المصدر السابق، ص37.
- (70) ولد البشير صفر في مدينة تونس عام 1865، تلقى علومه في المدرسة الصادقية وواصلها في باريس، إذ التقى خلالها مع طلبة المشرق العربي، ويعد من المؤيدين للحركات الفكرية والإصلاحية، وبعد عودته أصبح أحد أساتذة الصادقية البارزين فتقلد عدد من الأعمال الإدارية وشجع على إنشاء جريدة الحاضرة وبث الوعي الوطني بين عامة الناس، وكان له دور بارز في إنشاء معهد تابع للجمعية الخلدونية توفى عام 1917. يُنظر: الشريف، أضواء على تاريخ تونس، ص165؛ الزمزمي، المصدر السابق، ص2.
- (71) أسسها الوزير المصلح (خير الدين التونسي) 1875، وتلك المدرسة أحييت على يد مجموعة من التونسيين الإصلاحيين حيث قامت بتدريس العلوم العصرية. يُنظر: الزمزمي، المصدر السابق، ص5.
- (72) وهو ادعاء الفرنسيين أن أصل التونسيين من البربر وليس من العرب، بل أن العربية فرضت عليهم، لذا يجب عليهم الرجوع إلى أصلهم البربري، وحتى أن الفرنسيين أنشأوا المدارس الخاصة بالبربر وشجعت عاداتهم وتقاليدهم البعيدة عن الإسلام. يُنظر: علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، (القاهرة، مطبعة نهضة مصر، 1955)، ص55-71.
- (73) الصادقي العماري، أبعاد التعريب في فكر علال الفاسي، مجلة المستقبل العربي، العدد267، السنة الخامسة، بيروت، 2001، ص130.
- (74) الجزائري، المصدر السابق، ص84.
- (75) رياض، المصدر السابق، ص253.
- (76) الزلاج: هي أول انتفاضة بين الشعب التونسي وسلطة الاحتلال الفرنسي، وسببها قرار صدر عن بلدية تونس لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري، لمد سكة حديد في المقبرة وكان لها مكانة خاصة في نفوس التونسيين، ولم يمنع إلغاء القرار من اندلاع الانتفاضة

في 7 تشرين الثاني 1911، وأسفرت عن مقتل ثمانية فرنسيين وإيطاليين وعدد من التونسيين، فالقت السلطة الفرنسية في أثر ذلك لقبض على ثلاث وعشرون شخص وحكمت على سبعة منهم بالإعدام. أما حادثة الترامواي: فهي مقاطعة انطلقت في 8 شباط 1912 في أثر حادثتين الأولى هي انزعاج امرأة أجنبية من الركاب التونسيين بقولها "إن الركوب لا يطاق مع هؤلاء المقملين" والحادثة الثانية هي قيام أحد سائقو شركة الترام بدهس طفل في أحد أحياء العاصمة أودت بحياته، مما أدى إلى مقاطعة ركوب عربات الترام، وكتب على الجدران والساحات العامة عبارات "نمشي على أقدامنا ولا نركب الترام" وتسبب بخسارة الشركة، وأصبحت مهددة بالإفلاس، ما أدى إلى تدخل السلطة الفرنسية واعتقال عدد من قادة الحركة الوطنية. يُنظر:

المحجوبي، المصدر السابق، ص 142-149؛ نجم، المصدر السابق، ص 21-22.



## الفصل الثاني

### السياسة الاقتصادية اليوغسلافية (1965-1971) (\*)

## الفصل الثاني: سياسة يوغسلافيا الإقتصادية 1965-1971(\*)

ذَهَبَتْ عدد من المصادر إلى تعريف السياسة الإقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات السياسية والإقتصادية والتشريعية والإجتماعية الهادفة للتأثير في مسار النشاط الإقتصادي الوطني ، أو التحكم فيه لتطويره على وفق فلسفة معينة ونمط وسرعة مُحدَّدَيْن ، وذلك عن طريق الضرائب وتثبيت الأسعار وإيجاد فرص العمل وتعزيز الصادرات وتحرير التجارة وغيرها من الإجراءات الأخرى. وعلى وفق ذلك سَعَتْ الحكومة اليوغسلافية إلى التنمية الإقتصادية عن طريق الإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل وتطوير الصناعات التقنية ، وتكوين رأس مال بزيادة الإدخار المحلي ، بما يُسهم في الإستقرار الإقتصادي وتطويره في القطاعات كافة.

جاء هذا البحث لِيُسلط الضوء على سياسة يوغسلافيا الإقتصادية منذ إعلان قانون الإصلاح الإقتصادي عام 1965 إلى أزمة النقد العالمية عام 1971 وإنعكاسها على الإقتصاد اليوغسلافي ، ما إضطر الحكومة إلى تعديل الدستور. فُسِّمَ البحث إلى ثلاثة محاور ، قدم الأول منها لمحة جغرافية وتاريخية عن يوغسلافيا وطبيعة نظامها الإقتصادي حتى عام 1965. وتصدى المحور الثاني إلى سياسة يوغسلافيا الإقتصادية التي ركزت على نظام الإدارة الذاتية بعد التخلُّص من الهيمنة السوقية ، وأثره في القوى العاملة والسوق المحلية. في حين إهتم المحور الثالث بدراسة أهم موارد يوغسلافيا الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية ، ومدى تأثيرها في توجيه مسار سياستها الإقتصادية العامة للأعوام (1965-1971).

### أولاً: لمحة جُغرافية وتاريخية عن يوغسلافيا حتى عام 1965

تقع يوغسلافيا البالغة مساحتها نحو ( 255,804 كم<sup>2</sup> ) في جنوب شرق أوروبا ، ويحدُّها من الشمال المجر والنمسا ، ومن الجنوب البانيا واليونان ، ومن الشرق

بلغاريا ورومانيا ، ومن الغرب بحر الأدرياتيك وإيطاليا<sup>(1)</sup>. ويُعدُّ الشعب اليوغسلافي من أكثر شعوب أوروبا الشرقية تنوعاً، إذ يتكون من مجموعات إثنولوجية عدة ، أبرزها الصربيون والكرواتيون والبوسنيون والسلوفاقيون والألبانيون والمقدونيون<sup>(2)</sup>. ولهذا التنوع أثره في لغاتها المحلية ، التي توزعت بينَ المقدونية والصربية والكرواتية والمجرية ، أما الديانات ، فقد شكل الأرثوذكس نحو نصف السكان في حينِ شمل الكاثوليك ثلثه والباقي من البروتستانت والمسلمين<sup>(3)</sup>.

أدت الحرب العالمية الأولى إلى تأسيس دول عدة ، ولاسيما مملكة يوغسلافيا (1918-1941) ، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية وسقوط أغلب الدول المجاورة لها بقبضة الألمان - بإستثناء اليونان - أعلنت يوغسلافيا مُساندتها لدول المحور<sup>(4)</sup> عام 1941، مُخالفة بذلك رغبة مواطنيها ، فإنقض الشعب على الحكومة وأجبر ملكها (بيتر الثاني Peter II 9 تشرين الأول 1934 - 29 تشرين الثاني 1945) ووزراءه على الهروب من البلاد. وفي غضون ذلك غزت الجيوش الألمانية يوغسلافيا ، ما أدى إلى ظهور مقاومة شعبية داخلية بقيادة ( جوسيب بروز تيتو Josip Broz Tito )<sup>(5)</sup> أدت دوراً مهماً في تحرير البلاد بمؤازرة القوات السوفيتية عام 1945<sup>(6)</sup>.

وفي أثر تحريرها ألغت يوغوسلافيا ، الملكية وأصبحت جمهورية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1945 تحت إسم ( جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الإتحادية )، التي أصدرت أول دستورٍ رسمي لها في كانون الثاني 1946. وأصبح تيتو رئيساً للجمهورية التي ضمت كلاً من ( صربيا ، كرواتيا ، سلوفاكيا ، البوسنة والهرسك ، الجبل الأسود ، مقدونيا ). وعندما بدأت عملية بناء الدولة ، وإتساقاً مع الظروف التاريخية والاجتماعية للبلاد ، وضع الحزب الشيوعي اليوغسلافي برئاسة تيتو ، برنامجاً لإرساء أسس بناء الاشتراكية الضامنة لتطويع البلاد على نمط تجربة

الإتحاد السوفيتي ، ولاسيما بصدد تطبيق نظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتحول الإشتراكي للريف وتحقيق الوحدة السياسية للطبقات العاملة<sup>(7)</sup>.

سارت يوغسلافيا للمدة (1945 - 1948) على النهج السوفيتي نفسه في الجانبين السياسي والإقتصادي ، حتى ظهرت الخلافات بينهما بسبب رفض تيتو الهيمنة السوفيتية على شؤون البلاد ، ما أدى إلى قطع علاقاتها عام 1948 ، وإعلان تيتو اعتماد سياسة محايدة دولياً. وخلافاً لدول شيوعية عدة في أوروبا الشرقية ، حررت يوغسلافيا نفسها على نحو شبه كامل من الارتباط بالإتحاد السوفيتي ، بالرغم من تقدير تيتو لموقف الزعيم السوفيتي ( جوزيف ستالين Joseph Stalin 1941-1953 )<sup>(8)</sup> في مسانده لتحرير بلاده من قبضة الألمان، إلا أن العلاقة بينهما شابها التوتر بسبب إنشاء السوفيت قواعد عسكرية بالقرب من الحدود اليوغسلافية ، ورغبة تيتو في إيجاد إقتصاد قوي ومستقل عن الإتحاد السوفيتي<sup>(9)</sup>.

رأى تيتو أن التعاون مع الدول الإشتراكية يجب أن يكون من زاوية التكافؤ بين الجميع ، والحق في تحديد شكل الكفاح المتواءم مع الشعب وخصائص المجتمع من أجل تحقيق الإشتراكية ، لذا أبدى مقاومته لكافة أشكال الهيمنة الستالينية بخصائصها وأفكارها السياسية والإيديولوجية المعروفة ، والمحاولات الرامية إلى توجيه سياستي يوغسلافيا الخارجية والداخلية. وبما أن مثل ذلك التوجه المستقل ليوغسلافيا الإشتراكية لم يكن يتماشى مع مخططات الهيمنة التي رسمها ستالين والمعروفة بـ (الستار الحديدي Iron Curtain )<sup>(10)</sup>، شن الـ ( كومنפורم Cominform )<sup>(11)</sup>، والأحزاب الشيوعية الأخرى في الدول الإشتراكية ، هجومهم على الحزب الشيوعي اليوغسلافي. وجراء ذلك تحملت يوغسلافيا حصاراً إقتصادياً فرضته عليها جميع دول أوروبا الشرقية وكاد يُهدد وجودها ، بيد أن الثقة الكبيرة التي أولاها الشعب للزعيم تيتو ، مكنته من مقاومة الضغط الذي مارسه ستالين ، ولاسيما

بعد جهوده الحثيثة التي بذلها من أجل التغلب على الآثار الصعبة الناتجة عن الحصار الإقتصادي المفروض من قبل البلدان الإشتراكية<sup>(12)</sup>.

وجه الحزب الشيوعي اليوغسلافي في تشرين الثاني 1952، إتهامه إلى ستالين بمحاولة تسخير الأحزاب الشيوعية كوكالات وأدوات لسياسته التوسعية ، وعليه قرر الحزب في مؤتمره السادس عام 1952 تغيير أسمه وفروعه الإقليمية إلى (رابطة الشيوعيين في يوغسلافيا League of Communist of Yugoslavia). وفي الوقت الذي أضحى فيه الحزب قائداً للمجتمع ، دعا إلى فصل أجهزة الدولة والسلطة عنه. كما أُنتخب تيتو في الرابع عشر من كانون الثاني 1953 رئيساً للجمهورية اليوغسلافية ، بعد إستحداث المنصب من قبل البرلمان الإتحادي<sup>(13)</sup>. وبصدد الوضع الإقتصادي ، فقد بادر تيتو بإتخاذ كافة الإجراءات التي تُسهم في تطويره وبناء المجتمع ، ولاسيما سعيه إلى التحديث وإعتماد مبدأ الترشيح والعقلانية في الإنتاج ودعم القطاع الخاص وتحقيق الإكتفاء الذاتي للسلع الضرورية ، وتطوير مفهوم المجتمع الإشتراكي ، بما يضمن الملكية الخاصة لجميع الأفراد دون تمييز<sup>(14)</sup>.

في ضوء ما تقدم ، يُمكن القول أنه برغم صغر مساحة يوغسلافيا ، ألا أنها إستطاعت بفضل حُنكة سياسيتها ، ولاسيما تيتو الذي تخلص من الضغوطات الخارجية وإعتمد نهجاً إقتصادياً ونظماً إدارياً ذاتياً توائم ومُتطلبات المرحلة ، الأمر الذي أنعكس إيجاباً على نجاح السياسة الإقتصادية اليوغسلافية وتطورها.

### ثانياً: أثر نظام الإدارة الذاتية في سياسة يوغسلافيا الإقتصادية (1965-1971)

إختلفت السياسة الإقتصادية بكونها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي ، من حيث المحتوى والوسائل المُعتمدة وطبيعة

الأهداف الساعية إلى تحقيقها ، وذلك باختلاف طبيعة السلطة والنظامين الإقتصادي والإجتماعي الذي رسمته تلك السياسة(15).

في ضوء ذلك أعلنت يوغسلافيا في حزيران 1965 قانون الإصلاح الإقتصادي ، إعتاداً على النمط الإشتراكي اللامركزي المحفّز للأرباح ، وإعتاد السوق عنصراً أساسياً في النظام الإقتصادي الجديد. ومن بين أهم خطوات الإصلاح الإقتصادي ، العمل بنظام ( الإدارة الذاتية Self-management ) الذي يعني إخضاع الإنسان نفسه لمجموعة من القواعد والخُطط المتعلقة بالإنتاج وساعات العمل والأجور ، وواجبات الأفراد وقرارات العمل اليومية ، مع الشعور بالرقابة والتحكم الذاتيين. وعزّت يوغسلافيا مسوغات إعتادها ذلك النظام بكونها مجتمع ذو أعراق متعددة وحدود مفتوحة ، وسعيها إلى التوزيع العادل للثروة وتطوير التنمية الإقتصادية. وعليه فإن السمة الأكثر وضوحاً في المنشآت الإقتصادية اليوغسلافية هي الإدارة الذاتية من قبل العمال التي تمثل حجر الزاوية فيها ، وبإستثناء الزراعة والمشروعات الصغيرة التي تستخدم أقل من خمسة أشخاص ، فإن الدوائر الحكومية والمُنظمات الإجتماعية كالبريد والمدارس المحلية ، قد خضعت للإدارة الذاتية(16).

وطبقاً لنظام الإدارة الذاتية اليوغسلافي فإن الدولة هي التي تملك رأس المال والبنى التحتية ووسائل الإنتاج وغيرها ، وتتمتع بحقوق ملكيتها تلك في حال تصفية المشروع ، وعلى الأخير تنفيذ ما يترتب عليه من إلتزامات ماليه. ولما كان العامل ليس ملكاً لجهة ما ، لذا ليس هناك من ضمانٍ مُطلق لعمله ، إذ يُمكن تعطيله عن العمل في حالات مُعينة مثل قلة الطلبين الداخلي والخارجي على السلع والخدمات ، أو حدوث أزمات عالمية تؤثر في المواد الأولية لوسائل الإنتاج(17). من جانب آخر للعمال حق إختيار مجلسٍ عمالي وإداري من بينهم عن طريق الإقتراع السري لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد ، وللمجلس صلاحية إلتخاذ القرارات الرئيسة التي يُعهد على مجلس الإدارة تنفيذها ، ولا يمكن إقالة أعضاء المجلسين. ولأي مشروع هناك مُدير

إجرائي مسؤول عن تنظيم الإنتاج تنفيذاً لأوامر المجلسين وللقوانين والتعليمات الخاصة بتنظيم وعمل المشروع ضمن الحدود التي يُجيزها القانون ، مثل تحديد الأجور وتوزيع صافي الأرباح ، وإعادة ( الإستثمار Investment ) الذي يُمثل الزيادة الصافية من رأس المال الحقيقي للمجتمع ، الحاصل عن زيادة الطاقة الإنتاجية. بمعنى أن مجلس العمال يؤدي الوظائف التي يقوم بها مجلس الإدارة في المؤسسة الرأسمالية ، بيد أن التباين الرئيس هو أن المُدراء اليوغسلاف يُنتخبون من قبل العمال وليس عن طريق المُساهمين ، كما هو الحال في المؤسسات الرأسمالية(18).

وعلى الرغم من أن توظيف العمال إعتد على المنافسة الحرة ، إلا أن للموظفين الحكوميين والحزب الشيوعي ونقابات العمال والقوى الخارجية دوراً مهماً فيه ، ولاسيما في الأعوام الأولى من العمل بنظام الإدارة الذاتية ، إذ عُين مُدراء عدة من ذوي المناصب الحزبية العالية ، وذلك للدور المهم والمسؤول الذي يضطلع به المُدير ومجلس العمال في تطوير وتنفيذ خطة عمل أي مشروع. وإن الإستثناء الرئيس في ذلك مثله الهيمنة الخارجية على الإعتمادات المالية المُخصصة للإستثمار ، وبقدر تعلق الأمر بالعمال ، فإن أي مشروع يهدف إلى زيادة دخلهم الصافي ، لم يسلم هو الآخر من التأثيرات الخارجية ، إذ تستوفي الحكومة الكثير منه عن طريق الضرائب(19).

وقبل عام 1965 إعتدت خزينة الدولة على الضرائب العالية المفروضة على الصناعة والزراعة ، وبهدف الوصول إلى التوازن بين الأقاليم وزعت الإعتمادات المالية التي وفرتها الحكومة للإستثمارات على أسسٍ سياسية وإدارية ، وقد شحت تلك الإعتمادات بعد إعلان الإصلاح الإقتصادي. وفي هذا السياق أبدت الحكومة اليوغسلافية خشيتها من ميل العمال إلى تخصيص نسبة أكبر مما ينبغي من الدخل الصافي لصالحهم بصيغة أجور عالية ومكافآت ، نظير نسبة ضئيلة

تذهب للدولة صاحبة رأس المال. وهناك ما يؤيد ذلك الرأي نظرياً ، كما ثبتت عملياً أن معدلات إيدار المنشآت إنخفضت من 24 ٪ عام 1965 إلى 17 ٪ عام 1971، إي المدة التي كانت فيها ضوابط الحكومة المتعلقة بتوزيع الدخل أقل شدة. ولو أخذ بنظر الحسبان إن هدف الإصلاح الإقتصادي اليوغسلافي ، هو تحقيق تنمية شاملة لكل مفاصل الدولة المعتمدة على إيرادات تلك المنشآت ، فإنه سيؤثر على إنخفاض معدلات الضرائب ، وسيُسهم إرتفاع الأجور في ظاهرة التضخم التي سادت البلاد خلال تلك المدة (20).

والسؤال الذي يُطرح هنا ، ما هي طبيعة الأهداف الرئيسة للمنشآت اليوغسلافية ؟ والقوى الخارجية التي تؤثر في تلك الأهداف أو تُغيرها ؟ إن نظرية النظم الإقتصادية ذات الإدارة الذاتية تفترض إن هدف أي منشأة تتبنى ذلك النظام ، هو زيادة الحد الأعلى للدخل الصافي لكل عامل، وعليه فإن المؤسسات اليوغسلافية تولى أهمية كبيرة لزيادة الحد الأعلى لدخول عمالها. ومع ذلك فإن نسبة عالية من تلك المؤسسات أكدت على ذلك الأمر بعد إصلاحات عام 1965، ما فرض على العمال اليوغسلاف الإهتمام بالأداء الجيد والطويل الأمد لمؤسساتهم ، ولاسيما في بلدٍ إشتراكي ذي مُعدلٍ عالٍ نسبياً من البطالة (21).

على أن هناك قوى خارجية ما تلبث أن تظهر عندما لا تتوافق أهداف المنشآت التي تعتمد نظام الإدارة العمالية مع مصالح المجتمع ، وفي مُقدمتهم الحكومة اليوغسلافية ورابطة الشيوعيين. وهناك بعض الأمثلة على ذلك التدخل التي توضح إستعمال الرقابة المباشرة على تلك المؤسسات، كالقرارات المُتخذة في تخصيص الموارد. فالمنشآت التي تمتلك درجة معينة من القوى الإقتصادية اضطرت الحصول على موافقة السلطات العليا على أسعار مُنتجاتها ، وقد إرتفعت قيمة تلك الضوابط بعد العمل بقانون الإصلاح الإقتصادي عام 1965، إذ لم يكن النظام المصرفي المركزي مُنظماً على أساس الإدارة الذاتية للعمال ، وكان لذلك النظام



تأثيره في عملية الإقتراض لتتوافق مع المصالح الإقليمية والمحلية ، وعليه فإن إحدى القوى الخارجية المهمة للغاية، جسدتها هيمنة الدولة على التبادل الخارجي النادر حصوله<sup>(22)</sup>.

وبرغم أن رابطة الشيوعيين اليوغسلاف لا تمتلك تلك القوة المركزية التي تتميز بها الأحزاب الشيوعية في الإتحاد السوفيتي والصين وبقية بلدان أوروبا الشرقية، إلا إنها احتلت مكانة مهمة ، إذ أثرت في التعيينات فكان العديد من المدراء ، ولاسيما بعد عام 1965 من أعضاء رابطة الشيوعيين ، وعتدت النقابات العمالية البديل عن المنظمات الحزبية المحلية. فضلاً عن ذلك سعت المنشآت للمحافظة على روابط قوية مع السياسيين المحليين والمصارف الإقليمية، وذلك بغية ضمان حمايتها في حالة مواجهة أية مشاكل مالية<sup>(23)</sup>.

وبما أن الخسارة المستمرة تعني الإلغاء الحتمي لأي مشروع إقتصادي ، تمتعت الحكومة اليوغسلافية بنزعة قوية جسدتها السلطات المحلية والمصارف في كفالة المنشآت الخاسرة ، وظلت تلك الممارسة سارية المفعول ، برغم محاولات إصلاحات عام 1965 تغييرها بتقديم الكفالة عن طريق المساعدات والقروض الضئيلة الفائدة. ففي عام 1968 عجزت ثمانمائة منشأة عن تغطية متطلبات الدخل الشخصي ودفعت الأجرور، ما اضطرها إلى الإستعانة بالمصارف والسلطات الحكومية. بيد أن ذلك لا يعني إن عمل المنشآت لا يؤول إلى الإخفاق في يوغسلافيا، بل على العكس ، ففي عام 1968 صُفِّيت أعمال مائة وثمانية وعشرون منشأة بفعل خسارتها<sup>(24)</sup>.

من جانب آخر سمح قانون الإصلاح الإقتصادي لعام 1965 تأسيس منشأة جديدة من قبل مجموعة من الأفراد أو الشركاء ، إذا كان عدد العمال يقل عن خمسة أشخاص ، وبعد نمو تلك المنشآت من حيث رأس المال وعدد العمال ، ينبغي تحولها إلى مؤسسة ذات إدارة عمالية إشتراكية ، بعد تعويض المؤسسين لها. وفي

حالات أخرى يُمكن للهيئات الحكومية القومية أو للسلطات الإقليمية والبلدية تأسيس منشآت جديدة ، ثم تحويلها إلى العمال لغرض الإدارة الذاتية(25).

وفي صدد تحديد أجور العمال في يوغسلافيا ، فإن قانون الإصلاح الإقتصادي فرض على المنشآت التي تدار ذاتياً تأمين الحد الأدنى من الأجور السنوية للعمال. على أن يعتمد باقي الأجر على الأداء الجيد لها ، فإذا أخفقت في الحصول على الدخل الصافي الكافي لتغطية الأجور المضمونة ، تضطر المنشآت إلى تغطيتها من الإعتمادات المالية الاحتياطية ، أو الحصول على قروض مُيسرة من الحكومة المركزية لدعم الأجور. وتقع تلك المسؤولية على عاتق مجلس العمال بالتعاون مع أكبر المساهمين في المنشآت وفق المبدأ الإشتراكي القائل " كل يأخذ حسب مساهمته" (26).

ويُعزى نجاح عدد من المنشآت دون غيرها في يوغسلافيا ، إلى عوامل تتعلق بأداء العمال على نحو مباشر، فمن الطبيعي والحال تلك أن يؤدي عمال المهمة نفسها ، إلا أنهم ينتسبون إلى منشآت مختلفة ويتقاضون أجوراً مُتباينة ، ولاسيما في المنشآت التي تضم عدد كبير من العمال ورأس المال أو تلك التي تحتل مركزاً مُهيماً في السوق. ومع أن ذلك وطبقاً لدراسة أعدها الخبير المالي والإقتصادي الأميركي ( هوارد م. وتشيل Howard M. Wachtel )، فإن مُتغيرات الأجور هي أقل في يوغسلافيا مما عليه في أغلب بلدان أوروبا الغربية ، ويُعزى ذلك إلى نظام الإدارة الذاتية الذي يُحدد مستوى وتوزيع الأجور بين العمال (27). وعلى الرغم من إعتقاد نظام الإدارة الذاتية للعمال في المنشآت اليوغسلافية ، إلا أن ذلك لم يُقلل من الإضرابات التي غالباً ما دعت إليها مجموعات مُحددة من عمال النقل وغير الماهرين ، إحتجاجاً على مُتغيرات الأجر المُتخذة من قبل مجالس العمال ، التي يكون تأثيرها ذا أبعاد سياسية أكثر من كونه إقتصادي(28).

عَدت سوق العُمالة في يوغسلافيا عُرضة لحالات حرجة أثنته من أن يكون سوقاً مرنة إلى درجة كبيرة ، ويُعزى ذلك إلى فقدان الوظائف في المؤسسات التي تدفع أجوراً عاليةً ، وغالباً ما تذهب إلى الأقارب والأصدقاء. كما أن المواقف المناوئة بين الأقاليم منعت العُمال من قوميةٍ معينةٍ السفر لإقليم آخر تسكنه قومية أخرى. على أن هناك جانب إيجابي في سوق العمل ، يتمثل بحرية العامل بالسفر للعمل في أوروبا ، بحسب سياسة الحدود المفتوحة التي تُعدّ يوغسلافيا جزءاً من سوق العُمال الأوروبي الغربي ، الأمر الذي مثل فيه صمام أمان للعُمال العاطلين من الشباب(29).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى دور التخطيط الإقتصادي(30)، في تطور سياسة يوغسلافيا الإقتصادية ، إذ دعم ( مكتب التخطيط المركزي - Central Planning Bureau

( C. P. B )، التنمية الإقتصادية فيها ، برغم محاولة الحكومة التحول من إقتصاد موجه بشكل صارم إلى إقتصاد ذي جهاز تخطيطي محدود. مع ذلك تُعدّ التغييرات الحقيقية في ذلك المجال مُعتدلة ، إذ أعدّ المُختصون اليوغسلاف الخطط الإقتصادية القومية التي لاتتضمن أهدافاً خاصة بالمنشآت ، بدليل عدم إجبار أي مؤسسة منذ عام 1965 بإنجاز الخطة المرسومة لها. وعليه وصف التخطيط في يوغسلافيا بأنه موجه بهدف جذب مشاريع القطاع الخاص وتوجيهها بإنتهاج مسار مُعين في الميدان الإقتصادي يتواءم مع الأهداف العامة لسياسة لدولة(31).

إعتمدت الصيغة الرئيسة للتخطيط الإداري في يوغسلافيا على التخطيط الإستثماري ، مع ذلك تأثرت على نحو كبير قرارات الإستثمار بالعوامل السياسية ، ولاسيما تأثير الحكومة على تدفق الإعتمادات المالية بين الأقاليم. وإستمر ذلك الأمر فاعلاً على الرغم من تأكيد إصلاحات عام 1965 على تحويل تخصيصات الإعتمادات المالية للإستثمار إلى كل الأقاليم على نحو(حيادي) في السوق. وظاهرياً أكدت الضغوط السياسية الإقليمية والمحلية على عدم إنجاز ذلك الهدف ، وعليه ظلّ

تخصيص الإعتمادات المالية الإستثمارية من قبل السلطات السياسية الحالة الإستثنائية والرئيسية. وذلك ما يؤشر ضعف السياسة النقدية - التي هي مجموعة من القواعد التي تحكم إصدار وتداول الوحدات النقدية - بسبب المصالح المتباينة بين الأقاليم التي منحتها مكانة بارزة في توزيع الإعتمادات المالية فيما بينها<sup>(32)</sup>. مع ذلك بيّنت الإصلاحات الإقتصادية لعام 1965، إن تخطيط الإنتاج وتوزيعه يبقى إلى حد كبير عملية لامركزية ( غير موجهة ) في يوغسلافيا، وذلك من أجل الحفاظ على النموذج النظري ( إشتراكية السوق ) التي تعتمد على السوق بكونه آلة عن طريقها يُدار تخصيص الموارد<sup>(33)</sup>.

منحت الحكومة اليوغسلافية حرية السوق للعمل دون قيود منذ عام 1965، إذ سمحت لعدد من المنشآت الإنتاج حسب خططها الخاصة والبيع بالأسعار التي تحددها ، مع وجود إستثناءات واضحة. وطرحت أسعار مُنتجات الشركات الإحتكارية المعروفة بـ( كارتل Cartel)<sup>(34)</sup>، للمفاوضات مع السلطات الحكومية ، ليقرر بعدها أعلى سقفاً للأسعار التي تُدفع إلى بعض المُنتجات الزراعية ، ومع ذلك حُددت في أواخر عام 1969 نسبة 60% من الأسعار حسب السوق دون تدخل الحكومة في ذلك<sup>(35)</sup>.

وفي السياق نفسه لم تلق المنافسة بين الأسعار تشجيعاً من قبل الحكومة اليوغسلافية، التي تعمل في ظلّ قوانين تُحجم تكوين الكارتلات ، في الوقت الذي سمحت فيه للمنشآت الإرتباط ببعضها في شكل إتحادات عمل مُشتركة. على أن بنية الإقتصاد اليوغسلافي لا تشجع المنافسة بين المؤسسات ، لذلك ركز على القطاع الصناعي فيها بشكل أكبر من مثيلاتها في الأقطار الأوربية القريبة المُجاورة ، إذ أن القوة الرئيسية المنافسة له - الإستيراد - قد خضع إلى شروط عدة ، من أجل الحفاظ على السياسة السعيرية للمنتجات ، لأن تحقيق الإستقرار في ذلك القطاع يُعدُّ

عُنصرًا مهمًا في توجيه الإستثمار نحو المجالات التي تخدم الإنتاج الضروري لتلبية حاجات المجتمع<sup>(36)</sup>.

ومنذ عام 1971 وَقَعَ حدثان بارزان أثرا على نحوٍ كبير في سياسة يوغسلافيا الإقتصادية ، أولهما أزمة النقد العالمية في آب لعام 1971 ، والمعروفة بـ (صدمة نيكسون Nixon Shock)<sup>(37)</sup> التي أعقبها تضخم كبير في الأسواق العالمية. وثانيهما التعديلات التي جرت على الدستور اليوغسلافي في كانون الأول 1971. وعلى الرغم من ذلك ظلَّ نظام الإدارة الذاتية راسخاً بثبات في الإقتصاد اليوغسلافي ، مع وجود محاولات حكومية في التدخل بالسوق والتخطيط ، إذ قسمت التعديلات الدستورية الوضع الإقتصادي بينَ الحكومة المركزية والأقاليم الإتحادية الستة ، بحيث تكون السياسة النقدية والضوابط على الأسعار والتبادل الخارجي تحت إدارة الحكومة المركزية ، وأن تتخذ القرارات الأخرى عن طريق الحكومات الإتحادية أو بالإستشارة مع المركز ، الأمر الذي يعني إن تلك القرارات جاءت مُتوائمةً مع مصالح الأقاليم المختلفة. كما دعت تلك التعديلات تأسيس عدد من مُنظمات العمل المُشترك عن طريق المنشآت ذات الإدارة العمالية الذاتية ، للحفاظ على حقوق العمال المُتعلقة بالترقية والمكافآت المالية<sup>(38)</sup>.

يُعدُّ ( التضخم Inflation ) المُمثل بالزيادة الكلية في الطلب والعرض على حد سواء ، والإرتفاع المُستمر والسريع في أسعار جميع السلع والخدمات المحلية ، المسؤول إلى حدٍ كبير عن عدم الإهتمام المُتزايد في قوى العمل عام 1971. الأمر الذي أدى إلى إعادة طرح قواعد جديدة وفق ما جاء في التعديلات الدستورية ، منها أن يُفرض على المنشآت الدخول في إتفاقيات إجتماعية - لدعم سوق العمل - مع الحكومة ، التي يُمكن عَدها سياسة خاصة في النظام الإقتصادي اليوغسلافي ، إذ غَدَّت تلك الإتفاقيات الموجه لمسار الأسعار وخطط المنشآت بصدَد زيادة الإستثمار

والأجور، كما ورسمت حدوداً علياً ودنياً لدخول العمال. وعليه أصبح المبدأ الأساس الذي سارت عليه الحكومة في تحديد الأجور هو إرتفاع مستوى إنتاجية العامل<sup>(39)</sup>. ووفق تلك المعطيات طُرح قانون جديد للتخطيط الإقتصادي ضمن تعديلات عام 1971 القاضية بأن الخطط الحكومية تستند بشكل مباشر على خلاصة خطط المنشآت المنفردة، وتلتزم بإعداد خطط طويلة الأمد بما يُحقق أهداف الإستثمار، الأسعار، الأجور والإنتاج. وتتعرض المنشآت المخالفة لتلك القرارات إلى غرامات مالية. وفي ضوء التشريع الجديد فإذا ما أرادت المنشآت تغيير خططها فإن الحكومة لا بد أن تكون على دراية بالمجريات، خلافاً للتخطيط الإلزامي المفروض من قبل السلطات العليا، كما في النظم الإقتصادية الإشتراكية الموجهة<sup>(40)</sup>. وعلى ما يبدو أن الحكومة اليوغسلافية إستفادت من سلبياتها السابقة، لذلك أعدت خطاً بديلة للنهوض بإقتصادها المتعثر.

وعلى نحو عام أدت تطورات عام 1971 إلى إجراء بعض التعديلات في النظام الإقتصادي اليوغسلافي، ويعزى ذلك إلى محاولة هيمنة الدولة بشكل أكبر على صنع القرار الإقتصادي. وعليه إستجابت الكثير من التعديلات إلى التضخم السريع، وظاهرة البطالة الكثيرة، ومشاكل توزيع الموارد، التي لم تقع في يوغسلافيا فحسب، بل في أغلب الدولة الرأسمالية، فكان رد الفعل المثالي في تلك الدول فرضها لقرارات مُماثلة ليوغسلافيا. مع ذلك ظلّ نظام الإدارة الذاتية ثابتاً في يوغسلافيا، كما حافظت على القرارات الإقتصادية التي مالت لصالح المنشآت، وهكذا ظلّت أسس النظام الإقتصادي اليوغسلافي سليمة<sup>(41)</sup>.

مثلت يوغسلافيا حالةً فريدةً لدراسة إشتراكية السوق، وقياساً إلى النمو الإقتصادي كان الأداء اليوغسلافي جيداً منذ العمل بنظام الإدارة الذاتية. وبرغم أن الحكومة خططت للأعوام (1965-1971) لإيصال نمو الناتج القومي الإجمالي، الذي يُمثل حجم الناتج المُتدفق من السلع والخدمات إلى 7,5 %، إلا أن

الإحصائيات الرسمية أشارت إلى أن معدل ذلك النمو بلغ 4,5 ٪ بفعل المشكلات التي واجهتها يوغسلافيا بسبب سوق العمل ، والمعدلات العالية للبطالة والتضخم ، ولاسيما بعد عام 1971. مع ذلك تُعدُّ التجربة اليوغسلافية واحدةً من التجارب التي حققت أعلى معدل للنمو العالمي بعد الحرب العالمية الثانية (42).

### ثالثاً: المصادر الرئيسية للإقتصاد اليوغسلافي

#### أ: الزراعة:

أسهمت الظروف الطبيعية لبعض الأقاليم اليوغسلافية في تطور القطاع الزراعي ، وتُعدُّ السهول وسفوح الجبال الشمالية أكثر الأراضي خصوبة نتيجة لإعتدال المناخ ، وتوافر المياه لري الأراضي المُستصلحة (43). أما أهم المحاصيل الزراعية اليوغسلافية ، فهي الذرة التي تُزرع بكميات كبيرة في السهول الشمالية ، فبموجب العمل بقانون الإصلاح الإقتصادي إرتفع معدل إنتاجها السنوي من (5,9000,000 طن) عام 1965 إلى (7,4000,000 طن) عام 1971، وبذلك إحتلت يوغسلافيا المرتبة السابعة عالمياً بإنتاجها وتصديرها. في حين إرتفع إنتاجها من القمح من خمسة ملايين طن إلى سبعة ملايين طن في المُدة نفسها ، وبذلك إحتلت المرتبة الثالثة عشرة من حيث الإنتاج عالمياً (44).

وفي السياق نفسه تُعدُّ يوغسلافيا من المُنتجين الرئيسيين للتبوغ ذات الجودة العالية والأوراق الصغيرة ، والأصناف الشرقية المُفضلة في الأسواق الأجنبية. ويُعزى ذلك إلى مناخها الملائم والطريقة الإقتصادية المُعتمدة في مصانعها الخاصة بتنميتها وإختيار أفضل الأنواع (45).

وللأعوام (1965-1971) بلغ تصدير يوغسلافيا من التبوغ نحو أربعين ألف طن ، لتحتل المرتبة العاشرة عالمياً. ومع أن صادرات يوغسلافيا من التبوغ إستندت على عنصر المنافسة في السوق ، إلا أنها شهدت حينذاك نوعاً من الخل والتباين ،

بسبب خفض تركيا واليونان وبلغاريا لإنتاجها من التبوغ الشرقية الجيدة ، وتركيزها على التبوغ ذات الأوراق الكبيرة والنوعية الرخيصة، التي لاقت سوقاً رائجة مقارنة مع غيرها ، وفعلت مثلها عدداً من دول الشرق الأوسط وجنوب أوروبا(46).

وعلى الرغم من ذلك نجحت يوغسلافيا في تسويق تبوغها بسبب نوعيتها الجيدة ، إذ صدرت إلى ثلاثين دولة ، ولاسيما ( الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، بولندا ، مصر ، تشيكوسلوفاكيا ، ألمانيا الديمقراطية ، ألمانيا الغربية وإيطاليا ). وفي غضون الأعوام نفسها إستوردت فرنسا نحو(3000 طن) سنوياً من التبوغ اليوغسلافية ، وإستوردت الولايات المتحدة الأمريكية نحو (4000 طن) سنوياً. وفي عام 1971 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المُستوردين ، إذ بلغت إستيراداتها نحو(6500 طن)، ماشجع الخبراء اليوغسلاف على تحسين إنتاجهم كماً ونوعاً لإرضاء المُستوردين التقليديين(47). من جانب آخر توافرت في سواحل بحر الأدرياتيك على حدود يوغسلافيا الغربية ، أشجار الزيتون والتين واللوز وغيرها من المحصولات شُبه الإستوائية ، في حين كُثرت الخنازير والماشية والخيول والدواجن في المقاطعات الشمالية ، وجمعت تلك المناطق بين الزراعة وتربية الحيوانات ، ولاسيما الأغنام في المراعي الجبلية في مقدونيا(48).

### ب: الصناعة:

إستندت الصناعة اليوغسلافية أساساً على الموارد الطبيعية المحلية المتنوعة، وعليه إحتل إستخراج وتحويل الخامات المعدنية وإستثمار الموارد المائية مكاناً مهماً فيها. ويعتمد توليد الطاقة الكهربائية في يوغسلافيا أساساً على الفحم المُستخرج من المناجم الضخمة ، فضلاً عن المصادر المائية من الأنهار الجبلية ، إذ أنشأت محطة كهربائية كبيرة بالإشتراك مع رومانيا على نهر الدانوب عام 1968. وبغض النظر عن إستخراجه المُتزايد تعتمد إحتياجات يوغسلافيا من النفط الخام على



الإستيراد ، إذ ارتفع إستهلاك يوغسلافيا للنفط من (19,8 مليون طن ) عام 1965 إلى ( 24,7 مليون طن ) عام 1970 ، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4,5%<sup>(49)</sup>.

وتعدُّ جبال يوغسلافيا مصدر الخامات المعدنية ، مُحْتَلَّةً المراتب الأولى في أوروبا من حيث إحتياجات وإستخراج الـ( بوكسيت Bauxite ) المادة الرئيسة التي يُستخرج منها الألومنيوم، الذي إرتفع إنتاجه من (1,574,000 طن ) عام 1965 إلى (2,098,000 طن) عام 1970. وبذلك إحتلت يوغسلافيا المرتبة الرابعة عالمياً من حيث إنتاجه بعد ( فرنسا ، المجر واليونان)، وإستطاعت من تصدير كميات كبيرة منه قبل الحرب العالمية الثانية ، وإستأنفت ذلك عام 1965. وخامات ( الكروم ) Chromium وهو أحد العناصر الكيميائية المعدنية المهمة الداخلة في صناعات ومجالات عدة ، والـ( نحاس Copper ) الذي يدخل في تركيب الحديد من السبائك وصناعة أسلاك الكهرباء ، والـ( رصاص Lead ) المُستعمل في صناعات عدة ، والـ( زئبق Mercury ) الذي يدخل في العديد من المجالات الصناعية والكيميائية ، فضلاً عن بعض المعادن النادرة. وتقع أغلب مشروعاتها إما بالقرب من المناجم الضخمة أو من المحطات الكهربائية ، وتعدُّ البوسنة والهرسك من أهم مناطق صناعة الحديد والصلب التي شُيد فيها عام 1971 أضخم مُجمع للتعدين<sup>(50)</sup>.

وفي السياق نفسه عُرفت يوغسلافيا بصناعتها الآت إنتاج المُعدات الزراعية ووسائل النقل في زغرب وبلغراد وغيرها من المُدن الشمالية ، وتصديرها للمُعدات والسفن الحربية. ومع أن الصناعات الكيماوية لم تغطِ إحتياجات يوغسلافيا المحلية ، إلا إنها أخذت منذ عام 1966 بالنمو بمُعدلات سريعة ، ولاسيما الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز والنفط المحليين إلى جانب المُستورد ، كما حظيت صناعة الأخشاب بنمو ملحوظ ، فقد أنشأت أكبر مجموعة لتصنيعها في سلوفينيا<sup>(51)</sup>. وتعدُّ السكك الحديدية من أهم وسائل النقل في يوغسلافيا، إذ تقع أهم خطوطها في الشمال ، في حين تقل جداً في المناطق الجبلية ، لذلك أدى النقل

البري بالسيارات دوراً رائداً هناك ، ويمر عبر الموانئ الضخمة في يوغسلافيا القسم الأكبر من تجارتها الخارجية، فضلاً عن تجارة بعض دول وسط أوروبا التي ليست لها منافذ بحرية(52).

أثرت الفوارق الاقتصادية - الجغرافية على التوزيع الديموغرافي في يوغسلافيا ، ومن أهم خصائص جغرافية يوغسلافيا الاقتصادية ، عدم التجانس الكبير في الداخل ، ويُلاحظ بصفة خاصة التباين بين القسمين الشمالي والجنوبي ، إذ يحتل القسم الشمالي حوض نهر ساف والدانوب وحوض المجرى السفلي لنهر مورافه ، والأقاليم السهلية الواقعة شمال تلك الأنهار إلى جانب سلوفينيا ، ويقطن معظم سكان البلاد هناك. وتُحول مُختلف المُنتجات الزراعية والصناعية إلى مواد غذائية مُتنوعة، كما تنقل إلى مجمعها الرئيس في القسم الشمالي من صربيا وكرواتيا، إلى جانب المُنتجات الصناعية للآلات الخفيفة. وسهل توافر طرق المواصلات، والعلاقات التجارية الراسخة منذ القدم للمقاطعات الشمالية من الحصول على الخامات والوقود من بقية مناطق يوغسلافيا وخارجها. وتُعدُّ بلغراد الواقعة على تقاطع الطرق الرئيسة من أكبر مُدن يوغسلافيا ، إذ تمتلك الصناعات الكبيرة وتقوم بالوظائف الإدارية والثقافية المُتعددة الجوانب ، أما زغرب مركز كرواتيا ، فهي من الروافد الصناعية الضخمة أيضاً ، فضلاً عن كونها مدينةً سياحيةً (53).

ولأن الظروف الطبيعية في القسم الجنوبي غير مواتية للزراعة في مُعظم المناطق الجبلية التي تتصف بتربتها الكلسية وشحة طرقها وقلة كثافتها السكانية ، فإنه يأتي من حيث الأهمية بعد القسم الشمالي. ومع ذلك توجد فيه بعض الصناعات الإستخراجية إلى جانب صناعة توليد الطاقة والتعدين والصناعة الكيماوية والأخشاب ، ولاسيما في مدينتي سكوبيه مركز مقدونيا، وسراييفو مركز البوسنة والهرسك (54).

**ت: التجارة:**

تُعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لواردات الدولة وصادراتها الخارجية اعتماداً على الضرائب وأنظمة التفتيش والتعريفات الكمركية وغيرها ، بغية تحقيق أهداف معينة ( مالية ، إجتماعية ، إقتصادية ، إستراتيجية ) على وفق برنامج زمني مُحدد ، وبذلك تُعدّ من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الإقتصادي لأية دولة. وتقسّم إلى نوعين (سياسة الحرية التجارية ) التي تطلق على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، و( سياسة الحماية التجارية ) التي توظف فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير في حجم المبادلات التجارية الدولية<sup>(55)</sup>. في ضوء ذلك ، وبالمقارنة مع الدول الإشتراكية كالإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، يُعدّ الإقتصاد اليوغسلافي إقتصاداً مفتوحاً نسبياً في التجارة الخارجية ، ولاسيما بعد العمل بنظام الإدارة الذاتية ، إذ تحولت قرارات الإستيراد والتصدير إلى المنشآت نفسها ، أي أنها زوجت بينَ الرأسمالية والإشتراكية. كما أسهم دخول يوغسلافيا عام 1959 عضواً في " الإتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة ( الغات ) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) <sup>(56)</sup> في تكييف إقتصادها مع سياسات الدول الغربية فيما يتعلق بتجارتها الخارجية<sup>(57)</sup>.

وعلى الرغم من عضوية يوغسلافيا في تلك المنظمة وافتتاحها على الأسواق العالمية ، إلا أن ضوابطها على الصفقات التجارية تُعدّ أكثر صرامة مقارنةً مع دول أوروبا الغربية ، إذ إتمدت سياسة الحماية التجارية. وعزت الحكومة اليوغسلافية سبب تلك الحماية إلى رغبتها في دعم وتوسيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما يُسهم في مكافحة البطالة ، ولاسيما أن الصناعة المحلية تُمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً بدلاً من إنفاق الأموال عند إستيرادها ، وتساعد على بقاء الأموال داخل البلد ، وتُسهّل للدولة إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في أوقات الحروب وإنقطاع وسائل التبادل التجاري. وفي الوقت نفسه طالبت الحكومة بضرورة

فرض التعرفة الكمركية لتعويض المُنتج المحلي ، والفرق بين تكاليف الإنتاج في الداخل والخارج (58).

وفي السياق نفسه رأت الحكومة اليوغسلافية انه ليس من مصلحتها اعتماد سياسة حُرية التجارة في عالم تبنت فيه مُعظم الدول مبدأ الحماية ، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعدما قيدت مُعظم دول العالم تجارتها الخارجية بوسائل مُتعددة. فضلاً عن ذلك أكدت الحكومة اليوغسلافية على أن من أهم أولوياتها حماية الصناعات الناشئة ، ولاسيما أن التكاليف الصناعية في مراحلها الأولى تكون مُرتفعة ما يتطلب حمايتها من الصناعات المُستوردة لخفض التكاليف لاحقاً. لذلك سعت الحكومة إلى السيطرة على تدفق الإستيرادات وتنظيمها وفق ضوابط فرضتها على التبادل الخارجي ، ما وضع بعض السلع ضمن أنماط التجارة الحرة ، أي بإستطاعة المنشآت المُستوردة شراء العملة الأجنبية وإستيراد السلع بعيداً عن ضوابط الحكومة ، بينما أخضعت سلع أخرى ضمن سياسة الحماية التجارية(59).

ومن جهتها فرضت الحكومة اليوغسلافية الضوابط المُحددة للإستيراد لسببَيْن: الأول يكمن في أن الطلب اليوغسلافي كبيرٌ على الإستيرادات ، بينما أدت مُشكلة التضخم إلى تقليل دور الصادرات رغم الإنخفاض المُستمر في قيمة العملة اليوغسلافية ، ما إضطر الحكومة المركزية إلى تشريع بعض الإجراءات لتحديد تدفق الإستيراد. وإنحسر العامل الثاني في التأكيد على أهمية ضبط وتحديد المواد الداخلة للبلد لإسهامها في تطوير النمو الإقتصادي. وعلى هذا الأساس أُدرج إستيراد المُعدات الغربية التي ترفع معدل النمو في صنف التجارة الحرة ، بينما وضعت البضائع الأخرى كالسلع الكمالية والإستهلاكية في الأصناف التجارية المحدودة. ومع ذلك كانت هناك رغبة عام 1965 في أبعاد التجارة الخارجية قَدْرَ الإمكان عن السيطرة المركزية ، للسماح للمنشآت بإتخاذ قراراتها الخاصة بالإستيراد والتصدير(60).

أما بصدد العلاقات الإقتصادية الخارجية ، فإن ثلث المبادلات الخارجية ليوغوسلافيا كانت مع الدول الإشتراكية ، في حين أن الجزء الأغلب منها جرى مع إيطاليا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وفي هذا السياق بلغ حجم التبادل التجاري مع الدول الغربية عام 1968 نحو مليار ونصف المليار دولار ، وقد شكلت فيه الإستيرادات اليوغسلافية نحو 55% والصادرات 45%. وإعتمدت صادراتها على المعادن غير الحديدية من الآلات والمعدات والمنسوجات والسلع الغذائية والأثاث ، بينما شملت واردات يوغوسلافيا الأساسية الخامات الصناعية والآلات والأسمدة. من جانب آخر حصلت يوغوسلافيا على دخول كبيرة من التدفق المتزايد للسياح الأجانب الذين بلغ عددهم نحو خمسة ملايين شخص سنوياً ، على وفق إحصاءات عام 1971<sup>(61)</sup>.

أقامت يوغوسلافيا علاقات تجارية مع نحو سبعين دولة نامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، وذلك بموجب إتفاقيات إقتصادية خاصة أبرمت معها ، كما إن ثلث المنشآت اليوغسلافية العاملة في التجارة الخارجية توزعت في القارة الأفريقية. ويعود تاريخ إتصال يوغسلافيا مع الكثير من بلدان أفريقيا بعد حصولها على الإستقلال ، إذ أخذت آفاق التعاون الإقتصادي مع الدول الأفريقية منذُ ذلك بالإطراد كمّاً ونوعاً<sup>(62)</sup>.

جهزت المؤسسات الصناعية اليوغسلافية بمساعدة القروض الحكومية التي بلغت عام 1971 مائة وخمسين مليون دولار ، نحو ثلاثين منشأة إقتصادية كبيرة وصغيرة في السودان وأثيوبيا وغانا ومالي وغينيا وليبيريا وتوغو والجزائر ومصر ، ولاسيما في الصناعات التحويلية والمحطات الكهرومائية والموانئ البحرية وغيرها. كما باشرت مؤسسات البناء اليوغسلافية بتنفيذ أعمالاً إستثمارية كبيرة في ليبيا وزامبيا وتنزانيا ، ونقذ أكثر من مائة خبير يوغسلافي وبمختلف الإختصاصات ، أعمال إستثمارية مثل بناء المحطة الكهرومائية في زامبيا عام 1971 التي بلغت قدرتها نحو

خمسمائة ميغاوات. وفي الكونغو شُيِّدت محطتان لتوليد الطاقة الكهربائية ، وفي تنزانيا فتحت ثلاث طرق حديثة للسيارات ، وفي ليبيا عُبِّدَت مسافات طويلة من طرق السيارات الحديثة ، إلى جانب بناء عدد من المراكز الإدارية والجامعية. من جانبها أعلنت الحكومة اليوغسلافية عام 1971 عن منح قروض للبلدان النامية ، بلغت نحو سبعمائة وثلاثين مليون دولار لإنشاء نحو مائة وعشرين منشأة صناعية ، ومع ذلك لم يتجاوز التبادل التجاري بينَ يوغسلافيا والبلدان الآسيوية والأفريقية آنذاك سوى 10% من مجمل تجارتها الخارجية<sup>(63)</sup>.

## الخاتمة:

أجرت الحكومة اليوغسلافية بموجب سياستها الإقتصادية ونظام الإدارة الذاتية لعام 1965، إصلاحات وتجارب عدة عززت في أغلبها مبدأ اللامركزية ، وسهّلت الضوابط الموضوعية على توزيع دخل المنشآت ، وخفضت الضرائب المفروضة عليها ومنحتها سلطة أكبر في تحديد أجور عمالها ، كما ارتفعت نسبة الأسعار التي حددها السوق بشكل نسبي. على أن دور العامل قد أفلّ في ظلّ بروز القوى الخارجية المتمثلة بالحكومة المركزية وحزب رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ومُشكلات التضخم ، ما أدى إلى ظهور محاولات عدة للإصلاح وتغيير النظام نفسه.

يبدو إن الإصلاحات تركزت على قضايا خصّصت دور السوق والقوى العاملة خارج المنشآت ، ما أدى إلى دمج السوق مع القوى العاملة. وعليه يُمكن القول إن درجة الإعتماد على صنع القرار اللامركزي عن طريق السوق والمنشآت ، هو إجراء غير متوازن مع مجتمع سادَ فيه الإقتصاد الموجّه بشكل صارم طبقاً إلى النموذج الستاليني. مع ذلك يُعدّ النظام الإقتصادي اليوغسلافي تركيباً خليطاً لإشتركية السوق ، برغم إن معظم القرارات الإقتصادية الصغيرة أتخذت من قبل المنشآت نفسها على أساس تقييمها لها ، وبالمقابل ترددت الدولة في إعادة الإستثمار والإدخار في السوق ، بكونها هي التي حددت إتجاه النمو الإقتصادي.

من جانب آخر يظهر أن موارد يوغسلافيا الإقتصادية أسهمت إلى حدٍ ما في الإكتفاء الذاتي ، ولاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة ، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإنها تشابهت إلى حدٍ كبير مع النمط المُعتمد في معظم البلدان النامية. وبالرغم من إن القرارات الخاصة بما يجب إستيراده أو تصديره من سلع وخدمات ، بدأت بالمنشآت على أساس لا مركزي ، أدت الحكومة دوراً مهماً بموجب ضوابط التبادل الخارجي في تحديد نوعية تلك السلع وكمياتها.

## هوامش الفصل الثاني:

- (\*) البحث منشور بالاشتراك مع الاستاذ الدكتور وليد عبود محمد، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 64 ، 2018.
- (1) عبد الحميد ياسين الغريبي ، يوغسلافيا الأرض والسكان ،( كردستان العراق ، الأمانة العامة لمنطقة كردستان الحكم الذاتي ، 1988 )، ص15.
- (2) وزعت المجموعات العرقية في يوغسلافيا على وفق النسب التالية: الصربيون 36 % ، الكرواتيون 20 % ، البوسنيون 9 % ، السلوفينيون 8 % ، الألبانيون 8 % والمقدونيون 6 % والباقي من بعض الأقليات الأخرى.
- Dejan Jovic, Yugoslavia: A State that Withered Away, (West Lafayette, Purdue University Press, 2009), p.8.
- (3) طالب حسين حافظ ، إستقلال كوسوفا ونهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 98 ، 2011، ص 85-89.
- (4) تسمية أطلقها موسوليني لأول مرة في خطاب ألقاه في ( ميلان Milan - شمال إيطاليا ) بتاريخ الأول من تشرين الثاني 1936 تعبيراً عن التعاون بين ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، الذي تم الإتفاق عليه منذُ (24-25 تشرين الأول ) من العام نفسه ، وأستمر حتى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، وعرف بمحور ( روما - برلين ) ، وقد تضمن إقرار إيطاليا بالنفوذ الألماني في الدانوب نظير إقرار ألمانيا بالنفوذ الإيطالي في البحر المتوسط. يُنظر:
- Wilfried Fest, Dictionary of German History 1806 -1945, 2nd.ed, (New York, St. Martin's Press, 1980), p.134;
- وليد عبود محمد شبيب الدليمي، السياسة الألمانية تجاه المشرق العربي(1933 - 1945)، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 1999، ص 103.
- (5) ولد في كرواتيا عام 1892، وانضم إلى صفوف البلاشفة وشارك في ثورتهم وإلتحق بصفوف الجيش الأحمر. وعند عودته إلى كرواتيا انضم إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي ، حتى أصبح زعيمه عام 1939. تقلد مناصب عدة أهمها: رئيس وزراء يوغسلافيا (1944-1963) وأمين إتحاد الدفاع الوطني (1945-1953)، والأمين العام لحركة عدم الإنحياز(1963-1964). وفضل سياسته الإقتصادية الناجحة إزدهرت يوغسلافيا في عهد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. توفي في سلوفينيا عام1980. يُنظر:
- The New Encyclopaedia Britannica, Vol., 11, 15th.ed.,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc., 1988), pp.804-805;



- مختارات من خطاب الرئيس تيتو، ترجمة إيليا جلتيفتش وآخرون، (بغداد، وزارة الأعلام، د. ت) ص 12-60.
- (6) حقي عبد الكريم، تاريخ الحرب العالمية الثانية، ج2، (بغداد، مطبعة المعارف، 1975)، ص 104؛ مذكرات فرانز ثون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج2، (بغداد، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، 1985)، ص 674-675.
- (7) Joseph Rothschild Nancy M. Wingfield, Return to diversity: a political history of East Central Europe since World War II.3rd.ed., (New York, Oxford University Press, 2000),p. 128.
- (8) هو جوزيف فيساريونوفيتش ستالين، ولد في جورجيا عام 1878، إنخرط في النشاط السياسي منذ عام 1898 وعُرف بميوله للأفكار الثورية التي كتب مؤلفات عدة فيها، وأتيح له اللقاء بقائد الحزب البلشفي ومؤسس الإتحاد السوفيتي (فلاديمير لينين Vladimir Lenin 1870-1924)، ليصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومن ثم سكرتيره العام عام 1923. إحتكر جميع السلطات وفرض إرادته على الحزب بعد وفاة لينين عام 1924 وابتعد مناوئيه، ولاسيما زعيم الحركة الشيوعية العالمية (ليون تروتسكي Leon Trotsky 1879-1940)، وتمكن من نقل الإتحاد السوفيتي من طور الزراعة والتخلف الإقتصادي إلى التصنيع والتقدم العلمي، وظلَّ يُمارس سلطاته كافة حتى وفاته في موسكو في الخامس من آذار 1953.
- Encyclopedia of Russian History, James R. Millar and others (eds.), vol. 4 (New York, Macmillan Reference,2004),pp.1455-1459; The New Encyclopaedi Britannica, Vol. 11, p.205.
- (9) Raymond Pearson, The Rise and the Fall of the Soviet Empire, 2nd.ed.,(9) (New York, Palgrave, 2002), p.39.
- (10) هي عبارة إستعملها أول مرة رئيس الحكومة البريطانية (ونستون تشرشل Winston Churchill 1940-1945) في الخامس من آذار 1946، في إشارة إلى سياسة العزلة العسكرية والإيديولوجية التي إنتهجها الإتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ أقام حواجز تجارية وإعتمد رقابة صارمة عزلت دول أوروبا الشرقية السائرة في فلكه عن بقية دول العالم. يُنظر: رتشارد كتثام، هذه هي الشيوعية، ترجمة عزت فهميم، (القاهرة، دار الكتاب المصري، د. ت)، ص 101-115.
- (11) مُختصر لإسم مكتب الإعلام الشيوعي، أسس بتوجيه من القيادة السوفييتية في الخامس من تشرين الأول 1947 في العاصمة بلغراد، وبعد إقصاء يوغوسلافيا من المجموعة نقل المكتب إلى العاصمة الرومانية بوخارست. وشرع بالتجسس وبث الدعاية المناوئة للولايات

المتحدة الأميركية وحلفائها ، وتنسيق العمل بين الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان ، وصدرت عنه صحيفة رسمية بعنوان " من أجل سلام دائم ، من أجل ديمقراطية الشعوب " . وفي اثر التقارب السوفييتي اليوغوسلافي ، حُل المكتب في السابع عشر من نيسان 1956. يُنظر :

Encyclopedia of Russian History, Vol. 1, pp.301-302; The New Encyclopaedia Britannica Vol., III, p.35.

Christoffer M. Andersen, Central Europe and Stalin. The Tito-Stalin (12) Split and its Consequences, Final Paper, spring 2004, p.3.

George Brown Tindall and David Emory Shi, America: A Narrative (13) History, Vol. 11-12, 5th.ed., (New York, W. Norton, Inc., 1999),p.1394.

The New Encyclopaedia Britannica, Vol., 17, p. 1104. (14)

(15) تعريف بعض المصطلحات، (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1978 )، ص 275-276؛ دليل المصطلحات الإقتصادية والتخطيطية، (بغداد ، المعهد القومي للتخطيط ، 1988 )، ص 21.

Deborah Milenkovitch, "The Case of Yugoslavia," American (16) Economic Review, 15 Papers and Proceedings, No. 67, (February 1977),pp. 55-60.

(17) حسن النجفي ، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، (بغداد ، وزارة الاعلام ، 1976 )، ص 231؛ دليل المصطلحات الإقتصادية والتخطيطية ، ص 13.

(18) عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الإقتصاد ( دراسة في مبادئ الإقتصاد الرأسمالي والإشتراكي )، ج2، (بغداد ، الجامعة المستنصرية ، 1984 )، ص 443.

(19) مُختارات من خطب الرئيس تيتو ، ص 180.

Milenkovitch., Op.Cit., p. 58. (20)

Laura D' Andrea Tyson, "The Yugoslav economy in the 1970s: A (21) survey of recent Developments and Future Prospects, "in US, Congress , Joint Economic committee, East European Economies Post Helsinki(Washington, D.C.:US. Government Printing Office, 1977), pp. 941-942, 998.

Jpel B. Dirlam and James L. Plummer, An introduction to the (22) Yugosla Economy (Columbus, Ohio: Merrill, 1973), p.57.

Milenkovitch., Op .Cit., p. 58. (23)

Horvat., Op. Cit., p.81. (24)

- Dirlam and Plummer., Op. Cit, p. 50. (25)
- Tyson., Op. Cit., p.953. (26)
- Howard Wachtel, Workers' Management and Workers' Wages in Yugoslavia,(Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1973),pp.122-144. (27)
- Milenkovitch., Op.Cit., pp.57- 58. (28)
- Wachtel., Op.Cit., pp.138-139. (29)
- (30) هو أسلوب في التنمية الاقتصادية ، يهدف إلى تنظيم الإقتصاد الوطني وتطوير الحياة الإجتماعية وتحقيق أهداف متعددة يأتي في مقدمتها زيادة الدخلين القومي والفردي ، وإحداث تغيير في البنيان الإقتصادي والإجتماعي للدولة. ويُقسم التخطيط على وفق البُعد الزمني إلى ثلاثة أنواع : أولاً: خطة بعيدة المدى تتراوح بين (15-20) عام ، وتهدف إلى رسم الخطوط العريضة لتحديد مسارات التطور الإقتصادي والإجتماعي. ثانياً: خطة متوسطة المدة تتراوح بين (3-7) أعوام وتحتوي على تفاصيل أكثر مقارنةً بالخطة طويلة المدى ، إذ تتصدى لدراسة هيكل القطاعات وإختيار المشروعات الإستثمارية وتُعرف بـ(التخطيط الإستثماري)، وتُعدّ بمثابة الأداة لتحقيق الخطة السابقة. ثالثاً: خطة قصيرة المدى أو ما تُعرف بالخطة السنوية ، وهي جزء من الخطة متوسطة المدى وتوفر المرونة الكافية للخطة المتوسطة ، إذ يُمكن عن طريقها إجراء التعديلات المطلوبة لمواجهة الحالات الطارئة التي تتعرض لها الدولة.
- E.A.G.Robinson, Problem in Economic Development,(New York, St Martin's Press, 1965), pp.64-66; M.J.Ulmer, Economics: Theory and Practice, 2nd. ed., (Boston, Houghton Mifflin Company., 1965), pp.198-202.
- Milenkovitch., Op. Cit., p.55 (.31)
- Dirlam and Plummer., Op. Cit., pp. 73-74. (32)
- Horvat., Op.Cit., p.111. (33)
- (34) مُصطلح إقتصادي يُطلق على مجموعة من المنشآت أو المُنتجين المُتحددين لصياغة سياسة مُشتركة تُسهم في تقسيم الأسواق أو تنظيم المنافسة ، مع الإبقاء على إستقلال كل مشروع من الناحيتين القانونية والإقتصادية.
- حسن النجفي ، القاموس الإقتصادي ، (بغداد ، مطبعة الإدارة المحلية ، 1977) ، ص53؛ New Age Encyclopedia, Vol.2, 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications Inc., 1980), pp127.
- Tyson., Op.Cit., p.979. (35)

Dirlam and Plummer., Op. Cit., p.92. (36)

(37) بسبب التكاليف الباهضة لحرب فيتنام (1955-1975) أصدر الرئيس الأمريكي (ريتشارد ميلهاوس نيكسون 1969-1974 Richard Milhous Nixon)، في الخامس عشر من آب 1971، قراراً بالتخلي عن ( إتفاقية بريتون وودز Breton Woods Agreement ) القائمة على ( نظام الذهب والدولار Gold - Dollar System ) الذي سبق أن حدّد قواعد العلاقات التجارية والمالية ونظمها بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان. وعُرف القرار داخل الأوساط الإقتصادية الدولية بصدمة نيكسون ، لما سببه من اضطرابات خطيرة في الأسواق المالية العالمية وعدم إستقرار في أسعار العُملة الأجنبية ، ولاسيما بعد تخفيض سعر الدولار الذي كان يعامل أسوةً بالذهب في الإحتياطات الدولية ، ورفع الضريبة الكمركية على الواردات إلى 10%. وفي هذا الصّدّد أُلزمت الولايات المتحدة الأمريكية بحُكم مركزها بالمحافظة على سعر يساوي عُملتها بالنسبة للذهب بمعدل ( 35 دولار = أوقية ذهب ). يُنظر :

وسام هادي عكار عظيم ، تطور سياسة اليابان الإقتصادية 1952-1973 " دراسة تاريخية"، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، كُلية التربية ابن رُشد للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 243-244.

(38) المظفر، المصدر السابق ، ص 394.

World Bank, World Tables, 1976,(Baltimore: Johns Hopkins Press, (39) 1976), pp. 244-245.

Wachtel., Op. Cit., pp. 43- 46. (40)

Tyson., Op. Cit., p.957. (41)

Horvat., Op. Cit., p.163. (42)

Colin Clark and Margret Haswell , The Economic of Subsistence (43) Agriculture, (London, Macmillan & Coltd, 1964),p. 121.

(44) ارتيمييفا وآخرون ، الجغرافية الإقتصادية لبلدان العالم ، (موسكو، دار التقدم ، 1979 )، ص143-144.

(45) يوغسلافيا تصدر التبوغ ، " مجلة التجارة "، ج3، بغداد ، السنة 26 ، أيلول 1963، ص 159-158.

(46) أحمد حبيب رسول ، المواد الإقتصادية ، ج2، (بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، 1981 )، ص71.

- (47) Clark and Haswell., Op.Cit., p.127-130.
- (48) خطاب صكار العاني ، الجغرافية الإقتصادية، ط1، (بغداد ، مطبعة العاني ، 1963)، ص229.
- (49) Tyson., Op. Cit., p.957.
- (50) محمد علي عبد الكريم الماشطة ، الطاقة - النفط وإتجاهات الطلب حتى عام 1985، (بغداد ، دار الثورة للصحافة والنشر ، 1977 )، ص289-290.
- (51) ارتيمييفا وآخرون، المصدر السابق ، ص144-145.
- (52) Wachtel., Op.Cit., pp.138-139.
- (53) Horvat., Op. Cit., p.81.
- (54) ارتيمييفا وآخرون ، المصدر السابق ، ص 145.
- (55) إسكندر مُصطفى النجار، مُقدمة للعلاقات الإقتصادية الدولية ، ( الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1973 )، ص5-7.
- (56) أُسست في تشرين الأول 1947، بعد أن وقّع عليها في جنيف مُمثلو ثلاث وعشرين دولة ، وفُعل عملها في الأول من كانون الثاني 1948، إذ سعت إلى خفض التعريفية الكمركية بين أعضائها ومناقشة أمور التجارة العالمية ، والإستثمار الكامل للمواد الإقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- محمد عُمر الحاجي ، حقيقة الجات " GATT " ، ط1، (دمشق ، دار المكتبي ، 2001 )، ص31-32؛ "جريدة الاقتصاد العراقي" ، بغداد ، العدد 30 ، 16 آذار 1964، ص4.
- (57) المظفر ، المصدر السابق ، ص 394-395.
- (58) Horvat., Op. Cit., p.98.
- (59) Tyson., Op. Cit., p.960.
- (60) المظفر، المصدر السابق ، ص 395.
- (61) The New Encyclopaedia Britannica, Vol., 17, p. 1105.
- (62) يوغسلافيا ، التعاون الإقتصادي مع الأقطار النامية ، "مجلة التجارة" ، ج2-3 ، بغداد ، السنة 33 ، حزيران 1970، ص231.
- (63) Wachtel., Op. Cit., p.163.

## الفصل الثالث

### السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)

## الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)<sup>(\*)</sup>

أدى انتقال الصين إلى الاشتراكية عام 1949، وما حققته من تقدم ونجاح في سياستها الاقتصادية، برغم الظروف التي تحيط بها من كثافة سكانية هائلة وقلة بعض المواد الأولية، فضلاً عن التقلبات المناخية، إلى جعلها تجربة مليئة بالدروس لأغلب الدول النامية، مع أنه ليس هناك تقييم مشترك لأهمية تلك التجربة الاقتصادية، فالبعض يقلل منها في حين يبالغ البعض الآخر في أهميتها، وتتبارى الاجتهادات والتقديرات الأمر الذي يجعل الاستمرار في دراستها مسألة حيوية.

وفي ضوء ذلك جاء هذا الفصل لإعطاء صورة موجزة عن السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)، وهي مدة تولي الزعيم الصيني (دنغ شياو بينغ) زمام السلطة، لاسيما أن حقبة الرئيس (ماو تسي تونغ) درست في العديد من الكتب والرسائل الجامعية. قسم الفصل على ثلاثة محاور رئيسية، تطرق الأول إلى أهمية الموقع الجغرافي على النشاط الاقتصادي، وإعطاء لمحة عامة عن السياسة الاقتصادية للأعوام (1949-1976). أما المحور الثاني فقد تناول أهمية الإصلاحات الاقتصادية في عهد (دنغ)، وأثرها في تطور السياسة الاقتصادية عن طريق ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الخارجية داخل الصين، في حين أوضح المحور الأخير، مقومات السياسة الاقتصادية، وركزنا فيه على السياسات الزراعية والصناعية والتجارية، والتي يمكن عدها العمود الفقري لإنعاش الاقتصاد الصيني.

### أولاً: موجز جغرافي وإقتصادي عن الصين (1949-1976):

تتطلب دراسة أهمية (السياسة الاقتصادية (Economic Politics)<sup>(1)</sup>)، لأي دولة الإطلاع على الموقع الجغرافي لها. وعليه، تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي بين دائرتي عرض 18°، 53° شمالاً وخطي طول 74°،

134° شرقاً، تبلغ مساحتها نحو (9,600,000 كم<sup>2</sup>)، كما يحدها من الشرق كوريا وبحر الصين، ومن الجنوب دول الهند الصينية والهند والنيبال، ومن الغرب باكستان وأفغانستان، ومن الشمال روسيا ومنغوليا<sup>(2)</sup>. فقد ساعد طول سواحل الصين المطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادي وبالغلة نحو (5500 كم)، وأحاطتها بحواجز طبيعية مثل صحراء غوبي من الشمال، وهضبة التبت في الغرب، وجبال الهملايا في الجنوب، على تمتعها بعزلة طبيعية عن العالم الخارجي لذلك أطلق الصينيون على بلادهم اسم (إمبراطورية الوسط) أو (مملكة الشعب الوسطى الزاهرة)<sup>(3)</sup>.

تتألف الصين من نطاقين كبيرين من الأراضي هما (الصين الأصلية Proper China) و(الصين الخارجية Outer China)، إذ تشغل أراضي الصين الأصلية الجزء الجنوبي الشرقي من رقعة الصين، وتضم نحو (90%) من مجموع سكانها، في حين تتألف الصين الخارجية وهي جزء لا يتجزأ من أراضي الصين أربعة أقاليم هي (منشوريا Manchuria)، و(منغوليا Mongolia)، ويقعان في شمال شرق الصين، و(سينكيانغ Sinkiang)، و(التبت Tibet)، ويقعان في الغرب، وتشغل تلك الأقاليم نحو 15% من مساحة الصين الكلية<sup>(4)</sup>.

يُعدّ التنوع الجغرافي للصين واحد من أبرز الملامح التي تشتهر بها، إذ يوجد فيها سهل كبير لـ(نهر الأصفر Yellow River)، وسلسلة الجبال التي تتميز بها الأراضي إقليم (شانتونغ Shantung)، في شرق الصين، وهناك في وسطها الأراضي المنخفضة المحيطة بـ(نهر اليانغستي Yangtze River)، وفي الغرب حوض إقليم (سجوان Szchewan)، الذي يُطلق عليه الصينيون أسم (الحوض الأحمر)، فضلاً عن هضاب وجبال إقليمي (كواي جو Kweichow)، و(يونان Yunan)، والملاحظ إن الطبيعة الجغرافية للصين قد أسهمت بظهور مجتمع متفرد ومتجانس إلى حد كبير تميزت به عن الدول الأخرى<sup>(5)</sup>.



قسّمت السياسة الاقتصادية منذ إعلان الحُكم الشيوعي لجمهورية الصين في الأول من تشرين الأول 1949، حتى وفاة زعيم الحزب الشيوعي (ماو تسي تونغ Mao Tse- Tung)<sup>(6)</sup>، عام 1976، إلى ست مراحل رئيسة هي:

### أولاً: مرحلة الانتعاش والتعمير (1949-1952):

خصص القسم الأكبر لتلك المرحلة إلى إعادة العمل بالمشروعات المتوقفة، ووضع المسار العام للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وتحديد المبدأ الرئيسي للسياسة الاقتصادية، عن طريق تطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز التعاون بين الريف والمدينة، وإنشاء مشروعات جديدة<sup>(7)</sup>، وأن أهم انجاز تلك المرحلة إعلان قانون الإصلاح الزراعي في الثامن والعشرين من حزيران 1950، الذي إحداث تحولات إجتماعية وسياسية واقتصادية على أثر صدوره، إذ حجم فيه إلى حد كبير التجارة الخاصة التي تقف عقبة بين الزراعة والقطاعات الأخرى، والتي تستحوذ على قسم كبير من الثروات التي ينتجها الفلاحون، فضلاً عن ذلك، قضى عملياً على الربا الذي كان مصدراً من مصادر الإقتطاع من مداخيل الفلاحين<sup>(8)</sup>.

### ثانياً: الخطة الخمسية الأولى (1953-1957):

تميزت تلك المرحلة ببذل جهود حثيثة لتطور القطاع الصناعي والإهتمام بـ(اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scales)<sup>(9)</sup>، لتطوير الصناعات الثقيلة على شاكله الخُطط الخمسية الأولى في الإتحاد السوفيتي، من جانب آخر، ارتفع الإنتاج الزراعي، وبدأ الانتقال من أشكال الأستثمار الخاصة إلى الأشكال الجماعية، ومن ثم الانتقال السريع لأنماط التعاونيات المُختلفة، والتي أدت إلى التحول الكامل في أشكال الإنتاج الزراعي منذ بداية عام 1957، وقد تزامن ذلك مع تعديلات مُهمة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتصف نهاية تلك المرحلة بتكييف التجربة الإشتراكية العالمية مع ظروف الصين الخاصة، والإبتعاد عن التقليد المنهجي لأنموذج الإتحاد السوفيتي<sup>(10)</sup>.

**ثالثاً: الخطة الخمسية الثانية (مشروع القفزة الكبرى للأعوام 1958-1961):**

سعت تلك الخطة إلى تعزيز الفكر الماوي في السياسة الاقتصادية، والاعتماد على الزخم الشعبي لزيادة الإنتاج بمعدلات كبيرة وخلال مدة قصيرة، دون الأخذ بالحسبان إلى العوائق المادية والتكنولوجية في الصين والاعتماد على الذات فقط (11)، لاسيما بعد القطيعة مع الإتحاد السوفيتي التي قامت بدورها بسحب جميع خبرائها من الصين في آب 1960، مما أدى إلى نتائج سلبية وإخفاق تلك الخطة، تزامن ذلك مع الظروف المناخية السيئة، ففي بعض المناطق زادت نسبة الأمطار فأحدث الفيضانات، وفي البعض الآخر -كجنوب الصين مثلاً- حدثت موجات جفاف طويلة، مما فاقهم من معاناة الشعب الصيني خلال تلك المرحلة (12).

**رابعاً: مرحلة التصحيح والتدعيم ورفع المستوى المعاشي للمواطنين (1962-1965):**

وهي مرحلة تمت فيها مراجعة أخطاء المراحل السابقة، ومحاولات تصحيح المسار الاقتصادي وإتباع سياسة (الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة)، وفي ضوء ذلك تم التركيز في القطاع الصناعي على الصناعات الكيماوية للفائدة من الأسمدة ومبيدات الحشرات، وإنتعاش صناعة الآلات والمكائن الزراعية، فضلاً عن الأهتمام بالصناعات النفطية لمواجهة الطلب على مصادر الطاقة، وإعطاء الأولوية لصناعة السلع الاستهلاكية (13).

**خامساً: الخطة الخمسية الثالثة (1966-1970):**

أقترن تنفيذ تلك الخطة مع إعلان (ماو) عن إنطلاق (الثورة الثقافية) في نيسان 1966 (14)، أما أهدافها الرئيسية هي تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلات السكن، والسعي في تطوير تكنولوجيا الصناعات العسكرية، وجعل الإقتصاد الوطني يعتمد على الموارد المحلية، وتطوير قطاع المواصلات والتجارة والثقافة والتعليم (15). بيد إن تلك الخطة لم تحقق أهدافها المرسومة لها، بسبب ضعف الإمكانيات في

العمل لضعف الحوافز المادية، إذ تم إلغاء العلاوات والمكافآت، وتقليص الأجور بنسبة (20%)، فضلاً عن التأثير السلبي للثورة الثقافية التي رغم ذلك نجحت نوعاً ما في تعزيز الإقتصاد الوطني، لكنها أخفقت في الكثير من المشروعات المزمع تنفيذها، أي أصبحت خطة بناء وهدم في وقت واحد<sup>(16)</sup>.

### سادساً: الخطة الخمسية الرابعة (1971-1975):

هدفت تلك الخطة إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية، لتحسين السياسة الإقتصادية منها أن يصل متوسط النمو السنوي للنتاج الصناعي والزراعي إلى (12,5%) سنوياً<sup>(17)</sup>، من جانب آخر أسهم الاعتراف بتمثيل الصين في منظمة الأمم المتحدة في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1971، وتحسين العلاقات مع دول العالم الرأسمالي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى الإنفتاح على الإقتصاد العالمي<sup>(18)</sup>.

في ضوء ما تقدّم نلاحظ إن السياسة الإقتصادية الصينية للمدة (1949-1976)، أستطاعت من تجاوز الكبوات التي مرت بها، عن طريق مُحافظتها على أستقلالها الإقتصادي وتدعيمه واستيعاب التكنولوجيا المستوردة والملائمة للمجتمع الصيني، مما أتاح لها وضع الأسس في تطوير القوى المنتجة وعلى نمط جديد، لاسيما بعد تحقيق الخطة الخمسية الرابعة نجاحات باهرة وملموسة على صعيد الإقتصاد الوطني، مُهيأة للصين حالة من الأستقرار والأزدهار، وإيجاد أرضية خصبة للإصلاحات الحاسمة التي حدثت عام 1978، التي نقلتها إلى مطاف الدول المتقدمة إقتصادياً.

### ثانياً: أصلاح السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992):

رأى عدد من الباحثين بأن عملية الإصلاح الحقيقي للسياسة الاقتصادية الصينية بدأت مع مجيء الرئيس (دنج شياو بينغ Deng Xiaoping 1978-1978

1992(19)، إذ شملت مقررات الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني، المنعقدة في المدة (18-22 كانون الأول عام 1978)، انعطافة حاسمة في تاريخ الصين المعاصر وأحدثت ثورة حقيقية في الصين، تماثل بها نظيرتها ثورة 1949 في الحجم والأهمية، وتتساوى معها في العمق والتأثير<sup>(20)</sup>.

أدرك (دنغ) حقيقة التحولات العالمية وواقعها ومقتضياتها واستوعبها جيداً، وآمن بضرورة التحرر من الجمود الفكري الذي غلف العقل الصيني، وإزالة تركة (ماو) الأيديولوجية والسياسية في المجالين الداخلي والخارجي، فبذل (دنغ) جهوداً حثيثة لزيادة الإنتاج، وأعتاد أساليب مختلفة لتقليص الطلب لإعادة توازن البناء الاقتصادي، واستخدام (سياسة الباب المفتوح Open door Policy) مع الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية وصولاً إلى الدول النامية<sup>(21)</sup>، وكان سبب ذلك الانفتاح لرغبتها في التوصل إلى اتفاقيات تعاون مع دول العالم وبكافة القطاعات الاقتصادية، وبذلك صاغت الصين لنفسها إطاراً جديداً لسياستها الاقتصادية، احتل موقعاً وسطاً ما بين الاشتراكية التقليدية والرأسمالية، مع الالتزام بالهدف العام الذي وضعته لنفسها<sup>(22)</sup>.

برزت أهمية إصلاح السياسة الاقتصادية الصينية نتيجةً لتعثر التنمية الاقتصادية المتمثلة بأنخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي في معظم المشروعات الحكومية، والرغبة في اعتماد الأساليب الإصلاحية من أجل رفع مستوى المعيشة، وأدخال التحسينات في أنظمة التخطيط والإدارة والحوافز، بحيث تكون ملائمة لمتطلبات المجتمع، لاسيما أن السياسة الاقتصادية الصينية في عهد (ماو) طبقت على وفق إستراتيجية تعتمد الواقعية في عملها، تحت شعار " فلتشعر بالأحجار وأنت **تعبّر النهر**"<sup>(23)</sup>. وعليه، ووفقاً لـ (إستراتيجية التنمية Development Strategy)<sup>(24)</sup>، الذي وضعته الحكومة الصينية عام 1978 فإن عملية الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى مضاعفة إجمالي كمية الإنتاج خلال المدة (180-1990)،

من أجل حل مشكلة الغذاء للشعب، ومضاعفة الناتج القومي الإجمالي، لغرض وصول حصة الفرد من ذلك الناتج إلى مستوى جيد، فضلاً عن إجراء تحديثات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية<sup>(25)</sup>. ولغرض تحقيق تلك الإصلاحات قررت الحكومة إزالة العوائق التي تحول دون تحقيقها والتمثلة بما يلي:

1- انطلاقاً من الاعتقاد بعيوب النظام الاقتصادي المخطط مركزياً، أتجهت الحكومة بإلغاء القرارات المركزية ونقلها تدريجياً إلى عدد من الأقاليم لتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية ثم في عموم البلاد بهدف زيادة الإنتاج، وتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الأقاليم لتحقيق استقلال اقتصادي نسبي.

2- تغيير هيكل البناء الاقتصادي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، إلى هيكل يتلائم مع أشكال متعددة للملكية، إذ أدركت الحكومة الصينية ضرورة إعطاء دور أكبر لقوى السوق، للعمل بحرية على وفق نظام اللامركزية. وتشجيع القطاع الخاص على التنافس مع الدولة في الإنتاج الصناعي والخدمات، الأمر الذي أدى إلى نمو تلك القطاعات، وحسن من مستوى الخدمة ورفع مستوى المنافسة بينهما.

3- إدخال نظام الحوافز المادية وإعطاء أهمية كبيرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام، بعد أن تم إلغاؤه بفعل (الثورة الثقافية) بحجة أنها تؤدي إلى التنافر بين العمال<sup>(26)</sup>.

أيقن رجال السياسة الصينية بأن التجربة التطبيقية هي معيارهم الوحيد للحقيقة، لذا تراهم اختاروا أهدافاً إصلاحية لا تتطلب ثمناً باهظاً سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن مردودها الإيجابي، الأمر الذي دفعهم لمتابعة مسيرت التحول الاقتصادي الصيني، من الاقتصاد السلعي المخطط الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل للتخطيط المركزي، إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي تقوم فيه آليات السوق بدور محرك لنشاط المشروعات، لاسيما وأن التخطيط ليس وقفاً على الاشتراكية، كما أن السوق

ليس وقفاً على الرأسمالية، فالتمييز ما بين الاشتراكي والرأسمالي بحسب رأي (دنغ) يتوقف على مدى إسهام النهج المتبع في نمو القوى المنتجة للمجتمع بما يزيد من قوة الدولة الاشتراكية ويرفع مستويات المعيشة بها (27).

دعا (دنغ) إلى تكثيف الجهود من أجل بناء الدولة بكافة مفاصلها، الأمر الذي عده أولى المهمات التي من المفترض أن ينهض بها الشعب الصيني، مع منح الأولوية للبناء الاقتصادي، كونه المطلب التاريخي للبلاد، لقدرته على تقديم حلول واقعية لمشاكل الصين الداخلية والخارجية (28). فقد شدد الدستور الصيني النافذ لعام 1982 على حتمية ذلك الأمر عبر المزوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي، إذ نصت (المادة 15) من الدستور، على "تضمن الدولة تطور الاقتصاد الوطني بصورة متناسبة ومنسقة عن طريق الموازنة الشاملة في التخطيط الاقتصادي، وعن طريق الدور التنظيمي الإضافي الذي يلعبه السوق" (29).

إن قابلية الصين وقدرتها على إجراء التغييرات الضرورية في واقعها الاقتصادي العام، أحدثت نقلة نوعية ليس للاقتصاد الصيني فحسب، وإنما في الاقتصاد العالمي، لأن سياسة الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التنمية في المجال غير الحكومي قد أثارت وأدهشت العالم، ومن أبرز تلك التغييرات ما حققه الناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو بلغ في المتوسط 9,9% خلال المدة (1981-1988) وارتفع ذلك المعدل إلى 13,2% لعام 1992، كما زاد الناتج المحلي الإجمالي للصين من 253 مليار دولار لعام 1983 إلى 658 مليار دولار لعام 1992، وزاد متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج من 243 دولار سنوياً عام 1983 إلى 546 دولار عام 1992 (30).

برغم ذلك، رافق الطفرات الاقتصادية في معدلات النمو، زيادة في معدلات التضخم الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي.

## جدول رقم (1)

متوسط للتضخم السنوي للأعوام (1984-1992)<sup>(31)</sup>

العام	معدل التضخم %
1984	2,8
1985	11,9
1986	7
1987	8,8
1988	20,7
1989	13,3
1990	1,4
1991	5,1
1992	4

يتضح من الجدول السابق تقلب نسبة التضخم وفق التغيرات الاقتصادية الصعيدين الداخلي والخارجي. ألا أن الرئيس الصيني قال عن التضخم "عندما تفتح النوافذ لهواء نقي تدخل معه بعض الحشرات وربما بعض الأتربة، ولكن ذلك لا يبرر إغلاق النوافذ على الغرف التي ينفد منها الأوكسجين"<sup>(32)</sup>.

ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الصين في حقل القطاع الخاص وإزاء الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي، فقد أزداد تدفق رأس المال الأجنبي إليها، وبلغ مساهمته في تكوين (رأس المال الثابت Fixed Capital)<sup>(33)</sup> نحو 18,5% عام 1992، ويبين الجدول التالي مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين.

## جدول رقم (2)

مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين للأعوام (1984-1992)<sup>(34)</sup>

العالم	مقدار الاستثمار (مليار دولار)
1984	1,258
1986	1,874
1988	3,193
1992	11,160

يظهر من معطيات الجدول السابق تضاعف الاستثمار نحو 10 أضعاف خلال الأعوام (1984-1992)، وذلك يدل على أن الصين تمتلك بيئة جاذبة للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

سار انفتاح الصين أمام الاستثمارات الأجنبية على مرحلتين الأولى تعرف بـ(المرحلة التجريبية 1979-1984) وقامت الصين خلالها بإنشاء أربع مناطق اقتصادية في جنوب شرق الصين بوصفها أداة تجريبية متخصصة ومحدودة النطاق، هدفها الأساس اختبار تطبيق مجموعة من الإصلاحات في تلك المناطق، ومن ثم إدخال تعديلات عليها، وبما يناسب الوضع الصيني، وفي حال نجاحها يتم تعميم التجربة في بقية أجزاء الصين. ولأجل إنجاحها، تم إصدار مجموعة من الإجراءات التفضيلية لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك المناطق، مثل منح سلطات إدارية واسعة تتمتع بالاستقلالية النسبية عن المركز، وإعفاءات ضريبية، وحوافز تشجيعية وتفضيلية للمستثمرين<sup>(35)</sup>. أما المرحلة الثانية فقد عرفت بـ(مرحلة التوسع 1984-1992)، إذ دفع نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق مبتغاها إلى التوسع في إنشاء المزيد من المناطق المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، ففي عام 1986 تم



إنشاء 14 منطقة تنمية اقتصادية وتكنولوجية، كما تم تحويل إقليم (هينان Hunan) إلى منطقة اقتصادية عام 1988، وفتح شرق إقليم (شنغهاي Shanghai) أمام الاستثمار الأجنبي عام 1990<sup>(36)</sup>.

تعتمد إستراتيجية التعامل مع الشركات الأجنبية المستثمرة بحسب المنظور الصيني، على ثلاث محاور هي: التعلم منها عبر اقتباس أحدث ما توصلت إليه عمليات التصنيع التي ستنقلها تلك الشركات إلى الصين، والتعاون معها عبر استيعاب الشركات الصينية للتكنولوجية المتطورة التي تنقلها للإفادة منها في تجديد تقانيتها وتطويرها، فضلاً عن تحول الشركات الصينية إلى شريك استراتيجي للشركات العابرة للقارات، ومنافستها في الأسواق العالمية<sup>(37)</sup>. وفي السياق نفسه، ومنذ قيام الصين بفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ثار جدل واسع داخل الصين بين مؤيد ومعارض، حول جدوى ذلك الإجراء للاقتصاد الصيني ومزاياه، فالمؤيدون لتلك الخطوة يرون أن الدور الإيجابي للاستثمار يتمثل في تقديم التكنولوجية المتقدمة ورأس المال، وطرق الإدارة الحديثة وزيادة وتوفير الوظائف وتوسيع حجم التجارة<sup>(38)</sup>.

أما الاتجاه المعارض فيرى الضد من ذلك، فالدور السلبي للاستثمار الأجنبي، يكون في مصلحة الشركات الأجنبية، وليس العكس، في ظل احتكارها التكنولوجية المتقدمة، ودفعها المنافسين المحليين خارج السوق، والانتقاص من قيمة المساهمة الوطنية في المشروعات المشتركة بأقل من قيمتها الفعلية، لأن الصين ستصبح مجرد مكان للتجميع وليس للإبداع، وعدم انتقال الخبرات الإداري إلى المشروعات الحكومية، وانخفاض نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية، كما أن بعض رؤوس الأموال الصينية تهرب إلى خارج البلاد لتعود مرة أخرى إليها، لتحقيق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن نظام الأجور الذي يطبق مع العمال الصينيين ويكون في صالح الشركات الأجنبية<sup>(39)</sup>.

وعلى الرغم من الإشكالات التي يثيرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، غير أنه لا يمكن نكران حقيقة أن ذلك الاستثمار يتزايد حجمه عاماً بعد آخر، مما يجعله يسهم مساهمة جادة في تقدم الاقتصاد الصيني ويرفع عدد المشروعات الاستثمارية المباشرة في الصين للأعوام (1979-1992) كما هو موضح في الجدول الآتي.

### جدول رقم (3)

عدد المشروعات الاستثمارية المباشرة في الصين للأعوام (1979-1992)<sup>(40)</sup>

العام	عدد المشروعات
1979-1982	920
1983	638
1984	2166
1985	3073
1986	1498
1987	2233
1988	5945
1989	5779
1990	7273
1991	12978
1992	48764

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك عوامل عدة تدفع الشركات الأجنبية لتوجيه استثماراتها نحو الصين، منها تكلفة الإنتاج المتدنية والإنتاجية المتزايدة لقوة العمل الصينية وتوافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة وغنى الصين بالموارد

الطبيعية، والإمكانات الكبيرة الكامنة للسوق الصيني، فضلاً عن موقعها الجغرافي المطل على سواحل المحيط الهادي ساعد على خفض تكاليف النقل، والاستقرار السياسي الذي عاشته الصين كل هذه العوامل ساعدت على زيادة الاستثمار الأجنبي داخل الصين.

### ثالثاً: مصادر السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992):

#### أ- السياسة الزراعية:

أن عدم كفاءة القطاع الزراعي قبل عام 1978 أثر سلباً على الإنتاج، وعليه حصل على عناية الرئيس (دنغ)، نظراً لأن الريف يضم الجزء الأعظم من سكان الصين، وعليه تدخلت الحكومة الصينية في مجال الزراعة بطريق مباشرة أو غير مباشرة لتنظيم شؤونها بدءاً من تنظيم الملكية، وما ينجم عنها من علاقات بين الأطراف المعنية بالعملية الإنتاجية، وإنهاءً بالعمليات التسويقية ومراقبة الأسعار<sup>(41)</sup>.

أخذ تطور القطاع الزراعي بدءاً من عام 1978، باستحداث (نظام المسؤولية التعاقد) الذي حل محل نظام (الكوميونات Communes)<sup>(42)</sup> القائم على مبدأ الجماعية، إذ اكتسب نظام مسؤولية الإنتاج شكلاً جديداً، فبعد إن كان الفلاحون يعملون، بوصفهم جزءاً من فرق الإنتاج التي تتألف من عدد من الأسر الريفية، يتقاسمون فيما بينهم العمل والحصاد، أصبح الفلاحون - بموجب الشكل الجديد من هذا النظام- يمتلكون الأرض، والمعدات التي توفرها لهم التعاونيات الزراعية على أن تقوم الدولة بتحديد حصص الإنتاج لهم<sup>(43)</sup>.

وفي هذا الصدد أسهم نظام المسؤولية التعاقد السماح للفلاحين بامتلاك الأرض على وفق عقود تمتد على الأقل من خمسة عشر عاماً وبعدها تصبح ملكاً لهم، ومن خلال ذلك النظام يستطيع الفلاحون بيع المنتجات التي تزيد عن

الحصص المتعاقد عليها مع الدولة في السوق الحرة، ونقل الأرض الزراعية المتعاقد عليها من أسرة إلى أخرى من خلال عمليات البيع والشراء، ذلك كله من أجل خلق ارتباط متزايد بالأرض، وتشجيع الاستثمار في الزراعة والتخطيط الطويل الأمد<sup>(44)</sup>. فضلاً عن ذلك، شجعت الحكومة الصينية الفلاحين على استثمار أموالهم وجهودهم في إنتاج منتجات أخرى غير المحاصيل الزراعية، مثل تربية الأبقار، وإنشاء أحواض الأسماك، وتكوين المشروعات الصناعية الصغيرة، والمتوسطة الحجم التي تختص بالتعامل مع المنتجات الزراعية، وقد أسهم ذلك التطور على زيادة نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج القومي، وتوفير فرص عمل لملايين الفلاحين، ورفع مستوياتهم المعيشة<sup>(45)</sup>.

كما اعتمدت الحكومة على سياسة تحديد الأسعار الزراعية وحيثيات تلك الفكرة مؤداها إن كمية المنتج الزراعي، ونوعيته تحدد أسعار السوق، لا تخطيط الدولة، واتساقاً مع تلك السياسة، قامت الدولة بإلغاء شراء حصص الإنتاج الزراعي كلها عدا القطن والحبوب، مما أسهم في ظهور الأسر الريفية المتخصصة في إنتاج محاصيل غير زراعية، مثل الشاي والفاكهة والزهور، والأعشاب الطبية وغيرها<sup>(46)</sup>. ومن أجل تعزيز الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وزيادة الإنتاج الزراعي، أتبعته الحكومة الصينية سياسة خاصة تقوم على بيعها وسائل الإنتاج المملوكة لها من شاحنات، وعربات نقل، وجرارات، وغيرها للفلاحين، وقد شجع ذلك الأجراء فيما بعد على التركيز على التقانة الزراعية بهدف زيادة إنتاجهم بأقل تكلفة، وبحلول عام 1982 أصبح ثلثا الماكنات الزراعية، تدار من الملكيات الصغيرة التي زادت من نسبة مساهمتها في الناتج القومي<sup>(47)</sup>.

من جانب آخر، قامت الصين ابتداءً من عام 1992 بإجراء أكبر تعداد سكاني للريف الصيني، شارك فيها 6 ملايين من الكوادر المدربة، شملت 300 مليون أسرة ريفية وبمساعدة فنية ومالية من (منظمة الأغذية والزراعة - فاو Food and

FAO-Agriculture Organization) (48)، ويهدف ذلك الأجراء التغلب على مشاكل تجميع المعلومات عن الريف التي تعاني منها الصين، منذ قيام عملية الإصلاح عام 1978، لكي تتمكن الحكومة من حل مشكلة توفير الأمن الغذائي للشعب، وتقدير الاحتياجات المستقبلية للريف الصيني من بذور وأسمدة ومكائن (49). إن إنتعاش السياسة الزراعية، لم يخلُ في الحقيقة من بعض النتائج السلبية، فالحفاظ على الوتيرة المتصاعدة من التقدم أصبح يصطدم ببعض العقبات أهمها مشكلة تراجع الإنتاج الزراعي، ولاسيما إنتاج الحبوب منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، بسبب التحول من النشاط الزراعي إلى الصناعي، والتوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية والتلوث، وزيادة السكان التي باتت تستهلك كل زيادة في الحبوب، فضلاً عن رغبة الفلاحين زراعة محاصيل تدر أموالاً أكثر مثل الفواكه والخضراوات (50).

وفي ضوء ذلك أعلنت الحكومة الصينية في بداية عام 1992 سلسلة من الإجراءات، منها تعزيز قوى الإنتاج في المناطق الريفية، واستيعاب عشرات الملايين من قوة العمل المحلية سنوياً، وتحسين العملية الزراعية، أنفقت مبالغ كبيرة على الأسمدة والبذور والمعدات الزراعية والري، وعلى الرغم من إن الإجراءات الأخيرة كانت على حساب المستهلكين وفي صالح المنتجين، فإن الحل الذي اقترحه البعض في توفير دعم اكبر للمواد الغذائية، سيكون حلاً غير واقعي، لأنه سيؤدي إلى عجز في الميزانية الحكومية (51).

وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي مقدار المنتجات الزراعية والحيوانية للأعوام (1978-1992).

## جدول رقم (4)

مقدار المنتجات الزراعية والحيوانية للأعوام (1978-1992)<sup>(52)</sup> /

عشرة آلاف طن

نوع المنتج	1978	1985	1990	1992
الحبوب	30477	37911	44624	44266
القطن	2168	4145	4512	4532
المنتجات الزيتية	5217	15784	16134	16421
قصب السكر	21123	51549	57620	73011
الكتان	542	2061	726	618
التبغ	1053	2075	2259	3118
الشاي	268	434	450	560
الفواكه	6570	11638	18744	24413
اللحوم	8564	17607	25136	29416
المنتجات المائية	466	706	1237	1558

يُبين الجدول رقم (4) ارتفاع مقدار أغلب المنتجات الزراعية والحيوانية، نتيجةً لإصلاح السياسة الزراعية، إذ زادت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي للمدة (1978-1992)، نحو (5,7%) كما بلغ عدد العاملين بالقطاع الزراعي في عام 1992 نحو (100) مليون عامل من مجموع قوة العمل الريفي المقدرة بـ(430) مليون عامل، كما أدخلت الصين تحسينات كبيرة على التجهيزات الزراعية، فقد أستخدم نحو (720) ألف جرار كبير ومتوسط، و(7840) ألف جرار صغير، ونحو (680) ألف شاحنة، وبلغت مساحة الأراضي المروية (486,82) مليون هكتار، وكمية الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة (31,501) مليون طن عام 1992<sup>(53)</sup>.

يُلاحظ إن السياسة الزراعية قد واجهت عدد من المشاكل برغم الإجراءات الإصلاحية، منها صغر مساحة الأراضي الزراعية قياساً مع عدد السكان، وأن النمو السكاني في الريف يفسد الايجابيات المتحققة من تلك الإصلاحات، كما أن الإنتاجية الزراعية منخفضة وتعاني من تقلبات مستمرة بسبب الكوارث الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها، مثل الفيضانات وموجات الجفاف وتعرية التربة .

### ب. السياسة الصناعية:

تُعد السياسة الصناعية أهم مرتكزات الاقتصاد القومي، لذا لم تتردد القيادة الصينية في ايلائها عنايتها الخاصة مادةً أليها مظلة التغيير والتحول، فقد أصدر مؤتمر الحزب الشيوعي لعام 1978، عدد من الإجراءات التي تدعم ذلك القطاع منها، تقليص نفوذ اللجان الحزبية المسؤولة عن اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الصناعية، وتحويل صلاحياتها الواسعة إلى المديرين والمهندسين والفنيين على وفق نظام المسؤولية، والتقليل من قيود المركزية داخل المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة، ومنحها الاستقلالية في إدارة شؤونها، وإطلاق نظام مسؤولية المدير بوصفها، وسيلة للقضاء على المركزية، وبصدور قانون تنظيم مؤسسات الدولة الصناعية عام 1983، كانت المصانع قد تحررت من قيود المركزية إلى حد ما<sup>(54)</sup>.

لكن الأرضية المرنة التي أعطيت للقطاع الصناعي الخاص، سببت تدريجياً عدد من المشاكل للمؤسسات الصناعية المملوكة للدولة، فقد تدهور الوضع المالي في بعض الفروع الصناعية الناجحة تقليدياً، مثل صناعة النسيج والسيارات، مما قدم دليلاً واضحاً وقاطعاً على الضرورة الملحة لإصلاح تلك المؤسسات، وقد تكون تلك المشكلة الأكثر صعوبة وإتساعاً التي واجهت الاقتصاد الصيني، إذ أدى إخفاق المحاولات السابقة لإصلاح السياسة الصناعية إلى زيادة شكوك البعض حول نجاح عملية إصلاح السياسة الاقتصادية الصينية بمجملها، بينما رأى بعض الاقتصاديين حتمية الانتقال إلى خصخصة المشاريع المملوكة للدولة<sup>(55)</sup>.

في الوقت الذي أسهمت فيه تلك المشاريع بالحصة الأكبر في ميزانية الحكومة، أخذت مساهمتها تتراجع من 78% عام 1978 إلى 46.3% عام 1992، مما اضطر الدولة إلى تمويل تلك المشاريع عن طريق القروض المصرفية، فلم تعد تلك الشركات تسهم بالنسبة الأكبر من الإنتاج القومي وإنما أصبحت المستهلكة الأكبر له. مما استدعى إجراءات فعالة، أبرزها تحويل الشركات الحكومية إلى قطاع مختلط وبيع جزء من أسهمها إلى العاملين فيها تبعاً، وإعلان الإفلاس بوصفها وسيلة لوقف المديونية، علاوةً عن إعطاء امتيازات إلى الشركات التي قللت من نسبة الديون إلى مستويات مقبولة (56).

بيد أن تلك الإجراءات لم تكن كافية بالقدر الذي يمكنها إيقاف اخفاق المشاريع الحكومية، مما دفع المسؤولين إلى الإسراع بتطبيق المزيد من الإصلاحات، أهمها تحجيم سياسة دعم المؤسسات الحكومية ولاسيما الصناعية منها، إذ فرض ذلك الأجراء قيوداً شديدة على الشركات الخاسرة، بعد إن عجزت عن مواصلة إنتاجها ودفع أجور عمالها، سوى الاندماج مع شركات أخرى وألا فإن الخروج من السوق سيكون هو المصير المحتوم، إذ شجعت الحكومة الصينية الاندماج ما بين الشركات الصينية، وأحياناً كان ذلك التشجيع مغلفاً بضغط تمارسه الحكومات المحلية على الشركات الربحية لشراء أخرى خاسرة، وقد افرز اندماج شركات رابحة مع أخرى ذات إنتاج مغاير مشاكل عدة للأولى، مثل إنشاء شبكة توزيع جديدة لتسويق منتوجها، وامتلاك المعرفة اللازمة لتشغيل الشركة الجديدة (57).

إن نظرة الحكومة الصينية للمؤسسات الصناعية لا تماثل نظيرتها الغربية التي ترى أن أفضل الحكومات اقلها مركزية، بينما ترى الحكومة الصينية أن الإبقاء على سيطرتها على تلك المؤسسات يحقق للدولة أغراض وفوائد عدة، منها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ تعد المشروعات المملوكة للدولة أشبه بأجهزة تحكم، فهي برغم استيعابها لملايين العمال غير المطلوبين في السوق، تقدم



نظام خدمة اجتماعية متكامل، وإذا ما تم الاستغناء عن خدمات هؤلاء فإن التكلفة التي ستتحملها الدولة في صورة إعانات بطالة وتقاعد ومشاكل سياسية ستكون أضعافاً مضاعفة، فضلاً عن أملاك الحكومة زمام هيمنتها على الاقتصاد القومي، لأن المؤسسات إذا ما أحسنت إدارتها فإنها تصبح مصدراً لزيادة الناتج القومي، ومحرك للسوق المحلية والعالمية (58).

أدت إجراءات خصخصة المشاريع الصناعية المملوكة للدولة التي تتبعها الحكومة إلى بروز أشكال جديدة من الملكية، فالإلى جانب الملكية العامة التي تقلصت في بعض المجالات ظهرت أنواع أخرى من الملكيات، مثل الملكية التعاونية وهي عبارة عن مؤسسات كانت مملوكة للدولة، لكنها بيعت على شكل أسهم للعاملين فيه، مما أدى إلى ظهور بنية تعاونية جديدة (59). لكن هناك بعض الحقائق حول دور القطاع الخاص وآلية عمله في الصين والذي يختلف كثيراً عن نظيره القطاع الخاص في العالم الرأسمالي منها، أن المشروعات الخاصة هي مشروعات مكتملة للقطاع العام، نظراً لقدرتها على تحسين كفاءته، من حيث امتصاصه للبطالة، أو الإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية اللازمة من منتجات وخدمات جديدة، علاوةً عن ذلك فإن الحرية التي يلتمسها منظمو المشروعات الخاصة تسهم في قيام مجتمع أكثر انفتاحاً، وقائم على توفير الحقوق والقوانين التي تحميهم. وفي الوقت نفسه نلاحظ إن العاملين في المشروعات الخاصة، ليسوا منفصلين عن أجهزة الدولة، بل هم أعضاء فيها، وينبع نجاحهم من قدرتهم في استعمال النظام لمصلحتهم، كمكافأة لخدمتهم الطويلة، فالكثير من الشركات الخاصة المرخصة أسسها مسؤولون حكوميون أو أقاربهم، وأن قدرتهم على إصلاح السوق، وإصدار تراخيص الإنتاج والتجارة الخارجية، والحصول على القروض المصرفية، جعلتهم في وضع أفضل من المواطنين العاديين لاستثمار الاقتصاد المختلط الجديد، بمعنى إن الدولة تسيطر على قطاع الأعمال أكثر من سيطرة الأخير عليها (60).

واستجابة منها لمتطلبات الانضمام إلى (الإتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة- الغات General Agreement on Tariffs and Trade - GATT)<sup>(61)</sup>، التي تستلزم بيئة اقتصادية تتماهى مع متطلبات تلك العضوية ولمواجهة تحديات العولمة أخذت الصين منذ عام 1992 بالسير على وفق سياسة صناعية جديدة، هدفها تحقيق تحولين استراتيجيين هما:

1- التركيز على ما سمي بالصناعة الارتكازية (Pillar Industries) والتي حددتها الحكومة الصينية بأربع مجموعات رئيسة هي صناعة الآلات والمعدات، والالكترونيات، والبتروكيمياويات.

2- العمل على إنشاء صناعات تصديرية ذات مقدرة عالية على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، عن طريق الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلالية في السياسة الاقتصادية الصناعية، والتقليل من التداعيات السلبية التي تتركها تقلبات الطلب في السوق العالمية على الاقتصاد<sup>(62)</sup>.

أما إحصاءات الناتج الإجمالي الصناعي فتشير إلى تحقيق معدلات عالية بلغت نحو (21,1%) عام 1992، منها (14,7%) حصة القطاع الخاص، و(6,4%) حصة القطاع الحكومي، أي أن زيادة حصة الناتج الصناعي الإجمالي جاءت نتيجةً لنشاط القطاع الخاص، بسبب انخفاض حصة الناتج الصناعي في المشاريع الحكومية من الناتج الصناعي الكلي من (76%) عام 1980 إلى (53%) عام 1992، بينما ارتفعت حصة الناتج الصناعي الخاص من الناتج الصناعي الإجمالي من (24%) إلى (47%) خلال المدة نفسها<sup>(63)</sup>. وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي كمية المنتجات الصناعية الصينية للأعوام (1978-1992).

## جدول رقم (5)

كمية المنتجات الصناعية الرئيسية للأعوام (1978-1992)<sup>(64)</sup>.

1992	1990	1985	1978	وحدة القياس	المنتجات
1116	1080	872	618	(100) مليون طن	الفحم الخام
14210	13831	12490	10405	(10) الآف طن	النفط الخام
7539	6212	4107	2566	(100) مليون كيلو واط/ساعة	القُدرة الكهربائية
8094	6635	4679	3178	(10) الآف طن	الفولاذ
570	394	450	1135	(10) الآف جرار	الجرارات الكبيرة والمتوسطة
10667	5140	4372	1491	(10) الآف سيارة	السيارات
40836	31416	32277	8540	(10) الآف دراجة	الدراجات
21304	16542	9478	2846	(10) الآف طن	الألياف الكيماوية
30822	20971	14595	6524	(10) الآف طن	الأسمنت
5017	4626	3535	2383	(10) الآف طن	الغزل
829	582	451	277	(10) الآف طن	السكر
20479	18977	13223	8693	(10) الآف طن	الأسمدة الكيماوية

من معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ تنامي الإنتاج على اغلب السلع، لاسيما أن الصين احتلت المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج الحديد والصلب الفحم والاسمنت والأسمدة، والمرتبة الثانية عالمياً والرابعة في إنتاج المنتجات الالكترونية ذات التقنية العالية (65).

## ج- السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية الإجراءات الحكومية المتخذة من خلال القيود والتنظيمات المتعلقة بتجارة الدولة، التي قد تفرض عدد من القيود على حرية تدفق التجارة كفرض التعريفية الكمركية أو تحديد حصص الاستيراد أو التصدير، وتكون على نوعين: سياسة حُرية التجارة وسياسة حمايتها<sup>(66)</sup>.

خضعت التجارة الخارجية للصين قبل عام 1978 لتحكم أثنى عشر شركة تجارية مملوكة للدولة، لكن الوضع قد تغير بعد ذلك العام، إذ أقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءات عدة لإصلاح نظام التجارة الخارجية من خلال تخفيض القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي، وتحديد سعر الصرف، ودعم الإنتاج ذي الصفة التصديرية في المناطق الساحلية، وإيفاد المسؤولين ذوي القدرة على اتخاذ القرارات، وتوزيعهم على الوزارات الاقتصادية والأقاليم والمشاريع المختلفة، والسماح لكل إقليم بوضع إستراتيجيته الخاصة بالانفتاح وتطبيقها<sup>(67)</sup>.

لقد أسهمت تلك الإجراءات وغيرها في الزيادة التدريجية لنسبة التجارة الخارجية الصينية وكما هو موضح في الجدول الآتي:

## جدول رقم (6)

حجم التجارة الخارجية للصين (1984-1992) القيمة (مليار دولار)<sup>(68)</sup>

العام	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الميزان التجاري
1984	21,390	27,410	48,8	6,02
1985	27,350	42,252	69,602	14,902
1986	30,912	42,904	73,816	11,992
1987	39,437	43,216	82,653	3,779
1988	47,516	55,268	102,784	7,752

6,602	111,678	59,140	52,538	1989
8,746	115,436	53,345	62,091	1990
8,119	135,701	63,791	71,910	1991
4,355	165,525	80,585	84,940	1992

إن التزايد المستمر في أقيام التجارة الصينية، أدى إلى تحسن مركز الصين في التجارة العالمية، إذ انتقلت الصين من المركز الثاني والثلاثين في عام 1978، إلى الحادي عشر عام 1992، وتتكون أهم صادرات الصين من الآلات والمعدات، والنسيج والملابس والأحذية والسلع الرياضية والألعاب، أما وارداتها فتشمل الآلات، والمعدات والبلاستيك والحديد والفولاذ والمواد الكيماوية<sup>(69)</sup>.

يبدو أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فتح الآفاق أمام تجارتها الخارجية، وأنعكس ذلك الانضمام على أدائها التجاري، فالانضمام سمح للصين قبل كل شيء تحرير أسواقها، وانفتاحها أمام التنافس الأجنبي، وزاد من فرصها التجارية الجديدة، ولاسيما في الصناعات الكثيفة العمالة.

## الخاتمة:

بعد هذا الفصل الموجزة عن السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992)، نلاحظ أن إصلاح وامتلاك المقدر على تغيير البناء الاقتصادي، وإكسابه طابعاً حديثاً، وأكثر استقراراً، كان هاجساً أرق بال القيادة السياسية التي امتلكت زمام الأمور بعد وفاة (ماو)، فالتجرد من الماضي الرأسمالية، والتكيف اللامتناهي مع الاشتراكي، أمران تكتنفهما صعوبات جمة، بمعنى أن تبني منهجاً واحداً، يعني أخفاقاً للتطور الاقتصادي، لذا اهدت القيادة الصينية لصيغة ابتكارية، تقوم على المزوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي في منهج ثالث هو (اقتصاد السوق الاشتراكي)، عن طريق التفاعل المستمر، والمتزايد ما بين الاقتصادين العالمي، والصيني، من خلال سياسة الانفتاح، أسهم في أن يضع الأخير نفسه ضمن إطار تحكمه العقلانية والموضوعية في صياغة سياساته وتقريرها، من خلال اعتماد آليات ذات مرونة وتواصل، تعكس قابلية تكيفية توفر مستويات عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإمكانات جيدة في إقامة نظام اقتصادي أكثر انفتاحاً وتقدماً.

أسهم نمو الاقتصاد الصيني في تنشيط اقتصادها الداخلي، من خلال وسائل عدة منها دفع الشركات الأجنبية على توجيه استثماراتها نحو الصين، مستفيدة من التسهيلات الممنوحة، ورخص العمالة، وتعزيز التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي ما بينها والعالم الخارجي، وتشجيع بعض دول المنطقة، ولاسيما ذات النهج الشيوعي على انتهاج الطريق الصيني مع بعض التغيير أملاً في تطوير بلدانهم.

## هوامش الفصل الثالث:

- (\*) البحث منشور في مجلة كلية التربية ن الجامعة المستنصرية، العدد 6، مج 2، 2015.
- (1) هي مجموعة إجراءات سياسية، إقتصادية، تشريعية، تُسهم في توجيه وتطوير الإقتصاد الوطني بهدف وسرعة مُحددتين، على أساس الاستخدام الأمثل والأحدث للخبرات العلمية والتكنولوجية المُتاحة، بما يؤمن توزيعاً عادلاً للموارد على القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية من حيث الإنتاج والإنفاق وتنظيم العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي.
- محمد فاضل محمد عزيز قفطان، التنمية الإقتصادية، (بغداد، مطبعة الحوادث، 1984)، ص301-304؛ دليل المُصطلحات الإقتصادية والتخطيطية، (بغداد، المعهد القومي للتخطيط، 1988)، ص21.
- The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, 15th. ed., (Chicago, (2) Encyclopedia Britannica, Inc., 1974), pp. 259-260.
- (3) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تأريخ آسيا الحديث والمعاصر، (بغداد، 2006)، ص1.
- (4) حسن سيد أحمد أبو العينين، جُغرافية العالم الإقليمية. آسيا الموسمية وعالم المُحيط الهادي، ج1، ط2، (القاهرة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1974)، ص421-422.
- (5) مُنتهى طالب سلمان، موجز تأريخ آسيا الحديث ومُعاصر، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2010)، ص11-12.
- (6) ولد في 26 كانون الأول 1893، في قرية(شاوشان Shaoshan)، التابعة إلى مقاطعة (هونان Hanon- وسط الصين)، من عائلة فلاحية، دخل جامعة بكين عام 1918، تأثر هُناك بالأفكار الشيوعية، أسهم في إنعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني في تموز 1921. قاد ماو المسيرة الطويلة للحزب الشيوعي ونجح في الانتصار على(تشانغ كاي شيك Haing Kai Skek 1887-1975)، زعيم الحزب الوطني الصيني(الكومنتغ Kuomintang)، أثناء الحرب الأهلية(1945-1949)، فأعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، وخلال وجوده في السلطة كان له الكثير من الأعمال على الصعيد السياسي والإقتصادي منها مشروع القفزة الكبرى عام 1958، والثورة الثقافية عام 1966، توفي في(19 أيلول 1976).
- Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, 1st. ed., (Tokyo, Kodansha, Lid., 1983), p. 111; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, p. 589.
- Robert F. Emery, Recent Economic Developments in Communist (7) China, " Asian survey", Vol. VI, No. 6, June 1966, p. 303.

(8) شارل بتلهام وآخرون، بناء الاشتراكية في الصين، ترجمة فواز طرابلسي، (بيروت، منشورات دار الطبيعة، 1966)، ص 45-46؛ ماو تسي تونك، المسألة الزراعية في الصين، (دم، 1958)، ص 6-8.

للتفاصيل عن أثر قانون الإصلاح الزراعي على الريف الصيني. يُنظر:

محمود الدرة، التجربة الشيوعية في الصين. مشاهدة ودراسة، (بيروت، دار الكفاح - دار الكاتب العربي، 1964)، ص 221-285؛ سامي جواد النوفل، تجربة الإصلاح الزراعي في جمهورية الصين الشعبية، "مجلة الإقتصادي"، بغداد، العدد الثالث، السنة الحادي عشرة، أيلول 1970، ص 137-154؛ نُخبة من كتابها، الصين المُتحررة، ترجمة أحمد مصطفى، (مصر، دار المعارف، 1957)، ص 55-72؛ مارسيل كاشان وآخرون، الصين في موكب النور، ترجمة ميشال سليمان، (بيروت، منشورات مكتبة المعارف، 1956)، ص 12-19.

(9) تؤدي زيادة النمو الإقتصادي لأي دولة إلى إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الصناعية، لتحقيق مزيداً من التخصص في نشاطها للحصول على أرباح وفوائد تؤثر إيجابياً على الدخل القومي لبلد، وهذا ما سعت إليه الحكومة الصينية حينذاك.

وسام هادي عكار عظيم، تطور سياسة اليابان الإقتصادية 1952-1973 "دراسة تاريخية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014، ص 181.

(10) عمار ناصر عليوي الجميلي، مسيرة الإصلاح والتحديث في الصين (1949-1976)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص 119؛ أستافيين، مسائل التطور الصناعي لجمهورية الصين الشعبية في الخطة الخمسية الأولى، بحث في كتاب: الصين المعاصرة. مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية، ترجمة محمد الجندي، (موسكو، دار التقدّم، 1975)، ص 126-127.

(11) محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي، تقويم تجربة البناء الإقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة 1949-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص 34-37.

(12) نزيرة الأفندي، القفزة الإقتصادية للصين في عهد ماو، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، العدد 47، كانون الثاني 1977، ص 245؛ بتلهام وآخرون، المصدر السابق، ص 47.

(13) طاهر فاضل حسون البياتي، البناء الإشتراكي في الصين، "مجلة الإقتصادي"، العدد الثالث، السنة العشرون، تشرين الأول 1979، ص 37-38؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص 38-39.



- (14) للتفاصيل عن الثورة الثقافية في الصين وأثرها على الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية. يُنظر: بوفين ديلوسين، الأزمة السياسية في الصين، (موسكو، دار التقدم، د.ت)، ص 190-214؛ الثورة الثقافية في الصين الشعبية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 11، كانون الثاني، 1968، ص 204-238.
- (15) عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص 98-99.
- (16) عبد الكريم أحمد، الثورة الثقافية في الصين، ج1، "مجلة الكاتب"، القاهرة، العدد 73، السنة السابعة، نيسان 1967، ص 47-48؛ الجُميلي، المصدر السابق، ص 181.
- (17) الأفندي، المصدر السابق، ص 245.
- للتفاصيل عن السياسة الإقتصادية في الصين للمدة (1949-1976).
- يُنظر: الجُميلي، المصدر السابق، ص 115-186؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص 28-55؛ الصين المعاصرة، المصدر السابق، ص 126-309.
- (18) منتهى طالب سلمان، الصراع السوفيتي- الأميركي خلال الحرب الباردة 1952-1991. الصين أنموذجاً للدراسة، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2012)، ص 125.
- وبهذا الصدد أدت زيارة الرئيس الأميركي (ريتشارد نيكسون Richard Nixon 1969-1974)، في شباط 1972، ورئيس وزراء اليابان (كاكوي تاناكا Kouei Tanka 1972-1974)، إلى الصين في أيلول 1972، إلى تطبيع العلاقات الصينية مع كل من الولايات المتحدة الأميركية، واليابان وأنعكاسها إيجابياً على الصعيدين السياسي والإقتصادي.
- محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، (بيروت، دار النهضة العربية، 2001)، ص 162-163؛ فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان (1853-1972)، (طنطا، مطبعة غباشي، 1997)، ص 201-206.
- (19) ولد من عائلة الفلاحين في قرية (غوانغن Guang'an) في إقليم (سيتشوان Sichuan)، في 22 آب 1904، درس في فرنسا عام 1920، وتأثر بالأفكار الشيوعية عند عودته إلى الصين، فانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني في عام 1923، شغل منصب المفوض السياسي للجيش في المناطق الريفية وعدّ، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، عمل (دنغ) في إقليم التبت والمناطق الجنوبية الغربية الأخرى لتعزيز السيطرة الشيوعية، وكان أحد الداعمين (لماو)، أصبح له دور أساس في إعادة البناء الإقتصادي للصين عقب القفزة الكبرى إلى الأمام لدعم سياساته الإقتصادية، وبرغم ذلك، كان على خلاف مع الأيديولوجيات السياسية لماو، مما أدى إلى طرده من الحزب خلال الثورة الثقافية، ولكن استعاد مكانته في عام 1978. ورث (دنغ) دولة محفوفة بالمشاكل

الاجتماعية الناجمة عن الثورة الثقافية والحركات السياسية الأخرى من عهد (ماو)، أصبح دنغ الشخص البارز من الجيل الثاني من القيادة الصينية، وعد "مهندس" التفكير الاشتراكي الجديد، عن طريق الجمع بين الأيديولوجية الاشتراكية للحزب الشيوعي مع اعتماد عملي للممارسات اقتصاد السوق، فتح دنغ الصين على الاستثمار الأجنبي، والسوق العالمي والمنافسة خاصة محدودة، وينسب له تطوير الصين لتصبح واحدة من أسرع المناطق نموا الاقتصادات في العالم، ورفع مستوى معيشة مئات الملايين من المواطنين الصينيين، من أبرز أقواله (لايهم ما إذا كان القط اسود أو ابيض طالما أنه يصيد الفئران)، للدلالة على انفتاحه الاقتصادي على العالم الخارجي بغض النظر عن الأيديولوجيات السياسية، توفي في 19 شباط 1997.

Jean-François Huchet and Ezra Vogel, Deng Xiaoping and the Transformation of China, ( London, Cambridge, MA, and The Belknap Press, 2011),pp.4-8.

(20) ابتسام محمد عبد العامري، التحديث في الصين. دراسة في الأبعاد الأساسية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2006، ص 85.

(21) Robert Taylor, Greater China and Japan Prospects for an economic partnership in East Asia, ( London, Routledge, 1996), p.5.

(22) شوقي جلال، الصين وكوريا ج . التجربة والمواجهة في عصر العولمة، بحث في كتاب: الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص 239.

(23) نفلأ عن: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 91.

(24) هي المرتكزات الرئيسة التي تبتغيها عملية التنمية الإقتصادية، والأسلوب الذي تتبعه في تحريك عجلة التنمية ضمن وقت معين لمعالجة حالة التخلف والقضاء على القيود المعوقة لها.

عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الإقتصاد، ج2، (بغداد، مطبعة الجامعة، 1984)، ص 295؛ دليل المصطلحات الإقتصادية والتخطيطية، ص 19.

(25) عبد الهادي سليم المظفر، الأنظمة الإقتصادية المقارنة، (البصرة، مطابع التعليم العالي، 1989)، ص 427.

(26) Michael Johnston and Yufan Hao, China's Surge of Corruption: Delayed Political Development Market and Democratic Reform, "Journal Asia-Pacific Development", Democracy, October 1995, Vol.1, No.9, pp.7-9.

(27) العامري، المصدر السابق، ص 86.

- (28) حنان قنديل، العلاقات المصرية- الصينية، بحث في كتاب : العلاقات المصرية- الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2000)، ص 208-209.
- (29) جمهورية الصين الشعبية، دستور جمهورية الصين الشعبية لعام 1982، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، 1983)، ص 19.
- (30) هاني الياس خضر الحديثي، اتجاهات اساسية في سياسة الصين الإقليمية، "مجلة دراسات استراتيجية"، جامعة بغداد، العدد الثاني، 1997، ص 32.
- (31) محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، "مجلة دراسات استراتيجية"، جامعة بغداد، العدد الرابع، 1998، ص 27-28.
- (32) Quoted in Taylor., Op. Cit., p.177.
- (33) وهو جزء مهم من رأس المال، ويوجد على شكل وسائل إنتاج تشمل الأبنية والمنشآت والآلات والأجهزة والطاقة المحركة والمواد الأولية والمساعدة. عظيم ، المصدر السابق، ص 73.
- (34) Chad J. Mitcham, China's Economic Relations with the west and Japan 1949- 79, Grain, Trade and diplomacy, 1 st. ed., (London, Routledge, 2005).pp.201-211.
- (35) Wolfgang H. Reinicke, Global Public Policy, " Foreign Affairs", vol. 76. No.6. Nov. – Dec, 1997, p. 128.
- (36) عبد الفضيل، المصدر السابق، ص 106؛ العامري، المصدر السابق، ص 146.
- (37) Huchet and Vogel., Op. Cit.,P. 56.
- (38) Taylor., Op. Cit.,P.172.
- (39) جان زيغلر، سادة العالم الجدد. العولمة- النهايون-المرتزقة- العجر، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 104.
- (40) H. Lyman Miller, Holding the Deng Line, The China Business Review, January-February 1993, pp. 30-30.
- (41) المظفر، المصدر السابق، ص 427.
- (42) هي منظمات إجتماعية متعددة الأغراض ظهرت بعد إعلان (ماو) عن مشروع (القفزة الكبرى إلى الأمام) في 29 آب 1958، تجمع بين الزراعة والتجارة والصناعة، بحيث تكون الكومونة الواحدة وحدة إنتاجية وإدارية متكاملة لامركزية، إلا أن إنتاجها العام يوجّه حسب خطة الحكومة المركزية.
- للتفاصيل. يُنظر: الجميلي، المصدر السابق، 192-201؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص 37-39.

- (43) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة في ابعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، (القاهرة، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، 1997)، ص 236-237.
- (44) Huchet and Vogel., Op. Cit.,P. 59.
- (45) وي وي زانج، الاصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 12، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 11.
- (46) Taylor., Op. Cit., p.173.
- (47) Reinicke., Op. Cit., p. 133.
- (48) تأسست في السادس عشر من تشرين الأول 1945، بعد أن وقّع عليها ممثلو أربع وعشرون دولة في مؤتمر عُقد بمدينة (كيبك Quebec) شرق كندا، وأهم أهدافها القضاء على الجوع ورفع مستوى التغذية والمعيشة وتحقيق اكتفاء ذاتي للمنتجات الزراعية.
- New Age Encyclopedia, Vol.7, ( Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980).pp.236-237.
- (49) Mille., Op. Cit., , pp 27-28.
- (50) زانج، المصدر السابق، ص 14.
- (51) Huchet and Vogel., Op. Cit.,P. 52.
- (52) الجدول من عمل الباحث اعتماداً على: صباح محمود محمد، الاقتصاد الصيني، ج2، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1984)، ص 53 ؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص83؛ العامري، المصدر السابق، ص 106 .
- (53) الزبيدي، المصدر السابق، ص 73-74.
- (54) مجموعة مؤلفين، معجزة شرق آسيا. النمو الإقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد الله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 211-212.
- (55) V.S. Miasnikov, Russia,China & The Development of Eursia , "Eir Magazine", Vol.24, No.48, Nov.28, 1997, p.42.
- (56) دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، التتين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ( الكويت، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 247-249.
- (57) Maisnikov.,Op.cit.,p.82.
- (58) بورشتاين ودي كيزا، المصدر السابق، ص 317.
- (59) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص 272.
- (60) بورشتاين ودي كيزا، المصدر السابق ، ص 315-318.

- (61) أسست في تشرين الأول 1947، بعدما وقّع عليها ممثلو ثلاث وعشرون دولة في مدينة جنيف السويسرية، وتم تفعيل عملها في الأول من كانون الثاني 1948، وأهم أهدافها خفض التعريفات الكمركية بين أعضائها ومناقشة أمور التجارة العالمية، والإستثمار الكامل للمواد الإقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- محمد عمر الحاجي، حقيقة الجات "GATT"، ط1، (دمشق، دار المكتبي، 2001)، ص31-32؛  
New Age Encyclopedia, Vol. 7, p. 487.
- (62) زانج، المصدر السابق ، ص45-46.
- (63) Taylor., Op. Cit., p.177.
- (64) الزبيدي، المصدر السابق، ص 83؛ محمد، صباح محمود، المصدر السابق، ص 47.
- (65) العامري، المصدر السابق، ص 101.
- (66) عظيم، المصدر السابق، ص 209.
- (67) هناء عبد القادر السامرائي، الإستثمار الاجنبي والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص338.
- (68) قتيبة محمد صالح، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص 149.
- (69) Mehmet Ogutcu ,Turkey & China Perception , "Journal of International Affairs", Vol. 1, No. 3, Sep-Nov. 1999, p. 162.

## الفصل الرابع

# النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران للأعوام 1979-1996

## الفصل الرابع: النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران للأعوام 1979-1996(\*)

أعتمد النظام السياسي في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979، على عمل أربع سلطات رئيسة تشكل بموجبها النظام السياسي. كانت أولى تلك السلطات (الولي الفقيه)، أما السلطات الأخرى فهي (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية). تتكون السلطة التشريعية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مؤسستين هما: (مجلس الشورى الإسلامي)، و(مجلس صيانة الدستور). وسيقتصر الفصل على أبرز دور (مجلس الشورى الإسلامي)، لأنه يمثل البرلمان. أما (مجلس صيانة الدستور) فأن الهدف منه ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور. ركّز البحث على النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران (1979-1996).

وعليه فقد قسّم على أربعة محاور أساسية. تطرق الأول منها إلى لمحة موجزة عن النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1979. ودرس المحور الثاني السلطة التشريعية، تحديداً صلاحيات (مجلس الشورى الإسلامي). في حين تتناول المحور الثالث أهم الأحزاب والتيارات السياسية في إيران ودورها في النظام السياسي والحياة البرلمانية الإيرانية، ولاسيما (الحزب الجمهوري الإسلامي)، أما المحور الأخير فقد أوجزنا فيه أعمال الدورات الانتخابية منذ عام 1980 وحتى عام 1996 وركزنا بشكل دقيق على الدورة الأخيرة لأنها أفرزت وصول (التيار الإصلاحية)، الذي كان له دور في دعم مرشحهم لرئاسة الجمهورية محمد خاتمي ولدورتين متتاليتين.

### أولاً: النظام السياسي في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979:

تغير النظام السياسي في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، من النظام الملكي إلى النظام (الجمهورية الإسلامية)، وتلك التسمية ليست تعبيراً عن هوية أبناء الشعب في إيران، كما هو الحال في التسمية الخاصة بـ(جمهورية باكستان الإسلامية)، أو (جمهورية أفغانستان الإسلامية)، وإنما تعبير عن نوع من أنواع أنظمة الحكم في تلك الدولة، الذي يمتاز وينفرد عن باقي أنظمة الحكم في العالم بفلسفته السياسية والدستورية الخاصة، وذلك ما عبرت عنه المادة الأولى من الدستور الصادر عام 1979، هو (نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية)<sup>(1)</sup>.

أرتكز النظام الإيراني الجديد على قاعدتين هما (الجمهورية والإسلامية). والجمهورية (Republic) لغةً: من الجمهور واصطلاحاً: نظام من أنظمة الحكم الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ أن حكم الشعب يكون مصدر السلطات، أما (الإسلامية) فهي بحسب قول مؤسس نظام (الجمهورية الإسلامية)، (الإمام الخميني)<sup>(2)</sup>، تعني الالتزام الإسلامي وعبر عن ذلك بقوله "معنى (الجمهورية) واضح للجميع وهو يعني لزوم الأخذ بمواقف الرأي العام، و(الإسلامية)، تعني الالتزام بقواعد الإسلام وعليه ما دام الرأي العام إسلامياً، فليس لطابعها الجمهوري أن يتعارض في شيء مع إسلاميتها"<sup>(3)</sup>.

قامت مجمل الفلسفة السياسية والدستورية لنظام (الجمهورية الإسلامية) على (نظرية ولاية الفقيه)، التي نادى بها آية الله<sup>(4)</sup> (الخميني)، والتي تحتوي على جانبين، الأول الفقيه الذي يتصدى للقيادة، والثاني قبول الأمة بهذه القيادة. وذلك ما أكدته مقدمة الدستور الإيراني بذكر "عندما كان النظام الطاغية في قمته جبروته



وسيطرته على الشعب، طرح الإمام (الخميني) فكرة الحكومة الإسلامية على أساس ولاية الفقيه مما أوجد في الشعب المسلم دافعاً جديداً " (5)

نصت المادة الخامسة من الدستور الإيراني على ان ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في زمن غيبة الإمام المهدي (عج)، تكون بيد الفقيه العادل المتقي العالم بأمور زمانه، الشجاع الكفوء في الإدارة والتدبير. أما الشروط اللازمة توفرها في القائد الفقيه فهي:

1. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
2. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.
3. الرؤية السياسية والاجتماعية الصحيحة، والتدابير والكفاءة الإدارية والقدرة الكافية للقيادة. (6)

أما وظائف القائد الفقيه وصلاحياته بموجب الدستور الإيراني فهي:

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
4. القيادة العامة للقوات المسلحة.
5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
6. نصب وعزل وقبول استقالة كل من: أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور. ب- أعلى مسؤول في السلطة القضائية. ت- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية. ث- رئيس أركان القيادة المشتركة. ج- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. ح- القيادات العليا المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7. حل مشكلات التظلم التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
8. حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
9. توقيع قرار تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
10. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصلحة البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية<sup>(7)</sup>.
11. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد ان يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته. في حين أوضح الدستور الحالات التي بموجبها يتم عزل (القائد الفقيه) منها إذا عجز عن أداء الوظائف القانونية أو فقدان إحدى الشروط التي يجب توفرها في القائد الفقيه<sup>(8)</sup>.
- في السياق نفسه، بين الدستور السلطات الرئيسية التي ارتكز عليها النظام السياسي الإيراني، بنص المادة (57) " أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر وأمام الأمة. وتعمل تلك السلطات مستقلة عن بعضها البعض"<sup>(9)</sup>.
- على ضوء ذلك يمكن القول، أن النظام السياسي في إيران تميز عن النظم السياسية الأخرى، فهو يحتوي على أربع سلطات، فضلاً عن السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، هناك سلطة أخرى، هي سلطة ولي الأمر (القائد الفقيه)، إذ افرد الدستور لهذا المنصب مؤسسة دستورية، في الفصل الثامن منه، تحت عنوان (القائد أو مجلس القيادة)، وترتب على تلك السلطة وجود مؤسستين ليس لهما أي مثيل في جميع أنواع النظم السياسية الأخرى وهي (مجلس

خبراء القيادة) الذي يتولى انتخاب القائد ومراقبته فضلاً عن وجود (مجمع تشخيص مصلحة النظام)، وهو بمثابة الهيئة الاستشارية للقائد.

وإذا تطرقنا بشكل موجز إلى أسباب الثورة الإسلامية الإيرانية، فيجب أن نشير إلى أهم تلك الأسباب منها: سياسة التغريب التي انتهجها شاه إيران (محمد رضا بهلوي 1953-1979)<sup>(10)</sup>، وعلاقته الوطيدة مع (إسرائيل)، واعتماده على القوى الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، في دعم سياسته الداخلية والخارجية، فضلاً عن الإسراف والفساد في ديوانه الملكي، وفشله في استقطاب القيادات الدينية الشعبية، وتركيز الحكومة على مراقبة كل فصائل المعارضة السياسية الإيرانية<sup>(11)</sup>، بينما ذهبت المعارضة الدينية الأكثر شعبية لتنظم حتى قوضت تدريجياً نظام الشاه. فضلاً عن انتهاك الدستور الإيراني الذي وضع 1906، بما في ذلك قمع المعارضة من خلال جهاز الأمن (السافاك)، وفشل البرنامج الاقتصادي الذي لم يواكب الطموحات التي أفرزتها عائدات النفط، وارتفاع حدة التضخم، وانتشار الأسواق السوداء، وأخيراً طبيعة حكومة الشاه، التي منعت بروز أي منافس ذي كفاءة يمكن ان يقود الحكومة، وسوء تقديرها لقوة المعارضة، مما أدى إلى ضعف فعالية الحكومة، الأمر الذي أسهم في زرع الخلافات والانقسامات داخل الجيش وبين النخبة السياسية والدينية،<sup>(12)</sup>.

تركزت معارضة ضد حكم الشاه (محمد رضا بهلوي) على مجموعتين رئيسيتين هما، علماء الدين وكانوا على اتجاهات مختلفة، بيد كان الأبرز من تلك الاتجاهات هو (الخميني) وتمثل بقيادته الدينية والسياسية الجماهيرية الواسعة، أما المجموعة الثانية فضمت الأحزاب السياسية المعارضة، إلا أن علماء الدين هم الذين قاموا بالدور الأكثر أهمية وتصرفوا مرشدين على مجريات الثورة وعلى النظام السياسي الجديد<sup>(13)</sup>.

بدأ(الخميني) بتشكيل ائتلاف سياسي قبل الثورة، عندما كان في باريس وأعلن في بيانه المؤرخ في (12 كانون الثاني 1979)، عن تشكيل مجلس مؤقت بأسم (مجلس الثورة الإسلامي)، يتكون من أشخاص يعتمد عليهم، وقام بنفسه بتعيين الأشخاص في ذلك المجلس وهكذا تشكل المجلس من عدد من العلماء والشخصيات التي تمتلك خلفيات جهادية وسياسية، وبدأت اجتماعات المجلس في التخطيط لإدارة البلاد مستقبلاً (14).

وصل(الخميني) في(22 كانون الثاني 1979)، إلى طهران بعد مغادرة الشاه(محمد رضا بهلوي)، وتشكيل حكومة مدنية برئاسة(شاپور بختيار)(15). وصرح(الخميني) أكثر من مرة عدم شرعية تلك الحكومة، وفعلاً بعد أربعة أيام أعلن الأخير أمام أكثر من(300) صحفي محلي وأجنبي قراره بتكليف(مهدي بازركان)(16) رئيساً مؤقتاً للحكومة الإيرانية، لحين سن دستور والمصادقة عليه بعد إجراء استفتاء شعبي لأقامة الجمهورية الإسلامية (17). فوقع خلاف بين التيارات والأحزاب السياسية حول إجراء ذلك الاستفتاء، فكان مطلوباً من الناخبين في ذلك الاستفتاء أن يقرروا ببساطة، ما إذا كان شكل الحكومة المقبلة سيكون جمهورياً إسلامياً أم لا، إذ لم يكن أمام الشعب اختيار بديل عن الجمهورية الإسلامية أما الرفض أو القبول، وفي نفس الوقت لم يكن هناك شخصاً يرغب في استمرار النظام الملكي الدكتاتوري، وعليه لم يكن إمامهم بديلاً عن الجمهورية الإسلامية (18).

على ضوء ذلك جاءت نتيجة الاستفتاء الذي جرى في يومي(30-31 آذار 1979)، بتأييد (98,2%) من الإيرانيين إقامة جمهورية إسلامية(19)، وكانت الخطوة التالية بعد الاستفتاء هي وضع دستور (للجمهورية الإسلامية)، فقد كان الاتجاه الليبرالي المتمثل في حركة(الحرية) و(الجبهة الوطنية)، يدعو إلى تأسيس جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها مهمة وضع مسودة الدستور، تتألف من(600)عضواً يمثلون مختلف الاتجاهات والتيارات والأحزاب والأقليات. لكن

(الخميني) وأتباعه عارضوا ذلك الرأي، وتوصل الطرفان إلى حل وسط يفضي باختيار (جمعية مصغرة)، والتي عرفت فيما بعد بـ(مجلس خبراء الدستور) ومهمتها تدقيق المسودة الأولية للدستور وتقديمها للاستفتاء الشعبي، وتألفت تلك الجمعية من أربعين مندوباً (20).

بعد مضي أربعة أشهر من عمر الثورة تم إجراء انتخاب عام لاختيار (مجلس خبراء الدستور)، وحاز على موافقة (61,21%) من عدد الناخبين، لأختار أعضاء المجلس الذي تشكل برئاسة (محمد حسين بهشتي)<sup>(22)</sup>. بعدها تم كتابة الدستور وعرضه على للاستفتاء العام في (3 كانون الأول 1979) وصوت فيه (23,75%) من عدد الناخبين، فأدلى (99,5%) ناخباً بأصواتهم إلى جانب مشروع الدستور، وبذلك يُعد أول دستور لنظام السياسي الجمهوري في إيران، ويتكون من مقدمة (ديباجة) و(175) مادة واثنى عشر فصلاً (21).

بالرغم من المساندة الكبيرة لنتائج الاستفتاءين لصالح إقامة الجمهورية الإسلامية والدستور الجديد، لكن حصلت هناك مقاطعة لعدد من القوى السياسية، ولاسيما حركة مجاهدي خلق، والجبهة الوطنية، وحزب تودة (الحزب الشيوعي الإيراني)، فضلاً عن عدد غير قليل من الشخصيات الدينية، ويبدو أن سبب تلك المقاطعة جاءت كرد فعل على سياسة (الخميني) فلم يكن الأخير المرجع الديني الوحيد في إيران، إذ كان هناك علماء دين آخرون يتمتعون بمكانة علمية ودينية بين الأوساط الشعبية، بيد إن وجوده في الخارج أتاح له فرصة الاتصال بأغلب التيارات السياسية المعارضة لنظام الملكي، كما منحه فرصة أن يسمع صوته للفئات الشعبية وبلغة تثير الحماسة من جانب، ومن جانب آخر أتخذ (الخميني) سياسة تحجيمية لأغلب علماء الدين المعارضين لفكرة ولاية الفقيه والذين كان لهم دور أساسي في قيادة الحركة الوطنية.

## ثانياً: السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في نظام الجمهورية الإسلامية من مؤسستين هما (مجلس الشورى الإسلامي) و(مجلس صيانة الدستور)، وقد ذكر الفصل السادس من الدستور المعنون بـ(السلطة التشريعية)، بنص المادة(93) على أن " لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور " (23).

## أ. مجلس الشورى الإسلامي:

اتخذ ذلك المجلس صفة(الإسلامي)، بدلاً من(الوطني)، بعد إجراء التعديل الدستوري عام1989، انسجماً مع المرسوم الذي أصدره(الخميني) بتغيير اسم المجلس، وفي الواقع إن الاسم قد تغير منذ أول جلسات عقدها البرلمان الإيراني في دورته الأولى برئاسة(علي أكبر هاشمي رفسنجاني) للمدة(1980-1984) ولكن بصورة غير رسمية، برغم ذلك فإن التغيير المشار إليه لم يكن موضوع اتفاق وذلك لسببين الأول: أن إسلامية المجلس تتعقد له بحكم الصفة العامة للنظام الجمهوري الإسلامي وثانياً: وهو السبب الأهم أن التركيز على صفة الإسلامي للمجلس قد تثير حساسيات الأقليات الدينية التي لها الحق الدستوري في دخول هذا المجلس(24).

في الصدد السابق اشارت المادة(64) من الدستور أنه من حق الزرادشت واليهود كل على أنتخاب نائب على حدة، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كلاً على حدة نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً، على إن نواب الأقليات يؤدون اليمين مع ذكر كتابهم السماوي، كما تم تخصيص دوائر انتخابية مستقلة للأقليات الدينية(25). ويبين الجدول الآتي نسبة القوميات في إيران وفق انتخابات عام 1996 (26).

النسبة	القومية	
63%	الفرس	1-
20%	الأذربيجانيون	2-
7%	العرب	3-
6%	الأكراد	4-
2%	البلوش	5-
2%	جماعات أخرى	6-

يتضح من الجدول أعلاه، أن النظام الانتخابي الإيراني أعتمد على أساس التقسيمات القومية، وذلك على اعتبار النظام الإيراني بمجمله يقوم على أساس إسلامي، وعليه يجري التمييز في الانتخابات على أساس الانتماء إلى الإسلام أو الديانات الأخرى، كما أن الزرادشت واليهود والمسيحيين هم الأقليات الدينية الوحيدة المعترف بها في الدستور الإيراني.

أما مدة الدورة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي فهي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات، وعدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي، هو مائتان وسبعون نائباً يتم انتخابهم من خلال انتخابات مباشرة وسرية<sup>(27)</sup>، ويمثل كل عضو نحو مئة وخمسين ألف ناخب، وأشار الدستور إلى استحداث مقاعد نيابية إضافية متى ما وجد زيادة في عدد السكان تتجاوز العدد السابق في المنطقة الانتخابية الواحدة، وذلك اعتماداً على الإحصاء العام للنفوس والذي يجري كل عشر سنوات، ويعتمد نظام الدوائر المغلقة بحيث تختار كل مدينة ممثليها من المدينة نفسها، وهي

في العادة طريقة يفضل المرشحين الذين يقومون بكسب تأييد الطبقات الفقيرة ودون المتوسطة لصالحهم<sup>(28)</sup>.

حدد(الخميني) الصفات الواجب توافرها في المرشح لعضوية المجلس عندما قال "عليكم ان تبحثوا في ماضي الأشخاص وسابقتهم كيف كانوا قبل الثورة الإسلامية وماذا عملوا أثناء الثورة وبعد انتصار الثورة.. ساندوا الشخص الملتزم بالإسلام ومؤمن بقوانينه، ومطيع لمضمون مواد الدستور، ومؤمن بما جاء في المادة العاشرة بعد المئة التي تخص موضوع ولاية الفقيه أو انه ملتزم بها، ووفي لها، فبعد ذلك انتخبوا مثل هذا الشخص وارشدوا فئات الناس كي ينتخبوه وينتخبوا مثاله واجتنبوا التفرقة واحذروا التشرذم"<sup>(29)</sup>.

ب: صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي:

بين الدستور الإيراني النافذ أهم صلاحيات المجلس وهي:

أ. يحق لمجلس الشورى الإسلامي ان يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور، وهذه الحدود المقررة في الدستور توضحها المادة(72) منه عندما نصت " لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي ان يسن القوانين المغيرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد".

ب. يقوم بشرح القوانين العادية وتفسيرها.

ج. مناقشة اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها، ومن حق كل خمسة عشر نائباً اقتراح مشاريع القوانين وطرحها في مجلس الشورى الإسلامي.

د. تمارس السلطة التشريعية عن طريق مجلس الشورى الإسلامي، ويتم تبليغ اللوائح المصادق عليها في المجلس إلى السلطتين التنفيذية والقضائية من اجل التنفيذ.



هـ. يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.

و. وفيما يتعلق بعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية فإنه يجب على رئيس الجمهورية بعد تشكيل مجلس الوزراء -وقبل أي خطوة- ان يحصل لهم على ثقة مجلس الشورى الإسلامي، ويستطيع الرئيس خلال مدة توليه المسؤولية ان يطلب من مجلس الشورى منح مجلس الوزراء الثقة في الأمور المهمة، والقضايا المختلف عليها<sup>(30)</sup>.

أما عن مسألة صلاحية المجلس في مراقبة عمل السلطة التنفيذية، فقد نصت المادة (88) على انه " في حالة توجيه ربع نواب مجلس الشورى الإسلامي - على الأقل - سؤالاً إلى رئيس الجمهورية، وتوجيه إي نائب سؤال إلى الوزير المسؤول، فان على رئيس الجمهورية أو الوزير المسؤول الحضور في المجلس للإجابة عن السؤال الموجه إليه"<sup>(31)</sup>. وقد توسعت المادة (89) في توضيح حق الاستيضاح والمساءلة، بحيث يستطيع أعضاء المجلس استيضاح أي وزير من مجلس الوزراء، في أي مجال يروونه ضرورياً، ويكون الاستيضاح قابلاً لمناقشة المجلس إذا قدمه ما لا يقل عن عشرة نواب، وعلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير الذي يُستدعى للاستيضاح ان يحضر في المجلس خلال عشر أيام من تاريخ عرض الطلب، وبعد المناقشة حول القضية التي استدعى عليها، يطلب من المجلس منحه الثقة، وإذا لم يمنحه الثقة يُعزل رئيس الوزراء أو الوزير المقصود، وان صلاحية العزل التي منحها الدستور لـ(مجلس الشورى الإسلامي)، متواءمة مع صلاحياته في منح الثقة لمجلس الوزراء أو الوزير، وذلك ما أوضحتها المادة (87) من الدستور التي توجب ان تنال السلطة التنفيذية المنتخبة ثقة الشعب ممثلاً بنوابه في المجلس قبل أداء الوزراء أعمالهم<sup>(32)</sup>.

أما رئيس الجمهورية، فإنه يُنتخب من بين رجال الدين المتدينين لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين. ولم يشترط الدستور ان ينال الثقة من (مجلس الشورى الإسلامي)، على غرار مجلس الوزراء، بل أعطى الدستور صلاحية عزل رئيس الجمهورية من خلال مشاورات مابين المجلس والولي الفقيه (القائد)، وفي حالة استيضاح رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب - على الأقل - في (مجلس الشورى الإسلامي)، حول القيام بواجبات إدارة السلطة التنفيذية، وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين، وإذ صوت أكثر من الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، فان ذلك يرفع إلى الولي الفقيه بموجب الفقرة العاشرة من المادة (110) من الدستور التي خولت القائد عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية<sup>(33)</sup>.

من الجدير بالذكر أن الفقرة (10) من المادة (110) لم تكن موجودة في الدستور قبل تعديلات عام 1989 فعندما قام (مجلس الشورى الإسلامي) بالتصويت على عدم كفاءة الرئيس الأول للجمهورية الإسلامية (أبو الحسن بني صدر)<sup>(34)</sup>، ورفع ذلك إلى الولي الفقيه (الخميني) وافق على إقالة (بني صدر) عن رئاسة الجمهورية، وذلك ما أثار إشكالية حول الدستور لأنه رئيس منتخب<sup>(35)</sup>.

يتضح من خلال تناول أهم صلاحيات المجلس، انه يُعد دستورياً من أقوى مؤسسات صنع القرار السياسي في إيران، فقد كان (الخميني) يرى أن للمجلس دوراً مهماً في البنية السياسية للجمهورية الإسلامية، ويؤكد ان أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي، يتمثل في عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد، كما انه الجهة المختصة بين السلطات والتي تمثل إرادة الشعب، ويقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تم عملية الترشيح لمجلس الشورى من خلال تقديم طالبي الترشيح طلباتهم إلى وزارة الداخلية، التي تقوم بدورها بإحالة طلبات الترشيح إلى اللجان المشرفة على الانتخابات، إذ تقوم تلك اللجان بفرز الأسماء وبيان مدى مطابقة الشروط اللازمة على كل مرشح، حينذاك تعلن أسماء المرشحين، ويحق للمرشح الذي يتم إسقاط اسمه من قوائم الترشيح، تقديم اعتراض إلى تلك اللجان، وإذا لم يقتنع بالجواب الذي يحصل عليه، فمن حقه تقديم اعتراض إلى اللجنة المركزية ويكون قرارها نهائياً بشأن الموضوع، ويتطلب فوز المرشح الحصول على ثلثي عدد الناخبين في مركزه الانتخابي<sup>(36)</sup>، أما المرشحون الذين لا يحصلون على هذه النسبة، فيعاد الانتخاب لهم بعد ثمانية أيام من الانتخابات الأولى، ومثل تلك الانتخابات تخلق حالة تنافس شديدة بين المرشحين، كما تؤدي في الوقت نفسه إلى إمكانية تزوير الانتخابات، وبعد إتمام عملية الانتخابات وإعلان أسماء الفائزين تصبح اجتماعات (مجلس الشورى) رسمية بحضور ثلثي مجموع النواب، ويشترط الدستور موافقة ثلثي الحاضرين للمصادقة على نظامه الداخلي<sup>(37)</sup>.

بيّن الدستور أن طريقة انتخاب الرئيس وهيأة الرئاسة للمجلس وعدد اللجان النيابية تحدد بواسطة النظام الداخلي، ويتم بعدها انتخاب الرئيس ونائب له. ولأجل تسهيل عمل المجلس فقد تم تشكيل عشرين لجنة برلمانية، تتكون من (9-15) عضواً مهمتها إعداد التقارير والبحوث اللازمة حول ميدان عملها، وتلك اللجان هي:

- 1- لجنة النفط-2- لجنة السياسة الخارجية-3- لجنة الثقافة-4- لجنة التخطيط والميزانية 5- لجنة الصناعة. 6- لجنة الشؤون القضائية والعدلية-7- لجنة اللجان الثورية 8- لجنة الشؤون الداخلية والمجالس-9- لجنة التجارة والتوزيع-10- لجنة الثقافة والتعليم العالي-11- لجنة الدفاع والقوات المسلحة-12- لجنة الأدباء والمتقنين والإرشاد الإسلامي-13- لجنة الارتباط مع الرئاسة-14- لجنة الاتصالات والطاقة الكهربائية-15- لجنة

التحديث والتطوير الصناعي 16- لجنة فحص ومتابعة الميزانية 17- لجنة العمال والشؤون الاجتماعية وإدارة شؤون الموظفين 18- لجنة الصحة والهلال الأحمر 19- لجنة فحص ومتابعة تظلمات المواطنين 20- لجنة شؤون الاستفسارات، وواجبها متابعة أسئلة أعضاء البرلمان، الموجهة لأعضاء السلطة التنفيذية والإجابات عليها، وتلك اللجنة تقرر فيها إذا كانت الإجابات مقنعة أم لا (38).

كما أشار الدستور إلى أن مناقشات مجلس الشورى يجب ان تكون علنية، وان ينشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والصحف الرسمية للاطلاع العام عليها، ويمكن عقد اجتماع غير علني في الظروف الاستثنائية، وذلك بطلب من رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، أو عشرة من نواب المجلس، وتكون الأمور المصادقة عليها في ذلك الاجتماع مقبولة في حالة موافقة ثلاثة أرباع مجموع النواب عليها، ويشترط حضور أعضاء (مجلس صيانة الدستور) (39).

ومن أجل إشراك الشعب في البرامج السياسية، حدد الدستور في فصله السابع، تأليف مجالس الشورى المحلية. وبيّن الهدف من إنشائها هو العمل على التقدم السريع في تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر شؤون الرفاه الاجتماعي، عن طريق التعاون الجماهيري. عن طريق إدارة شؤون كل قرية وناحية وقضاء ومحافظة، بإشراف مجلس شورى محلي بأسم مجلس شورى القرية، أو الناحية أو القضاء أو المحافظة. ويُنتخب أعضاؤه من قبل سكان المنطقة (40).

ترتبط مجالس الشورى المحلية بمجلس الشورى الأعلى للمحافظات، الذي يتألف من ممثلي مجالس شورى المحافظات المختلفة، وعمل ذلك المجلس هو منع التمييز بين المحافظات، وتحقيق التعاون في طرح البرامج العمرانية والترفيهية للمحافظات والإشراف على التنسيق فيما بينها. ويقوم مجلس الشورى الأعلى للمحافظات،

وضمن حدود صلاحياته في إعداد مسودة القوانين والتشريعات، وتقدمها إلى (مجلس الشورى الإسلامي)، الذي عليه مناقشتها داخل قبة البرلمان<sup>(41)</sup>.

كما ألزم الدستور المحافظين والقائمقاميين، ومدراء النواحي وكل المسؤولين المدنيين الذين يعينون من قبل الحكومة، بمراعاة قرارات مجالس الشورى المحلية التي تكون ضمن نطاق صلاحياتها، والتي لا تتعارض مع تعاليم الإسلام وقوانين الدولة، وفي السياق نفسه أشارت في نص المادة (106) من الدستور لا يمكن حل (مجالس الشورى المحلية)، إلا في حالة انحرافها عن وظائفها القانونية، ويُسن بقانون الجهة التي تشخص الانحراف ويحدد كيفية حل تلك المجالس وطريقة تشكيلها من جديد<sup>(42)</sup>. ولم يبين الدستور المدة النيابة في ذلك المجلس، ويبدو أن سلطاته محدودة وان الغرض الأساسي من إنشائه هو إشراك أكبر قدر ممكن من السكان في إدارة شؤون مدنهم ولو بصورة شكلية.

### ثالثاً: الحياة الحزبية في إيران (1979-1997)

#### أ. الحزب الجمهوري الإسلامي:

أقر الدستور الإيراني ان سمة النيابة فردية، ولا يمكن تفويضها للغير، ولا يوجد تمثيل حزبي في البلاد. وقد حذر (الخميني) من انتعاش الأحزاب في مؤسسات الدولة لأنها تؤدي إلى التعالي على الأمة على حد تعبيره، لاسيما في المؤسسات العسكرية إذ قال في إحدى خطبه "أما عن رغبتكم في ان تكونوا عسكريين وحزبيين فهذا معناه ان الجيش يتخلى عن كونه جيشاً، إذ تدخل المناورات واللعب السياسية، وهذه تُمزق الجيش، وحتى لو كان الحزب جيداً جداً.. عليكم ان تعلموا ان إدخال السياسة في الجيش لا يجوز شرعاً، وما أن تكونوا في الجيش أو في الحزب"<sup>(43)</sup>.

ومع إقرار الدستور من الناحية الرسمية عدم وجود ممثلين للأحزاب داخل المجلس، إلا ان الواقع خلاف ذلك، فقد سيطر (الحزب الجمهوري الإسلامي) على اغلب مقاعد المجلس لغاية حل الحزب عام 1987، إذ تأسس هذا الحزب رسمياً في (11 شباط 1979) عقب وصول رجال الدين للسلطة وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك بمبادرة قام بها خمسة من كبار قادة ومنظري الحركة الخمينية، وممن كان لهم دور بارز في صنع القرار السياسي في المدة بين عامي (1979-1987) وهم:-

1- آية الله الدكتور محمد حسين بهشتي 2- محمد جواد باقر 3- علي خامنئي 4- عبد الكريم موسوي 5- علي اكبر هاشمي رفسنجاني (44).

كان مؤيدو ذلك الحزب هم المسيطرون على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويعبرون عن التوجهات الإيديولوجية لفكر (الخميني)، وان مبدأ ولاية الفقيه شكل الدعامة الأولى لتلك التوجهات. حشد الحزب المؤيدين له من خلال الاجتماعات العلنية التي نظمها، أيام الجمعة في جامعة طهران، وضمت قاعدة الحزب مجموعات دينية اجتماعية شكّل العمال حوالي خمسة عشر مليون نسمة قبل إجراء أول انتخابات برلمانية في إيران بعد الثورة. كما أسس الحزب مؤسسات موازية لمؤسسات الحكومة مثل (حزب الله) الذي لم يكن حزباً سياسياً بالمعنى المعروف، بل تكون من مجموعات مرتبطة برجال الدين والسلطة في إيران (45). وبناءً على الاقتراح الذي قدمه كل من علي خامنئي رئيس الحزب، لحل (الحزب الجمهوري الإسلامي)، وافق (الخميني) على هذا الاقتراح في (أيار 1987) (46)، ويبدو أن سبب حل الحزب جاء نتيجة الصراعات الداخلية الناشئة بين الأعضاء أنفسهم، والمشاكل التي عاني منها النظام الإيراني داخلياً وخارجياً وضعف دوره في الساحة السياسية.

## ب- التيار الإصلاحية:

يُعد (مجمع علماء الدين المجاهدين)، أهم مجموعة داخل (التيار الإصلاحية)، والذي ضم في صفوفه العديد من علماء الدين والمتقنين الإسلاميين، تعود خلفيات تلك المجموعة إلى بدايات عام 1988، فقبل انتخابات مجلس الشورى الثالث للمدة (1988-1992)، كانت هناك خلافات في وجهات النظر سائدة في وسط (مجمع علماء الدين المجاهدين)، حول طبيعة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والشروط الواجب توفرها بالمرشحين للانتخابات البرلمانية، كما أن عدداً من أعضاء ذلك المجمع كانوا غير راضين عن سياسة الخميني الداخلية والخارجية، مما أدى إلى تعميق الخلافات بين الطرفين بالتدرج، مما أدى إلى تأسيس ذلك التيار (47).

أرتكز (التيار الإصلاحية) على مجموعتين هي: (مجمع علماء الدين المجتهدين)، وهو التنظيم الأساس والجماعة الأقوى فيه، و(مكتب توثيق الوحدة)، والذي يمثل الحركة الطلابية في إيران، فضلاً عن الكثير من الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المتآلفة والمتحالفة مع (مجمع علماء الدين المجاهدين) (48).

بعد تنامي الحركات السياسية في إيران بعد عام 1988، دارت الاتجاهات الفكرية والثقافية ضمن تيارين هما:

أ- التيار التقليدي: الذي حرص على الالتزام بالنصوص الفقهية والأصولية في نواحي الحياة كافة وعرف بـ(اليمن المحافظ) الذي يمثله (الحزب الجمهوري الإسلامي).  
 ب- التيار التجديدي: وهو يقف مع التيار التقليدي في بعض المواقف الدينية، بيد أنه لا يتفق معه من الناحية الاقتصادية والسياسية (49). وعلى ضوء ذلك بدأ الصراع بين (اليمن المحافظ) و(التيار الإصلاحية) ولاسيما بعد أن وصل إلى السلطة (محمد خاتمي) (50).

يبدو أن هناك ثلاث أسباب لظهور (التيار الإصلاحي)، أولهما: فقدان الشخصية الكارزمية، بعد وفاة مرشد الثورة الإيرانية (الخميني) التي حالت دون وجود أي أطروحات متفق عليها. وثانيهما: تحول الشخصية الثورية إلى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع. وثالثاً: أن ذلك الجيل الذي عد نظام الثورة الإيرانية، إنما هو نظام نشأ وترعرع وفق الشرعية الشعبية، وما نتج خلال تطوره في السنوات الأولى من أخطاء أو قصور لا يحتاج إلى تغيير، بل يحتاج إلى تصحيح المسار فقط للمحافظة على مقدرات الثورة ودوامها، وذلك ما أدى إلى التصادم مع التيار الإصلاحي<sup>(51)</sup>. أدرك الشعب الإيراني أهمية الانتخابات، وكانت الصحافة أسهل الطرق الموصلة للفوز فيها، إذ ساعدت على الدعاية للتيار الإصلاحي ودعم مرشحيه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية<sup>(52)</sup>.

#### رابعاً: الانتخابات الإيرانية (1980-1996):

تغيرت الأجنحة المهيمنة على مجلس النواب الإيراني خلال مدة البحث. إذ كان التيار الإسلامي المتشدد المتمثل بـ(الحزب الجمهوري الإسلامي) هو المسيطر على أغلب مقاعد البرلمان في الدورات الأولى والثانية والثالثة. إلا إنهم خسروا أغلب مقاعدهم في الدورة الرابعة لصالح (التيار الإصلاحي).

جرت أول انتخابات برلمانية في إيران بعد الثورة الإسلامية، في بداية عام 1980 وانتهت بفوز (الحزب الإسلامي الجمهوري)، وكان برئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وافتتح في (27 أيار 1980). أما أهم القوانين التي واقف عليها المجلس خلال تلك الدورة هي:

1. قانون تعديل اسم البرلمان: وذلك بتغيير اسمه من (مجلس الشورى الوطني)

إلى (مجلس الشورى الإسلامي) منذ أول جلسة له، وادخل ذلك التغيير

بصورة قانونية بعد إجراء التعديل دستوري عام 1989.



2. الموافقة على إصدار قانون عدم أهلية (أبو الحسن بني صدر) لرئاسة الجمهورية عام 1981، وانتخاب (علي خامنئي) رئيس للجمهورية في (13 تشرين الأول 1981) وأصبح ثاني رئيس إيراني وبقي للدورتين حتى عام 1989<sup>(53)</sup>.

3. التوصل إلى حلول للخلافات المالية والقانونية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

4. تأسيس وزارة الاستخبارات ووزارة البناء<sup>(54)</sup>.

أما الدورة الانتخابية الثانية فقد افتتحت في (27 أيار 1984) برئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني. أما أهم القوانين التي وافق عليها المجلس خلال تلك الدورة فهي:

1- قانون الخدمة العسكرية .

2- قانون تشكيل منظمة الآثار الثقافية.

3- قانون الصحافة.

4- قانون إشراف مجلس صيانة الدستور على انتخابات مجلس الشورى.

5- تعديل قانون الاستيراد والتصدير .

6- قانون استخراج النفط.

7- قانون مسؤولية السلطة القضائية<sup>(55)</sup>.

أما في الدورة الانتخابية الثالثة التي افتتحت في (27 أيار 1988)، برئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، ثم جاء بعده (مهدي كروبي) والذي سمي بـ(شيخ الإصلاحيين)، وترأس المجلس بين عامي (1990-1992)، إذ ووقع عليه الاختيار لرئاسة البرلمان بسبب اعتداله من جهة، وعلاقته الجيدة مع الولي الفقيه الجديد(علي خامنئي)، الذي انتخب بعد وفاة(الخميني) المرشد الأعلى للثورة الإسلامية.

أما أهم القوانين التي وافق عليها المجلس خلال هذه الدورة، فهي:

1- قانون تشكيل وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة.

2- قانون قوى الأمن.

3- قانون تنمية السياحة<sup>(56)</sup>.

أسهم المجلس الشورى الثالث، ببروز التيار الإصلاحى، ولاسيما بعد وفاة (الخميني)، إذ أصبح هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية، وعلي خامنئي مرشداً للثورة الإسلامية، والمعروف أن الأخير قليل الاهتمام بالأمور السياسية، ولا يتميز بنفس صفات (الخميني) الكارزمية. أما رفسنجاني فقد تمتع بنفوذ كبير داخل المؤسسة الدينية، وخبرة سياسية طويلة الأمر الذي قوى مركزه داخل القيادة السياسية، كما أسهم التعديل الدستوري عام 1989، والذي الغى منصب رئيس الوزراء ونقل صلاحياته إلى رئيس الجمهورية، من دوره في عملية صنع القرار السياسي<sup>(57)</sup>.

أما مجلس الشورى الرابع (1992-1996) الذي افتتحت جلساته في (27 أيار 1992) برئاسة (علي أكبر ناطق نوري)، الذي كان شغل مناصب إدارية عديدة منها وزير الداخلية، ونائب عن مدينة طهران في (مجلس الشورى الإسلامي)، والمسؤول الأول عن الشؤون الأمنية<sup>(58)</sup>. أما أهم القوانين التي وافق عليها المجلس خلال تلك الدورة هي:

1- قانون صلاحيات رئيس السلطة القضائية وواجباته.

2- قانون تشكيل المحاكم الثورية والعامّة.

3- قانون تشكيل المجالس المحلية وصلاحياتها وواجباتها<sup>(59)</sup>.

من خلال عمل هذه الدورة يبدو أن هناك تعاوناً بين التيار الإصلاحى داخل (مجلس الشورى الإسلامي) والتكنوقراط الإسلاميين الذين تحالفوا مع رفسنجاني، والذين شكّلوا جزءاً كبيراً من أعضاء حكومته، الأمر الذي دفع جماعة الرئيس رفسنجاني، إلى تشكيل تجمع سياسي عرف بـ(كوادر البناء)، أو ما بات يطلق عليه (بجماعة رفسنجاني) لأن ستة عشرة من وزراء حكومته قد شكّلوا هذا التجمع، الذي أصبح يشكل أهم التيارات السياسية المؤثرة في الساحة السياسية في إيران. وعلى أثر

ذلك دعمت (كوادر البناء) مرشح التيار الإصلاحية (محمد خاتمي) في الانتخابات الرئاسية عام 1997<sup>(60)</sup>.

شكل ظهور (كوادر البناء)، تحدياً هو الأول من نوعه في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وان مشاركتهم في انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة للمدة (1996-2000)، فتحت النقاش والسجال والتضارب بالأفكار ما لم تشهد إيران منذ قيام الثورة، إذ بدأت إعداد العدة لتهيئة الساحة الإيرانية لاستمرار ما بدأه الرئيس رفسنجاني، من خلال مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، بوضع الخطط المناسبة للتغيير الشعبي، وتنمية مفهوم الثقافة السياسية لدى الشعب الإيراني، لاستمرار تقبله سياسة التغيير والإصلاح، وبالتالي تنمية الحس الوطني لإدراك أهمية الانتخابات والتصويت لصالح السياسات الإصلاحية. لذلك جاءت الانتخابات البرلمانية الخامسة في ظروف مهياة تماماً لقيادة مرحلة جديدة بعد عقدين من عمر الثورة الإسلامية، ويبدو أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية أدت دورها هي الأخرى في دفع الشعب الإيراني إلى صناديق الاقتراع في (8 آذار 1996) لاختيار أعضاء (مجلس الشورى الإسلامي)<sup>(61)</sup>.

كان عدد المرشحين للانتخابات (5121) مرشحاً وبعد التصفيات التي أجرتها لجان الإشراف على الانتخابات لم تسمح تلك اللجان إلا لـ (3232) مرشحاً لخوض الانتخابات، حصل (التيار الإصلاحية) على أغلبية مقاعد البرلمان في دورته الخامسة، إذ شكل كتلة ائتلاف قوية ضمت المعتدلين من التكنوقراط وعدداً من رجال الدين الذين ينتمون للطبقة الوسطى في البلاد من مؤيدي الإصلاح، وقد أدى فوز هذه الكتلة في الانتخابات البرلمانية، إلى فوز (محمد خاتمي) في الانتخابات الرئاسية السابعة، وللدورتين متتاليتين (1997-2005)<sup>(62)</sup>.

افتتح المجلس في (27 أيار 1996) برئاسة على أكبر ناطق نوري، إذ حصل على (193) صوتاً من أصل (245) صوتاً، وكان النائب الأول بهزاد نبوي، وحصل

على (155) صوتاً من أصل (248) صوتاً، والنائب الثاني محمد رضا خاتمي (أخو رئيس الجمهورية) حصل على (135) صوتاً من أصل (248) صوتاً<sup>(63)</sup>.

أما مقرر المجلس فهم:

1. محمد رضا تابش (نائب مدينة مشهد). 2. حسين هاشمي (نائب مدينة تبريز)
3. جليل سانكار نجاد (نائب مدينة شيراز).

أما اللجان البرلمانية المتخصصة، فقد سيطر الاصطلاحيون على أغلب تلك اللجان. وكانت النتائج على النحو الآتي:

- لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية: وتضم: 1. محسن ميرداماري رئيساً
2. محسن آدمين النائب الأول. 3. قربان علي قندهاري النائب الثاني
  4. أحمد بورقاني فراهاني المقرر. 5. علي تاجر نيا السكرتير الأول.
  6. محمد راد السكرتير الثاني.

لجنة الصناعة والمناجم: وضمت؛ 1. سيدرخا نوروز زاده الرئيس. 2. سيد حسن خورشرد النائب الأول. 3. سيد ولي الله توکلي طب، النائب الثاني. 4. سهراب بهلولي قشفاني المقرر. 5. أحمد مرادي السكرتير الأول. 6. أحمد زهيري السكرتير الثاني.

لجنة البرامج والتخطيط والحاسبات: وضمت كل من: 1. مجيد أنصاري الرئيس. 2. علي قنبري النائب الأول. 3. رسول صديقي النائب الثاني. 4. حسن رمضان بور المقرر. 5. أميدوار رضائي السكرتير الأول. 6. ذبيح الله صفائي السكرتير الثاني<sup>(64)</sup>.

لجنة الثقافة: وتضم: 1. أحمد بورنجاني الرئيس. 2. ولي الله شبحاج بوريان النائب الأول. 3. فاطمة راکعي النائب الثاني. 4. علي اصغر أمير شعر دوست المقرر. 5. أكرم مصدري منش السكرتير الأول. 6. جلال جلالي زاده السكرتير الثاني.

لجنة البناء والأعمار: 1. محسن نريمان الرئيس. 2. محمد سقاني النائب الأول. 3. ولي آذروش النائب الثاني. 4. قلي الله زاده المقرر. 5. سيد محمد مؤدب بور السكرتير الأول. 6. غلام علي هزار جريسبي السكرتير الثاني.

- لجنة التعليم والأبحاث: 1. أحمد شيرزاد الرئيس. 2. بيجن شهياز خاني النائب الأول. 3. حسين روزبهي النائب الثاني. 4. جعفر كامبوزيا المقرر. 5. فخر الدين صابري السكرتير الأول. 5. حسين أميري خامكاني السكرتير الثاني.
- لجنة الطاقة: 1. مصطفى طاهري الرئيس. 2. حسين آفريده النائب الأول. 3. محمد رشيديان النائب الثاني. 4. احمد عظيمي المقرر. 5. علي بارسي السكرتير الأول. 6. جاسم شديد زاده السكرتير الثاني.
- اللجنة الاجتماعية: 1. أبو القاسم سرحدي زاده، الرئيس. 2. علي محمد غريبان، النائب الأول. 3. سيد محمد رضوي، النائب الثاني. 4. عبد الرحمن تاج الدين، المقرر. 5. أحمد بيش بين، السكرتير الأول. 6. باقر إمامي، السكرتير الثاني.
- اللجنة القانونية والقضائية: 1. ناصر قوامي الرئيس. 2. غلام علي عابدي النائب الأول. 3. ناصر موسوي النائب الثاني. 4. محمد كاظمي المقرر. 5. أبو القاسم عابدين يور السكرتير الأول. 6. نور محد ربوشة، السكرتير الثاني.
- لجنة الإقتصادية: 1. سيد ما شاء الله شكيبى الرئيس. 2. محمد كيانفر النائب الأول. 3. حميد كهرام، النائب الثاني. 4. خليل بلاغي، المقرر. 5. حاصل داسة، السكرتير الأول. 6. عبد الله كعبي، السكرتير الثاني<sup>(65)</sup>. والملاحظ على هذه الدورة افتقارها للعنصر النسوي في اللجان البرلمانية ويبدو هذا يدين دول العالم الثالث والحديثة على النظام الديمقراطي.

## الخاتمة

يمكن القول بعد هذه الدراسة الموجزة عن النظام السياسي والحياة البرلمانية في إيران (1979-1996)، إنها كانت إحدى أشكال الديمقراطية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة، ولاسيما وان الدستور الإيراني، أعطى السلطة التشريعية مساحة واسعة من الصلاحيات في المناقشة وحرية استجواب أعضاء السلطة التنفيذية.

مع ذلك، يبدو أن جميع المؤسسات الديمقراطية الدستورية التي ظهرت في إيران، إنها كانت شكلية في اغلب أعمالها، ومنها (مجلس الشورى الإسلامي) ولاسيما بعد تولي آية الله (الخميني) قمة هرم السلطة السياسية، على أساس (نظرية ولاية الفقيه)، إذ أفرغ هذا المجلس من محتواه الحقيقي، واتسمت مدة توليه لذلك المنصب بدوره الفاعل من الناحية السياسية والدينية، فكانت قراراته تفوق بشكل كبير صلاحياته الدستورية. ولكن أعتقد أن الظروف التي مرت بها إيران، كانت تتحتم على (الخميني) إتباع تلك السياسة، وأبرز تلك الظروف هو وصوله إلى الحكم بعد رحيل نظام الشاه، وما تلاها في الحرب العراقية-الإيرانية طول ثماني سنوات. فاقترنت دائرة الحكم على (الخميني) و(الحزب الجمهوري الإسلامي)، الذي أستحوذ على مفاصل الحياة السياسية الإيرانية كافة.

بعد وفاة (الخميني)، وانتخاب (علي خامنئي) في منصب المرشداً الأعلى للثورة الإسلامية، كان الأخير معروف بقلة اطلاعه على الأمور السياسية، فأصبح الحكم مقتصر على رئيس الجمهورية (هاشمي رفسنجاني 1989-1996)، فتميز حكمه بظهور بعض الأحزاب والتيارات السياسية الإسلامية التي تحاول تحجيم دور (الولي الفقيه)، ومنها (التيار الإصلاحي) الذي رأى أن النظام السياسي يستمد شرعيته من جمهورية النظام، التي تستند عليه إسلاميته، إذ اصطدم بالتيار اليميني

المحافظ الذي يمثله (الحزب الجمهوري الإسلامي) والذي يؤكد أن شرعية النظام تقتصر على منصب (الولي الفقيه) لأنه يمثل الإمام المهدي أثناء غيبته الكبرى، وعليه فإنه يُعد الركيزة الأساس للحكم الإسلامي.

وعلى أثر هذا التناقض ظهرت بوادر الديمقراطية في الانتخابات الإيرانية بعد عام 1989، بوصول التيار الإصلاحي للحكم بعد الانتخابات البرلمانية لعام 1996، والتي أفرزت عن حصول هذا التيار على الأغلبية في (مجلس الشورى الإسلامي)، لاقتناع الشعب ببرنامج الإصلاح الذي شمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

## هوامش الفصل الرابع:

- (\*) البحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 113، 2015.
- (1) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، المشرق للثقافة والنشر، طهران، 2003، ص 17.
- (2) هو روح الله الموسوي (الخميني)، ولد بمدينة (خمين) في إيران عام 1902، برزت أول أفكاره وآرائه السياسية والدينية في كتاب (كشف الأسرار)، عام 1942، والذي دعا فيه إلى إصلاح الأوضاع السياسية في إيران، وبعد سنوات من ممارسة الدراسة والتدريس في الحوزات العلمية، وممارسة العمل السياسي في معارضته نظام الشاه منذ عام 1963. عرف بأنه مرجعاً دينياً وقائداً سياسياً وطنياً، طرح في عام 1970، فكرة تشكيل الحكومة الإسلامية على أساس نظرية ولاية الفقيه في كتابه الذي حمل عنوانين (الحكومة الإسلامية: ولاية الفقيه)، نفي عام 1964 إلى تركيا، بقي فيها سنة واحدة، ثم اختار منفى آخر لله في العراق إذ سكن في مدينة النجف الأشرف، وبقي فيها إلى عام 1978، ثم انتقل إلى باريس، وبقي لمدة سنة إلى حين أن عاد في (شباط 1979)، أثر قيادته للثورة الإسلامية، وأصبح المرشد الأعلى للثورة الإسلامية حتى وفاته في (2 حزيران 1989). للتفاصيل عن حياته ودوره السياسي والديني في إيران. يُنظر: علي قادري، (الخميني)، روح الله، سيرة ذاتية، ترجمة منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام (الخميني)، طهران، 2000؛ حميد الأنصاري، حديث الانطلاق، نظرة إلى الحياة العلمية والسياسية للإمام (الخميني) الراحل، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام (الخميني)، ط4، طهران، 2002؛ وداد جابر غازي، الحياة البرلمانية في إيران (1941-1979)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 276-277.
- (3) روح الله الموسوي (الخميني)، الكوثر، مجموعة من خطابات الإمام (الخميني)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام (الخميني)، طهران، 1996، ص 12.
- (4) يشير لقب آية الله إلى أعلى مرتبة دينية لرجال الدين، في حين يشير لقب حجة الإسلام إلى المرتبة التالية منها؛ والفرق بين اللقبين غير واضح دائماً.
- (5) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المصدر السابق، ص 10.
- (6) محمد علي التسخيري، حول الدستور الإيراني في مواده العامة، منظمة الإعلام الإسلامي، ط2، طهران، 1987، ص 67.



- للتفاصيل عن نظرية ولاية الفقيه من وجهة نظر الإمام (الخميني)، يُنظر: الإمام (الخميني)، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام (الخميني)، ط2، طهران، 2002، 65-78 .
- (7) الدستور الإيراني، نص المادة (110)، ص 74-75.
- (8) النداء الأخير، الوصية السياسية لأية الله العظمى الإمام (الخميني)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام (الخميني) طهران، 2000، ص 183.
- (9) محمد علي التسخيري، المصدر السابق، ص 68-69.
- (10) ولد عام 1919، أصبح ولياً على العهد بعد تسنم والده سدة الحكم عام 1925، وإثناء الحرب العالمية الثانية تنازل الأخير عن العرش في 16 / 9 / 1941 فغدا حاكم إيران حتى 15/1/1979 على أثر قيام الثورة الإسلامية، تنقل بعدها مابين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والمغرب وأخيراً استقر في مصر حتى وفاته في 26/7/1980 .
- للتفاصيل عن حياة الشاه. يُنظر: مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا شاه، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، البصرة 1980، ص 19-29.
- (11) محمد أحمد حسن السامرائي، الأحزاب والحركات السياسية في إيران 1950-1978، رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1980، ص 117-118.
- (12) للتفاصيل عن أسباب الثورة الإيرانية. يُنظر: أمل عباس جبر البحراني، الثورة الإسلامية في إيران دراسة تاريخية في أسبابها ووقائعها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007 .
- (13) روح الله الموسوي (الخميني)، المصدر السابق، ص 18.
- (14) أبرز تلك الشخصيات، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، آية الله الموسوي الاردبيلي، آية الله مهدي كني، محمود طالقاني، علي الخامنئي، مهدي بازرگان، حسن حبيبي، أبو الحسن بني صدر. يُنظر: علي قادري، المصدر السابق، ص 22.
- (15) ولد عام 1916، تقلد مناصب رفيعة المستوى وكان آخرها تأليف الوزارة بعد هروب الشاه، بيد انه هرب من إيران بعد وصول الخميني بمدة قصيرة في 11/2/1979 إلى

- فرنسا ويقال انه هرب بعلم من الخميني نفسه. يُنظر: محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية، منشورات الخليج العربي، البصرة، 1983، ص 28.
- (16) ولد عام 1905 حاصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة، اشترك بتشكيل عدد من الحركات الوطنية ضد حكم الشاه مثل ( حركة المقاومة الوطنية السرية) و ( حركة تحري إيران) القى القبض عليه عدة مرات، أُلْف وزارة بعد تكليف الخميني في 13/2/1979، إلا أنها جوبهت بتعنت شديد من بعض الشخصيات الدنية فقدم استقالته في 15/11/1979. يُنظر: المصدر نفسه، ص 25-26.
- (17) احمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 197-198.
- (18) سيد جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1993، ص 425-426.
- (19) رعد عبد الجليل ومحمد كاظم علي، المؤسسة الدينية وحزب المعارضة في إيران، بيت الحكمة، بغداد، 1988، ص 25-26.
- (20) الدستور الإيراني، المصدر السابق، ص 17 .
- (21) ولد عام 1921 في مدينة أصفهان، درس في السوربون بفرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الدينية، عمل أستاذاً بالفقه الإسلامي في جامعة طهران توفي في 29/2/1981. يُنظر: محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص 33.
- (22) اصغر شيرازي، السياسة والدولة والجمهورية الإسلامية، ترجمة حميد سلمان ألكعبي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2002، ص 59-62 .
- (23) نيفين عبد المنعم مسعد، إيران 2000-2001، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 109.
- (24) الدستور الإيراني، المصدر السابق، ص 51؛
- (25) جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد، البصرة، 1992، ص 163 .
- (26) الدستور الإيراني المواد (62)(63)(64)، المصدر السابق ، ص 51 .

- (27) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف: إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص 271 .
- (28) الدستور الإيراني، المصدر السابق، ص 55 .
- (29) جون ليمبرت ، المصدر السابق ، ص 164 .
- (30) اصغر شيرازي، المصدر السابق، ص 34.
- (31) الدستور الإيراني، المواد(73) (74)(75)، المصدر السابق، ص 55-56.
- (32) المصدر نفسه، ص 59-60 .
- (33) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران. بنية السلطة في الجمهورية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2007، ص 69-81.
- (34) ولد في مدينة همدان عام 1932، درس في جامعة طهران وتابع دراسته في فرنسا، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة السوربون، أصبح أول رئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية في 2/7/1980، ولكن سرعان ما دخل في تقاطعات مع (الخميني)، وأُعفي من منصبه في حزيران من العام نفسه، وحالياً يعيش في مدينة فرساي بفرنسا.
- يُنظر: الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الشخصيات، ج1، مركز البحوث والدراسات العليا، جهاز المخابرات(المنحل)، د.م، د.ت، ص 73-77؛ محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص 30-33.
- (35) جون ليمبرت، المصدر السابق، ص 164 .
- (36) اصغر شيرازي، المصدر السابق، ص 121.
- (37) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص 112.
- (38) رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديث: دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص 320-322.
- (39) الدستور الإيراني، المادة (69)، المصدر السابق، ص 53 .
- (40) اصغر شيرازي، المصدر السابق، ص 179 .
- (41) محمد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1985 ص 371.
- (42) الدستور الإيراني، المصدر السابق، ص 68-69.

- (43) مختار الاسدي، الثورة في فكر الإمام(الخميني)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام(الخميني)، طهران، 1996، ص 71-73
- (44) محمد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة عامة، ص 371.
- (45) الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الأحزاب السياسية، ج3، مركز البحوث والدراسات، جهاز المخابرات(المنحل)، د.ت، د.م، ص 73-77 .
- (46) للاطلاع على دور الحزب الجمهوري الإسلامي في الحياة السياسية الإيرانية، ينظر: جون ليمبرت، المصدر السابق، ص 170-187، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج3، المصدر السابق، ص 73-118.
- (47) حجت مرتجى، التيارات السياسية في إيران اليوم، تعريب، سالم كريم، مكتبة فخرآوي، البحرين، 2002، ص 55-56.
- (48) للتفاصيل عن عمل تلك المجموعات. يُنظر: المصدر نفسه، ص 60-139.
- (49) مختار الاسدي، المصدر السابق، ص 85-89.
- (50) ولد عام 1943 في إقليم يزد في إيران، دخل المدارس الدينية في قم عام 1961، حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة أصفهان، انتخب الرئيس الخامس للجمهورية الإسلامية في (أيار 1997) محققاً نسبة (70%) من الأصوات ممثلاً بذلك أكثر من عشرين مليون ناخب، إذ حضي بدعم الشباب المثقفين ورجال الدين المعتدلين وأنتخب لدورة ثانية. للتفاصيل عن دور خاتمي في الحياة السياسية الإيرانية وآرائه السياسية الدينية. ينظر: محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، ج1، دار الجديد للطباعة والنشر، بيروت، 1999؛ محمد خاتمي، الفكر السياسي للمسلمين، تقديم جورج جرداق، دار الروضة، بيروت، د.م. د.ت.
- (51) محمد صادق الحسيني، المصدر السابق، ص 196-198.
- (52) المصدر نفسه، ص 24-26.
- (53) حجت مرتجى، المصدر السابق، ص 111 .
- (54) محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية، ص 55.
- (55) النداء الأخير، المصدر السابق، ص 88-89 .
- (56) الإمام الخامنئي، المصدر السابق، ص 69-72 .

- (57) رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص 158-159.
- (58) محمد صادق الحسيني، المصدر السابق، ص 81-82 .
- (59) الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الشخصيات، ج1، ص 47.
- (60) ويلفريد بوختا، المصدر السابق، ص 39.
- (61) حجت مرتجي، المصدر السابق، ص 49-50.
- (62) محمد صادق الحسيني، إيران: سياق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، 2001، ص 21-26.
- (63) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص 259.
- (64) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 266-267.
- (65) المصدر نفسه، ص 268-269.